الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

العمادة

الدولة الإسلامية من التأسيس إلى التوسيع

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية

إعداد:

أسعد سمّور

لجنة المناقشة

د. أحمد ملي	الأستاذ المشرف	رئيسا
د. ليلى نقولا	أستاذ مساعد	عضوا
د.عماد وهبة	أستاذ مساعد	عضوا

٢٠١٧

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الاراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط

ملخص تصميم الرسالة:

المقدمة

القسم الأول: الإسلام السياسي: إسقاط السياسة وتحييد المجتمع

الفصل الأول: الحاكمية والخلافة بين الأيديولوجية الدينية والتراث العربي الإسلامي

المبحث الأول الحاكمية وتأسيس الكهنوت السياسي

المبحث الثاني: الخلافة نظام وضعي تاريخيا

الفصل الثاني: التكفير استراتيجية التعبئة

المبحث الأول: الولاء والبراء

المبحث الثاني: تكفير المجتمعات

القسم الثاني: نشأة التنظيم_الدولة وتداعيات إعلان الخلافة

الفصل الأول:نشأة التنظيم_الدولة

المبحث الأول: العراق من الـــ"جيوسياسي" إلى الـــ"جيوديني"

المبحث الثاني: الإنفجار السوري ومل الفراغ

الفصل الثاني: إعلان الخلافة وتداعياتها

المبحث الأول: ردود الفعل الإقليمية والدولية على إعلان الدولة

المبحث الثاني: إقتتال الفصائل السنية تناقض المصالح الإقليمية وصراع النفوذ

الخاتمة

مقدمة:

تنامي الحركات الإسلامية ليس شيئا جديدا في المجتمع العربي، فإذا كان خروج أول تنظيم إسلامي معاصر أي جماعة الإخوان المسلمين بدأ في عشرينيات القرن الماضي، ليتبعه حزب التحرير في خمسينيات القرن نفسه، إلا أن صعود هذه الحركات وتكاثرها بدأ مع سقوط المشروع القومي العربي إثر هزيمة ١٩٦٧، وتوقيع اتفاقية "السلام" مع "إسرائيل" عام ١٩٧٩.

كذلك لعبت الثورة الإسلامية في إيران، والترويج للجهاد في أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي دورا كبيرا في إلهاب الشعور الديني لدى العرب. إلا أن "النظام الرسمي العربي" ونظرا لطبيعته الاستبدادية استطاع منع ظهور هذا التوجه الأيديولوجي معتمدا على الكف العسكري من جهة، ومحاولا استخدام الإسلام الرسمي في مواجهة الحركات الإسلامية من جهة أخرى.

ولعل التجربة الجزائرية تشكل الأنموذج الصارخ لطريقة تعاطي "النظام الرسمي العربي" مع الإسلاميين. حيث أقدم النظام على إلغاء الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٩١ والتي أظهرت فوزا كاسحا لجبهة الإنقاذ الإسلامية. وبدلا من أن يلجأ النظام إلى التفكير الجدي في أسباب خسارة جبهة التحرير الوطني، شن عملية عسكرية قادت إلى حرب أهلية انتهت عام ١٩٩٩، وكان نتيجتها تحول جزء كبير من الذين كانوا قد انخرطوا في العملية السياسية إلى تنظيم القاعدة.

إثر التحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة تحت عنوان ما بات يعرف بـــ"الربيع العربي" والإطاحة بعدد من الأنظمة، عادت الحركات الإسلامية إلى الواجهة من جديد وبشكل أكثر قوة. وإذا أردنا تلافي التجربة الجزائرية على المستوى العربي لا بد لنا أن نفهم هذه الحركات ونعمل على معالجتها ليس استنادا إلى القوة العسكرية، لأن استخدام القوة العسكرية لا يعني فقط إغراق المنطقة العربية بحمامات دماء، بل لأنها تغيّب العمل السياسي أيضا، والعمل السياسي هو الضامن الأساس للنهوض وتطوير قدرات شعوب المنطقة العربية وتمكينهم من مواجهة التحديات الراهنة بشكل أفضل.

وفي سياق محاولة فهم هذه الحركات، كان لا بد من اختيار نموذج تبنى عليه هذه الرسالة، ولأن "السنة" يشكلون الأغلبية من سكان المنطقة العربية، فلا بد أن يقع الاختيار على حركة إسلامية سنية، وذلك

بطبيعة الحال لا ينفي ضرورة فهم الحركات الإسلامية الشيعية كونها تتقاطع مع بقية الحركات الإسلامية في تيار سياسي واحد ألا وهو تيار "الإسلام السياسي".

إن الدولة الإسلامية التي جذبت آلاف المجاهدين، شكلت إغراء كبيرا لاعتمادها كنموذج للدراسة خصوصا أنها تخطت زميلاتها وتحولت من تنظيم إلى دولة. ولهذا كان لا بد من دراستها من التأسيس إلى التوسيع وما يدفعنا أيضا لطرح الإشكالية التالية:

هل تقوم ايديولوجية "الدولة الإسلامية" على أساس تاريخي في التراث العربي الإسلامي، أم أنها تلجأ إلى تأويل وتلوين التراث لتحقيق غايتها الخاصة، وتبرير سلوكها؟ وهل ظهور هذه "الدولة" أتى كنتيجة لسياسات عدد من الأنظمة العربية أم أنه مرتبط بقرارات أميركية؟

وحين نتحدث عن التأسيس فإننا لا نعني هنا كيفية تأسيس الدولة الإسلامية، بل على ماذا تأسست الدولة الإسلامية من عقائد وفكر؟ أما التوسيع فكيف نشأت هذه الدولة وما هي الظروف التي ساهمت في إنتاجها سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية؟

لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة يتطلب خوضا في أيديولوجية الحركات الإسلامية أو ما يسمونه العقيدة الإسلامية. وأكبر الصعوبات التي تواجه أي باحث في هذا المجال لا تتوقف عند تعقيدات التراث العربي الإسلامي، وكثرة المصادر والمراجع، والتدقيق في الأحداث التاريخية التي كونت هذا التراث وأدلجته فقط، كذلك واجه الباحث عدد من العقبات الأخرى، حيث أن الكتب لا تستطيع أن تكون وحدها مصدرا ومرجعا، ذلك أن الحركات الإسلامية تستعمل الشبكة العنكبوتية الرقمية (الإنترنت) ما اضطر إلى إستخدام الروابط الإلكترونية كمصادر، كذلك تم اللجوء إلى الـــ "youtube" كمصدر، حيث أن جزءا كبيرا من الإصدارات الصوتية للقادة الإسلاميين يعرض عبر هذه القناة.

وفي سبيل تقديم رسالة بحثية تتناول الإشكاليات المطروحة وتحاول الإجابة عن التساؤلات حول الدولة الإسلامية وأساسها العقدي أو الأيديولوجي، وكيفية نشوئها كان لا بد من تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم الأول يتناول التأسيس الفكري والعقدي، حيث يطل على التاريخ العربي الإسلامي لفهم البناء الذي قامت عليه هذه الأيديولوجية، كما يراجع ما أنتجه منظرو هذا الفكر سواء المعاصرين مثل سيد قطب،

والمودودي، وابن عثيمين، وابن باز أو مفكري العصر الوسيط كابن تيمية والمارودي. كما يتناول أيضا مفكرين لا يحسبون على هذه الأيديولوجية كالشيخ محمد عبده، وعلي شريعتي، ومحمد رشيد رضا، والشيخ محمد متولي الشعراوي.

ويتناول هذا القسم مواضيع الحاكمية والخلافة والولاء والبراء والتكفير، ويحاول تقديم قراءة نقدية مستندا بشكل أساسي على التحليل للأحداث التاريخية، ولم يعتمد على النصوص القرآنية تفسيرا أو تأويلا لأسباب عديدة، إذ إن الغاية هي مناقشة الفكر السياسي للجماعات الإسلامية وليس مناقشة النصوص الدينية وتفسيرها، ومن المعلوم أن تفسير النص الديني، يتبع منهجيات مختلفة عن منهجيات البحث السياسي، حيث أن تفسير القرآن يستلزم الإلمام بجملة من المعارف كعلم اللغة العربية، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه...

لقد ركز هذا القسم على الوقائع التاريخية باعتبارها المبلور الأساس للفكر السياسي الإسلامي، وفي هذا المجال فإن نقد الأفكار السياسية للإسلام سواء نقدا إيجابيا أو سلبيا، ليس مرتبطا بالإسلام بقدر ما هو (أي النقد) مرتبط بالخطاب الإسلامي الذي أنتجه التاريخ العربي الإسلامي، وبطبيعة الحال فإن هذا التاريخ ليس مقدسا ولا يحمل طابعا قدسيا، ما يتيح هامشا للنقد والتحليل دون الخوف من الوقوع في المحظور، والمس بالمقدسات الدينية لأي مذهب أو فرقة.

وهذا القسم مؤلف من فصلين:

الفصل الأول يتناول الإطار النظري ونقده لمفهوم الحكم في الإسلام. وعولج هذا الإطار ضمن مبحثين اثنين:

المبحث الأول: تناول مفهوم الحاكمية وتعريفها، والأسس التي قامت عليها، والوقائع التاريخية التي تبينها من الخلافة الراشدة حتى الدولة الإسلامية.

المبحث الثاني: تناول الخلافة، ونقاط الالتقاء والاختلاف بين الحركات الإسلامية السنية والشيعية والأسس التي تقوم عليها ودور الخليفة.

أما الفصل الثاني فهو بمثابة مقاربة اجتماعية لمفاهيم سياسية في الإسلام السياسي، وينقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الولاء والبراء، نشأته ومضمونه

المبحث الثاني: تكفير المجتمعات والأسس التي يقوم عليها، ومدى ملائمتها للسياسة البراغماتية لأغلب الحركات الإسلامية، لتبيان مدى صحتها.

أما القسم الثاني من الرسالة فتم تخصيصه لمعالجة الكيفية التي نشأت فيها "الدولة الإسلامية"، حيث يحاول أن يوضح العوامل السياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية لظهور هذه الدولة بعيدا عن نظريات المؤامرة، والحديث عن الغرف السرية التي تصنع مجموعات جهادية تحظى بتأييد جزء لا بأس به من الجمهور في ظل الاحتقان المذهبي.

ويختلف القسم الثاني عن القسم الأول من حيث النوع، فإذا كان القسم الأول يقوم أساسا على المنهج التاريخي والتحليلي، إلا أن القسم الثاني ونظرا لطبيعة موضوعه يعتمد أكثر على المنهج السردي أو الوصفي فيوصف الكيفية التي نشأت فيها الدولة الإسلامية والظروف المحيطة بنشأتها. لا يعني ذلك أن هذا القسم غاب عنه المنهج التحليلي، حيث لا بد من تفسير الظروف التي أنتجت الدولة وسياسات القوى الإقليمية والدولية تجاهها، ولكن توقيت الدراسة جاء متزامنا مع تواتر الأحداث السياسية والأمنية في العراق وسوريا، ما جعل السير في قراءة التحولات أشبه بالسير في مجموعة من الرمال المتحركة.

ولهذه الأسباب حاول هذا القسم رسم الملامح السياسة العامة دون الغوص بالتفاصيل الصغيرة، التي تؤدي إلى صياغة عشرات الأوراق دون إحداث أي فرق في المعنى الذي ترسمه الملامح السياسية العامة.

وهذا القسم مؤلف من فصلين:

الفصل الأول يتناول المنطقة العربية التي ظهرت فيها الدولة الإسلامية ويعالج الأسباب التي يسرت هذا الظهور، وهو ينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول هذا المبحث العراق، الدولة التي نشأت فيها نواة الدولة الإسلامية. ويعالج الأسباب التي دفعت العراقيين إلى هذه الدولة استنادا إلى التوزع الجيو_ديني، وإلى سياسات الرئيس السابق صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية، ومن ثم إلى الاحتلال الأميركي وما أنتجه.

المبحث الثاني: يتناول سوريا ابتداء من تسهيلها مرور "الجهاديين" إلى العراق، وصولا إلى إعلان الدولة الإسلامية، مرورا بالإنتفاضة السورية التي انحرفت باتجاه حرب أهلية عبثية.

أما الفصل الثاني فينقسم أيضا إلى مبحثين:

المبحث الأول: ردود الفعل الإقليمية والدولية على الدولة الإسلامية وكيفية التعامل معها.

المبحث الثاني: الصراع بين الفصائل الإسلامية وأسبابه.

القسم الأول: الإسلام السياسي إسقاط السياسة وتحييد المجتمع

يرى الإسلاميون أن الإسلام السياسي جزء لا يتجزأ من الإسلام، بل يشكل ضرورة لتخليص البشر من عبوديتهم لأبناء جنسهم من البشر. والعبودية في هذا الإطار لا تنحصر في إطار الطقوس. فالعبودية لله هي الخضوع لأحكام ومشيئة الله، وليس لأحكام وقوانين وضعية سنها بشر وألزموا الناس بالخضوع لها. وبهذا المعنى تصبح أي سلطة تشريعية مدعية للربوبية* لأن "كل من يملك على الناس قلوبهم وأجسامهم ويتحكم في دمائهم وأموالهم بما يشاء، ويسوقهم بعصا سلطانه المطلق، والسيادة المستبدة التي سلطها على الناس فرعون ونمرود لعهدهما، فهو يدعي الألوهية والربوبية حقيقة ومعنى، وإن لم يتفوه بألفاظها"[١].

ولا يقتصر ادعاء الربوبية على السلطات التشريعية في الأنظمة الاستبدادية (فرعون، ونمرود) بل تمتد إلى جميع الأنظمة سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية لأن "الأساس الذي ارتكزت عليه دعامة النظرية السياسية في الإسلام أن تنزع جميع سلطات الأمر والتشريع من أيدي البشر منفردين ومجتمعين، ولا يؤذن لأحد منهم أن ينفذ أمره في بشر مثله فيطيعوه، أو ليسن قانونا لهم فينقادوا له ويتبعوه فإن ذلك أمر مختص بالله وحده"[٢]

ترتكز الأسس الفكرية والعقائدية للحركات "الجهادية" على المنابع الأولى لمدرسة الإسلام السياسي، وليس الإسلام السياسي المعاصر الذي نشأ مع ظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر. فالإسلام السياسي يبني نفسه على الحاكمية "حيث لا حاكمية إلا لله، حاكمية تعني أنه لا يحق لأي شخص، تشريع القوانين للبشر، لأن هذا يعني أنه قد جعل نفسه شريكا أو نداً لله في التشريع"[٣].

* يحصر الإسلام السياسي حق التشريع بالله، ويعتبر أن أي سلطة تشريعية هي اعتداء على حق الله الحصري في التشريع، وإشراك لها مع الله في هذا الحق وهذا ما يتناقض مع مبدأ التوحيد، وبالتالي فإن أي سلطة تشريعية وضعية تصبح وكأنها تدعي الأولوهية لأنها تشارك الله في سن التشريعات

[١] المودودي، (أبو الأعلى)، **نظرية الإسلام السياسية**، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٧، ص١٧.

[٢] مرجع نفسه، ص٢٧.

[٣] رشيد أمون، (هلا)، **رحلة العنف المقدس من الوهابية إلى الدولة الإسلامية**، شركة الشرق الأوسط لتوزيع المطبوعات، ط١، ٢٠١٤، ص٩٠.

لقد شكّل الخوارج* أولى اتجاهات الإسلام السياسي. فبعد خدعة التحكيم في موقعة صفين* أعلن الخوارج رفضهم لنتيجة التحكيم ورفعوا شعار "الحكم لله وليس للرجال، وهذا كان أول عنصر يبرز أساسا للعناصر الأخرى التي ستتكون منها نظريتهم. الحق حق الله، فليس لأحد إذا أن يتصرف به، أو أن يجعل أحدا من الرجال حكما يحكم به على هواه"[١]. ولم يكن من الممكن أن تتوقف المنظومة الفكرية للإسلام السياسي على التأكيد على مفهوم حاكمية الله؛ إذ إن الإعتداء على حق الله يستوجب بالضرورة من هذه الحركة أن تدافع عن هذا الحق حسب اعتقادها. وهنا ندخل في مرحلة اقتران الإيمان بالعمل من أجل إحلال مفهوم الحاكمية الإلهية.

واقتران الإيمان بالعمل يفتح الباب على مصراعيه تجاه تعويم مبدأ التكفير، وفرض الجهاد. فإثبات الإيمان يفترض العمل، أي الجهاد في سبيل تحكيم شرع الله، وعلى هذا الأساس قاتل الخوارج معاوية بن أبي سفيان لأنه خرج على خليفة المسلمين علي بن أبي طالب، وقاتلوا علي بن أبي طالب لأنه قبل تحكيم الرجال وليس حكم الله.

فالعمل هنا هو من شروط الإيمان لأنه "مهما يكن الاعتقاد صادقا وراسخا، فصاحبه ليس مؤمنا حتى يكتمل له عنصر العمل المطابق لهذا الاعتقاد. فكل إنسان هو عندهم: إما مؤمن، وإما كافر، وليس هناك حالة ثالثة. وبهذا يصل منطق الخوارج إلى نهايته الحتمية: من لا يعمل وفق اعتقاده فهو كمن يخالف اعتقاده، وكمن لا اعتقاد صحيحا له: كافر..."[٢]

هذا الفهم يقود الإسلاميين إلى رفض وجود إسلام سياسي، فالإسلام هو الإسلام فقط. والحاكمية هي جزء لا يتجزأ من "شرع الله"، وإقامة الخلافة فرض من فروض الإيمان وفق هذا المفهوم. وبما أن الخلافة هي أرض المؤمنين و"دار السلام" فهي ترتب على "المؤمن" مجموعة من الواجبات تجاهها.

---

*فرقة دينية، وأول من أطلق شعار **"الحكم لله"**، سميوا بالخوارج لأنهم خرجوا عن طاعة الإمام علي بن أبي طالب، ويشار إليهم بأسماء أخرى كالحرورية، والمحكمة والمارقة، وأطلقوا على أنفسهم إسم الشراة، من أبرز مبادئهم في مسألة الحكم جواز أن يكون الإمام غير قرشي، اشتهروا بالتكفير والبطش.

*معركة وقعت على الحدود العراقية السورية، بين جيش الإمام علي بن أبي طالب من جهة وجيش معاوية بن أبي سفيان من جهة أخرى، بعد أن تمرد الأخير على خلافة الإمام علي بن أبي طالب، ورفض بيعته، انتهت المعركة برفع جيش معاوية للمصاحف لتحكم بين الطرفين.

[١] مروة، (حسين)، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٩، ط٢، ص٥١٠.

[٢] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

هذا التصور الأيديولوجي أنتج لدى الإسلاميين المعاصرين مفاهيم جديدة في الإسلام، كالولاء والبراء، في حين كان سيد قطب قد مهّد لهذا الاتجاه من خلال الدعوة إلى هجر المجتمع لأنه "جاهلي"، وبالتالي تكفير المجتمعات المسلمة نفسها لأنها انخرطت في نظام وضعي_"شركي"، وإبتعدت عن "حكم الله وشرعه".

الفصل الأول:

الحاكمية والخلافة: بين الأيديولوجية الدينية والتراث العربي_الإسلامي

إن فكرة إقامة الخلافة الإسلامية ليست محصورة بمذهب محدد من مذاهب الإسلام السياسي، فالحاكمية وإقامة "شرع الله" هو العنوان الرئيس لكل تيار من تيارات الإسلام السياسي، سواء كان شيعياً أو سنياً أو غيرهما، وسواء وصف بالمعتدل أو المتطرف...

ولا يقر الإسلاميون عموماً بحدود وطنية أو قومية، وينكرون إنكاراً تاما الدولة التي نشأت على الأسس الوستفالية، وينظرون إليها كبدعة تجب محاربتها. ذلك أن " المفهوم السياسي الذي يعبر عن الأمة في نظر الإسلامويين هو التوحيد أي إنكار الطبقات الاجتماعية والتباينات القومية والعرقية والقبلية"[1]. ذلك الفهم أيضا لا ينحصر في حركة من حركات الإسلام السياسي المتنوعة والمنضوية في تيار سياسي واحد هو "الإسلام السياسي، " فالمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية _على سبيل المثال_ لا يعتبر نفسه مسؤولاً فقط عن مواطنيه الإيرانيين، بل وضع نفسه مسؤولاً وحامياً لجميع المسلمين أين ما كانوا. وبطبيعة الحال فإن هذه المسؤولية تشكل الإطار النظري لمقولة "الأمة الإسلامية"، ولكنها أسيرة براغماتية السياسة الخارجية للنظام الإيراني تجاه المناطق الخاضعة لنفوذه.

وبذلك يلتقي جميع الإسلاميين حول نقطتين أساسيتين هما الحاكمية وإقامة الخلافة بما هي نظام الخالق الذي سن القوانين والشرائع لتطبق، ويقوم نظام الخلافة أو النظام الإسلامي بتنفيذ هذه الشرائع كما يفهمها

[1] اوليفيه (روا)، ، ترجمة نصير مروة، **تجربة الإسلام السياسي**، دار الساقي بيروت،١٩٩٦، الطبعة الثانية، ص ٧٤.

ويؤولها. ومهما شكّل النظام الإسلامي من أطر دستورية "ديمقراطية" يبقى "المواطن" في هذا النظام خارج إطار المشاركة في وضع القوانين واتخاذ القرار. ففي الجمهورية الإسلامية مثلاً و بالرغم من أنها تضم هيئات منتخبة، إلا أنها تقوم على مبدأ الحاكمية حسب ما ينص عليه الدستور الإيراني نفسه، فينص في مادته الثانية على أن "يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس: الإيمان بالله الأحد (لا إله إلا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره..." كما تنص المادة الرابعة منه على أنه "يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها، هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقًا وعمومًا، ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك، " ما يعني أنه وبالرغم من وجود الأطر الدستورية التي تتيح للجمهور المشاركة في سن القوانين، إلا أن إقرار هذه القوانين يتوقف على مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، حيث يلعب مجلس صيانة الدستور دورا رقابياً دينياً على إقرار هذه القوانين. وبذلك لا اختلاف بين الإسلاميين على الأصول والمناهج التي يسيرون عليها، ويبقى الاختلاف في الدرجة التي يتم تطبيق هذه المفاهيم المرتبطة أساساً بالظروف الموضوعية التي تمر بها أي حركة من حركات الإسلام السياسي.

المبحث الأول: الحاكمية وتأسيس الكهنوت السياسي

لقد أتى مفهوم الحاكمية مؤسّساً بشكل أساسي على حادثة صفين، حيث قام الجيش الأموي برفع المصاحف على أسنة الرماح، وأقحمت النصوص الدينية في صراع سياسي اجتماعي، ولم يكن الجيش الأموي سيرفع المصاحف لو كان منتصرا في المعركة. ولذلك لجأ إلى تحكيم النص بدلاً من تحكيم السيف ما منح معاوية بن أبي سفيان مجالا واسعاً لمناورة لا تستند فقط إلى حيلة خلع الإمام علي وتثبيت حكم معاوية، بل تمتد أيضا إلى تأويل النصوص المقدسة بما يتناسب مع حاجة السلطة السياسية، وإضفاء طابع قدسي على هذه السلطة مستمداً من النصوص المؤولة. وبذلك أصبح الصراع السياسي صراعا فقهياً وأصبحت النصوص أدوات هذا الصراع، وبما أن الصراع بات محصوراً بالنصوص المقدسة فإنه بذلك يكون قد انفصل عن الواقع، فلا عجب أن نجد إسلاميين يحاربون الحداثة ويستخدمون منتجاتها. هذه الازدواجية إنما هي ناجمة عن فصل الصراع السياسي الاجتماعي عن الواقع، وربطه بالنصوص المقدسة.

ويرتكز مفهوم الحاكمية بشكل جوهري لدى الإسلاميين على مفهوم الألوهية. وبالتالي يرتبط حكماً بالعبارة التوحيدية "لا إله إلا الله". إذ "أن توحيد الألوهية وإفراد الله_سبحانه_ بها، معناه نزع السلطان الذي يزاوله الكهان ومشيخة القبائل والأمراء والحكام، ورده كله إلى الله"[1]. وبهذا المعنى تنتفي الحاجة إلى القوانين الوضعية، ويصبح إقرارها والالتزام بها وتطبيقها "شركا صريحا" وإشراكا للمشرع في الألوهية.

هذا التصور الأيديولوجي يفترض بالضرورة النظر إلى الإسلام وكأنه "يتناول الحياة كلها، ويتولى شؤون البشرية كبيرها وصغيرها ، وينظم حياة الإنسان_ لا في الحياة الدنيا وحدها كذلك في الدار الآخرة، ولا في عالم الشهادة وحده ولكن كذلك في عالم الغيب المكنون عنها، ولا في المعاملات المادية الظاهرة وحدها، ولكن كذلك في أعماق الضمير ودنيا السرائر والنوايا_ فهو مؤسسة ضخمة هائلة شاسعة مترامية، ولا بد له إذن من جذور وأعماق بهذه السعة والضخامة والعمق والانتشار أيضاً"[2].

ويرى أبو الأعلى المودودي أن الحاكمية في الإسلام خالصة لله وحده فالقرآن يشرح عقيدة التوحيد شرحا يبين فيه أن الله وحده لا شريك له، ليس بالمعنى الديني فحسب، بل بالمعنى السياسي والقانوني كذلك.

وبذلك تقوم الحاكمية حسب فهم المودودي، كما يقدمها المفكر الإسلامي محمد عمارة على الشكل التالي:[3]

١- ليس لفرد أو لأسرة أو طبقة أو حزب أو سائر القاطنين في الدولة نصيب من الحاكمية، فإن الحاكم الحقيقي هو الله، والسلطة الحقيقية مختصه بذاته تعالى وحده، والذين من دونه في هذه المعمورة إنما هم رعايا سلطانه العظيم.

٢- ليس لأحد من دون الله، شيىء في أمر التشريع، والمسلمون جميعا، ولو كان بعضهم ظهيرا لبعض لا يستطيعون أن يشرعوا قانونا.

٣- إن الدولة الإسلامية لا يؤسس بنيانها إلا على ذلك القانون الذي جاء به النبي من عند ربه، مهما تغيرت الظروف والأحوال.

---

[1] قطب،(سيد)، **معالم في الطريق**، تم تحميل الكتاب عبر الإنترنيت عن موقع تنظيم القاعدة: www.almaqdese.com ، ص١٤.

[2] قطب، سيد، م.ن، ص٢٠.

[3] عمارة، (محمد)، **إشكاليات الفكر الإسلامي المعاصر، سلسلة الفكر الإسلامي المعاصر: نظرية الحاكمية الإلهية في فكر أبو الأعلى المودودي**، ص ١٤٢.

وبذلك فإن أولى الأسس التي تقوم عليها فكرة الحاكمية لدى المودودي، أن جميع سكان الأرض "المعمورة" يجب أن يخضعوا لحكم الذات الإلهية، وبذلك تنتفي في فكر الحاكمية مسألة الحدود ولا تنحصر الحاكمية في أرض بعينها، بل يجب أن تتمدد لتشمل كل المعمورة. وأفكار المودودي –ككل الإسلامين– مستمدة تماما من النسق الأيديولوجي لدى الخوارج حيث ربط الاعتقاد بالعمل، ويرى أن تحقيقه يحتاج إلى تنظيم من المؤمنين هو "حزب الله" الذي يتوجب عليه القضاء على منابع الشر والعدوان، وأن يقف في وجه الذين تكبروا في أرض الله بغير حق وجعلوا أنفسهم أرباباً من دون الله"[١]. ومهمة هذا الحزب "الانقلابي" أو "الثوري" هي مواجهة كل النظم الوضعية الأخرى والإطاحة بها سواء آمن أهل البلاد التي تطبق فيها هذه الأنظمة بالإسلام أم لم يفعلوا، وواجب "حزب الله" أن يستأصل "شأفة كل نظام للحياة أسس بنيانه ووضعت قواعده على الانسلاخ من عبودية الله"[٢].

هذا الاستخدام النفعي للنص الديني أدى إلى توسيع دوره في الحياة العامة حيث "يؤدي تحكيم النصوص، في مجال الصراع الاجتماعي والسياسي إلى "الشمولية" في فعالية النصوص، حتى وصلت إلى حد الهيمنة في الخطاب الديني المتأخر، كما يبدو في مبدأ "الحاكمية" في الخطاب الديني المعاصر."[٣]

إن هذه الركائز تدل على أن الحاكمية في المفهوم الإسلامي ليست أخروية فقط، بل تصب في مصلحة العباد دنيويا، وهي بهذا المعنى تخليص "العباد" من "عبادة العباد" إلى "عبادة رب العباد"، والانتقال بهم إلى المجتمع المثالي الذي تحاول النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى الوصول إليه. فالحاكمية حيث يوجد المجتمع الإسلامي الذي "تجد فيه الإنسانية حلمها الذي تحاوله الشيوعية، ولكنها تطمسه بوقوفها عند حدود الطعام والشراب، وتحاوله الاشتراكية، ولكن طبيعتها المادية تحرمه من الروح والطلاقة"[٤].

إن ما تطرحه الحاكمية هنا هو فهم "التسليم لله" من خلال إلغاء وتغييب دور العقل وتسخيفه، وإستبعاد القدرة البشرية عن الإبداع والإنتاج والتطوير. هذا الاتجاه المعادي للنزعة العقلية والذي استطاع فرض

---

[١] المودودي، (أبو الأعلى)، **الجهاد في سبيل الله**، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣، ط١، ص٢.
[٢] المودودي، (أبو الأعلى)، **واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم**، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٧، ص٦.
[٣] أبو زيد، (نصر)، ، **نقد الخطاب الديني**، دار سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤، ص ١٠٢.
[٤] قطب، (سيد)، **معركة الإسلام والرأسمالية**، الدار السعودية للنشر، الرياض، ط٤، ١٩٦٩، ص١٠١.

نفسه خصوصا بعد الإطاحة بالتيار المعتزلي* الذي اعتمد على العقلانية كأيديولوجيا بمواجهة السلطة التي تروج الغيبيات، عبّر عنه سيد قطب حين علق على التجربة البشرية في المضمار السياسي والاجتماعي، فاعتبر"إن تجارب البشر كلها تدور في حلقة مفرغة، وداخل هذه الحلقة لا تتعداها حلقة التصور البشري والتجربة البشرية والخبرة البشرية المشوبة بالجهل والنقص والضعف والهوى_ في حين يحتاج الخلاص إلى الخروج من هذه الحلقة المفرغة، وبدء تجربة أصيلة، تقوم على قاعدة المنهج الرباني الصادر عن علم، وكمال، وقدرة، وحكمة"[١]. وبذلك تستند الحاكمية إلى معاداة الاتجاهات العقلانية، بإسنادها الجهل والنقص والضعف والهوى إلى كل الاتجاهات العقلانية التي ساهمت في إنتاج مختلف النظم والأيديولوجيات، دون أي إشارة إلى حالة التطور التي شهدتها المجتمعات التي حكمتها النزعة العقلانية. ومن الطبيعي أن تكتسب هذه الطروحات رواجاً سريعا بين الجمهور المسلم، إذ إن المقارنة بين "منهج رباني" وآخر بشري ستنتهي إلى قناعة عامة بالتسليم للمنهج الرباني.

الحاكمية: تحرر من الإستبداد، ونموذج العدالة الإجتماعية

الترويج للحاكمية لا يقتصر على البعد الديني بما هو نظام الله وإرادته، وانجذاب الجمهور إليه، فالحاكمية التي روج لها سيد قطب والتي توجهت ضد نظام ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر في ستينيات القرن المنصرم، كانت بحاجة إلى حمل تطلعات الجمهور وربطها بمفهوم الحاكمية. فانساق قطب مع المد الجماهيري واضعا الحاكمية ليس في مواجهة العقل البشري فقط، بل بمواجهة الاستعمار الغربي، وقيمه التي يصدرها إلى المنطقة العربية فتصبح القيم الغربية هي الحاكمة فـــ"الاستعمار يهمه دائما أن لا تحكم الشعوب ذاتها، لأنه يعز عليه حينئذ إخضاعها"[٢]. هذا الطرح المعادي للإستعمار الذي أطلقه قطب في إطار تقديم الحاكمية وجعلها مقبولة لدى الجمهور، دفعه للانطلاق بمواجهة النظام القائم آنذاك، فالحاكمية لدى قطب هي تحرير الإنسان من عبودية الإنسان ومن ظلم الديكتاتورية فـــ"كل ما يحتمه الإسلام هو

*فرقة دينية-سياسية، تأسست أواخر العصر الأموي، من أبرز مؤسسيها واصل بن عطاء، تميزت هذه الفرقة بتعظيم دور العقل وقدمته على النقل من أبرز أعلامها الزمخشري، والقاضي أبو الحسن بن عبد الجبار ويعتبر أيضا إبن رشد من رموز المعتزلة، تعرض هذا التيار للإبادة وأحرقت معظم كتبهم

[١] قطب، (سيد)، **المستقبل لهذا الدين**، تم تحميل الكتاب عبر الإنترنيت عن موقع تنظيم القاعدة almaqdese.com ص٤.

[٢] قطب، (سيد)، معركة **الإسلام والرأسمالية**، م.س، ص١٠١.

إزالة القيود التي تجعل الانتخاب غير ممثل لحقيقة الرأي في الأمة، حيث يكون الناخب تحت رحمة صاحب الأرض، أو صاحب العمل، أو صاحب السلطان، كما هو واقع الآن"[١].

لقد انطلق قطب في هذا الموقف للهجوم على ثورة ٢٣ يوليو، مستندا إلى طبيعة النظام العسكرية، إلا أن هذا الموقف نفسه أوقع قطب في تناقض مع نفسه، واستدرك قطب موقفه معتبراً أن الرأي يكون للمجتمعات التي أقرت بـــ"العقيدة" كما يفهمها الإسلاميون، وبالتالي لم يخرج قطب عن فكرة الحاكمية بتهميش الدور البشري في الحكم، بل إستغل طبيعة النظام العسكرية لتبرير مشروع الحاكمية إلا أن فرض الفهم الديني لفرقة دينية على كل المسلمين وإلزامهم بتطبيق هذا الفهم هو عين الديكتاتورية، خصوصا أن هذا الفهم لا يقبل التعددية "هناك حزبا واحدا لله لا يتعدد، وأحزابا أخرى كلها للشيطان والطاغوت"[٢].

البعد الآخر الذي تبناه سيد قطب في إطار الترويج للحاكمية هو العدالة الاجتماعية، منساقا أيضا مع الظروف التي رافقت ذاك الزمان حيث راجت الشعارات الاشتراكية والشيوعية في أوساط مختلف الجماهير العربية، فكان لا بد من تبني هذه المفاهيم إلا أنها يجب أن تلتحق بالمفهوم الإسلامي وليس القومي والقومية العربية، إنما تكون في إطار "الأمة الإسلامية" لأن النبي محمد لم يثر حرب ضد أشراف مكة وأثريائها بل جاهد لرفع راية "لا إله إلا الله" وبذلك المنطق يضع سيد القطب مفهوم الحاكمية وما يقتضيه بصفته الطريق القويم إلى العدالة الاجتماعية فـــ" الله [...] يعلم أن العدالة الاجتماعية لا بد أن تنبثق في المجتمع من تصور اعتقادي شامل، يرد الأمر كله لله، ويقبل عن رضى وعن طواعية ما يقضي به الله من عدالة التوزيع"[٣].

ولم يقف سيد قطب على تطوير المفاهيم الاقتصادية الاجتماعية للإسلام السياسي، بل قفز إلى البعد السياسي حيث إنقلب على مبدأ عدم جواز الثورة على الحاكم ما لم يصدر عنه كفر صحيح، وأصبح عدم إلتزام الحاكم بالنصوص الدينية كأساس الحاكمية الإلهية يفترض على المسلمين الثورة على الحاكم، إذ "إن إعلان ربوبية الله وحده للعالمين معناها : الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها

[١] مرجع نفسه، ص٧٣.
[٢] قطب، (سيد)، **معالم في الطريق**، م.س : ص ٨٤.
[٣] قطب، (سيد)، **معالم في الطريق**، م.س، ص١٦

وأنظمتها وأوضاعها ، والتمرد الكامل على كل وضع في أرجاء الأرض الحكم فيه للبشر بصورة من الصور"[١].

احتدام المعركة بين الإسلاميين والنظم العربية إذا ليس وليد هذه المرحلة، بل عميق في التاريخ، ولعل الطروحات الإسلامية لم تلق رواجا واسعا خلال فترة الستينيات، إلا أن حقبة السبعينات كانت مليئة بالحوادث التي بنى عليها الإسلاميون قاعدتهم، منها نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست عام ١٩٦٩ ومن ثم رحيل عبد الناصر، وتولى "الرئيس المؤمن" أنور السادات الحكم الذي اعتمد على الإسلاميين لمواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين، بالإضافة إلى ذلك أصبحت الحاكمية مع هذه الطروحات فرضا يستوجب على "المؤمنين" أن يعملوا لإحلاله.

المحاولات الأولى لنشر هذا الوعي الديني، ورغم كثافتها خلال عقدي الخمسينيات والستينيات لم تشهد نجاحا في الإنقلاب على الأنظمة الرسمية العربية والإطاحة بها، فقد كانت الحركة القومية بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر تحظى بتأييد جماهيري واسع في الوطن العربي، إلا أن انهيار المشروع عام ١٩٦٧، ورحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠، شكل بداية الانطلاقة الجديدة للتيارات الإسلامية، التي استغلت استبداد الأنظمة العربية التي قلصت من المكتسبات الاجتماعية_الإقتصادية للمواطنين، وأخرجت القضية العربية في فلسطين من جدول أعمالها، بالتزامن مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، ما ألهب الشعور الديني. وفي حين تخلت الأنظمة الرسمية العربية عن مشروع القومية العربية وتحرير فلسطين، احتفظت التيارات الإسلامية بشعارات معاداة الاستكبار العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة، وقدمت الإسلام كمشروع بديل، في ظل غياب أي مشاريع أخرى.

إن هذه التحولات تمكّن من "فهم الحركة الإسلاموية على أنها بوضوح حركة اجتماعية سياسية تقوم على الإسلام بوصفه أيديولوجية سياسية بمقدار ما هو دين"[٢].

لقد استلهم الإسلاميون المعاصرون طروحات سيد قطب وتصوره الذي ربط بشكل عميق بين الإيمان والعمل، مؤسسا بذلك للحركات الإسلامية الموصوفة بالراديكالية كجماعة التوحيد والهجرة، وما نشأ لاحقا

---

[١] م.ن، ص٣٧

[٢] أوليفيه، (روا)،**تجربة الإسلام السياسي**، م،س، ص٤٤.

من تحالف بين هذه المجموعات والوهابية القادمة من المملكة العربية السعودية. فكان المصري أيمن الظواهر والسعودي أسامة بن لادن من نتائج هذا التحالف، وهما اللذان قادا لاحقا تنظيم القاعدة أكبر التنظيمات الإسلامية_الجهادية في العالم والأوسع انتشاراً. ولم تخرج "الدولة الإسلامية" عن المنظومة الإسلامية التي صاغها سيد قطب في منهجها العنيف لتطبيق الحاكميه التي كان أبو الأعلى المودودي قد روج لها وبنفس الطرح العنيف، مع المفارقة أن العنف الذي دعا المودودي إليه كان يتوجه ضد النظم الغربية عبر دعوته "حزب الله" إلى الثورة الكاملة وإسقاط كل النظم الوضعية في أنحاء المعمورة كافة.

الحاكمية من وجهة نظر إسلامية "معتدلة"

والحاكمية كمفهوم وعقيدة ليست محتكرة على التيارات الإسلامية الموصوفة بالراديكالية، بل هي متبناة من قبل مفكرين إسلاميين موصوفين بالإعتدال، أو من المجددين كمحمد رشيد رضا* الذي وضع السلطة في الأمة فرأى أن "السياسة الاجتماعية المدنية وضع الإسلام أسسها وقواعدها، وشرع للأمة الرأي والاجتهاد فيها، [...] وخليفة الرسول فيها لا يمتاز في أحكامها على أضعف أفراد الرعية، وإنما هو منفذ لحكم الشرع ورأي الأمة"[1]

الطرح الذي يقدمه محمد رشيد رضا هنا يختلف بالشكل عن ما يطرحه كل من قطب والمودودي، حيث اعتبر رضا أن الحاكم منفذ ليس فقط لحكم الشرع بل لرأي الأمة. هذا الاختلاف في الطرح بين الفريقين مرده إلى الظروف التي أنتجت الأفكار في حينها، ففي حين أن المودودي كان يطلق مفاهيمه النظرية بمواجهة إحتلال الهند من جهة، وبمواجهة الهندوس من جهة أخرى، دفعه إلى إطلاق مواجهة شاملة تجاه كل من هو غير مسلم، أما سيد قطب فلم يختلف كثيرا عن المودودي، ولكنه وجه صفة الجاهلية إلى المجتمع المسلم نفسه، لأنه كان في مواجهة مع نظام يحظى بتأييد جماهيري واسع، وبهذا المعنى لا يمكن

*مفكر إسلامي ولد في لبنان وتوفي في مصر، من تلاميذ الشيخ محمد عبده، ومؤسسة مجلة المنار، عاصر المراحل الأخير من حياة السلطنة العثمانية وتوفي بعد انهيارها بسنوات عدة.

[1] رضا، (محمد رشيد)، **الخلافة** ، دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨، القاهرة، ص٩.

القول أن سيد قطب وضع إضافات على منظومة المودودي الفكرية، بقدر ما أجبرته ظروفه على مواجهة "المجتمع المسلم". ويختلف رضا عن كليهما أنه لم يكن في مواجهة مع ما اصطلح على تسميته "الغرب" بل على العكس من ذلك، فقد تأثر رضا بمبدأ سيادة الأمة الذي روج له مفكرون أوروبيون كـــ"جان جاك روسو" في كتابه العقد الاجتماعي.

ومع ذلك فإن الركائز التي بنى عليها رضا حاكميته لا تختلف مع الطروحات الراديكالية إلا من حيث الدرجة، فتقوم ركائز حاكمية رضا على الشورى وإجماع علماء الأمة وطاعة أولي الأمر[١].

وبالمحصلة فإن هذه الركائز تستثني الجمهور من مفهوم الحاكمية، فأما الأسس الركائز _أي النظام_ فقد وضعها الله، ولا يمكن أن تتغير لأنها إلهية، والحاكم مجرد منفذ للإرادة الإلهية وفق ما يراه أولو الأمر الذين لا تجوز إلا طاعتهم وهم "أهل الحل والعقد، بالإضافة إلى الأمراء أو العلماء، فهم يشملون كل من له نفوذ ورئاسة في المجتمع وبين يديه إحدى مصالح المسلمين، لذا فالأمر بطاعتهم يعني أن لهم السلطة ومن تلك السلطة اختيار ولي الأمر وعزله"[٢]. وبهذا المعنى يمكن القول أن تأثر رضا بعصر الأنوار الأوروبي لم يكن تأثرا في العمق بل من ناحية الشكل، وبذلك يكون الاختلاف في المفهوم من ناحية الظاهر، أما في جوهر الحاكمية فيتوافق الجميع على رد السلطات كلها إلى الله، إلا إن ردّ كل السلطات إلى "الله" يثير الكثير من التساؤلات خصوصا حول تفسير النصوص، ومن الجهة التي ستقوم بتفسير النص. وبكل الأحوال فإن عملية التفسير ستناط حكما بـــ"رجال الدين" وهو ما يشكل "كهنوت إسلامي" يحتكر تفسير النص.

لقد كان هم منظري الحاكمية المعاصرين مختلفا عن هم المجددين إذ إن الطروحات قبل انهيار السلطنة العثمانية "الخلافة"، كانت تنصب حول نهضة الإسلام والمسلمين، بالإضافة إلى أن مفهوم الإسلام السياسي ومنظومته لم تتبلور بشكل فعلي إلا بعد إنهيار السلطنة، وهذا ما ينتج بالضرورة مفاهيم مختلفة حيث أصبحت الحاكمية في المفهوم المعاصر ليست إصلاح النظام الحاكم _كما في زمن السلطنة_ بل إسقاط

[١] شحرور، (محمد)، **الدين والسلطة قراءة معاصرة للحاكمية**، دار الساقي، بيروت ٢٠١٤، ط١، ص٥٤.
[٢] رضا، (محمد رشيد)، **الخلافة**، م.س، ص ٢٣.

النظام الوضعي وإقامة الحكم الإسلامي في العالم، وبالتالي فإن مفهوم الحاكمية الذي تم استعادته في النصف الأول من القرن الماضي أصبح يهدف أساسا إلى إستعادة الخلافة المفقودة.

المبحث الثاني: الخلافة نظام وضعي تاريخيا

قبل الدخول في موضوع الخلافة، لا بد من المرور على توصيف هذه الدولة، إذ إن دولة الخلافة قد تكون مدنية أو عسكرية، وهي على الأغلب دولة مدنية بمعنى أنها ليست عسكريتارية، يحكمها العسكر. وإذا كان "الخليفة" يقع عملياً في موقع قائد القوات المسلحة "المجاهدين" فهو بذلك لا يختلف عن رؤساء دول مدنية كالولايات المتحدة مثلا حيث يكون رئيسها القائد العام للقوات المسلحة. كذا بالنسبة للخلافة، فالخليفة ومجلس شوراه هم من يصنع القرار وليس المؤسسة العسكرية_الجهادية. وبناء على ذلك فإن الخلافة قد تكون دولة مدنية غير ديمقراطية، فسكان هذه الدولة ورعاياها لا يشاركون في العملية التشريعية، لأن التشريع هو حق الله وحده ولا يجوز لأي من خلقه أن يقاسمه هذا الحق. و"ليس في تقليد أهل السنة فيما يعني الشرعية السياسية مصدر مفارق ولا تطلب لنمط بعينه من الدولة. مطلب رجال الدين السلفيين السياسي هو أن يكون القانون مطابقا للشريعة"[١]

إن إستخدام مصطلح الدولة المدنية يأتي في سياقين، الأول إستخدام المصطلح حسب الفهم الغربي له والمرتبط بتطور الوعي السياسي الغربي لجهة فصل الدين عن السياسة، وهذا ما لم يصل إليه المجتمع العربي حيث أن فهمه للدولة المدنية يأتي بمقابل الدولة العسكرية التي كانت دولة "علمانية"، أما السياق الثاني فهو التخوف من إستخدام مصطلح العلمانية والهروب منه خوفاً من التكفير وهدر الدم. فالدولة المدنية تقابلها الدولة البوليسية في حين أن الدولة الدينية تقابلها الدولة العلمانية، والدولة الديمقراطية تقابلها الدولة الديكتاتورية، أو الإستبدادية. ولا يهم بالنسبة للإسلامي طبيعة الدولة حيث " يطالب العلماء ورجال الدين التطبيق الكامل للشريعة، قبل أي شيء وبدون طرح مسألة طبيعة النظام السياسي"[٢]، فالدولة الدينية المدنية تتشابه مع الدولة العسكرتارية أو البوليسية من ناحية طبيعتها الإستبدادية غير الديمقراطية لأن

[١] أوليفيه (روا)، **تجربة الإسلام السياسي**، م.س، ص٣٦
[٢] أوليفيه، (روا)، **تجربة الإسلام السياسي**، م.س، ص٣٦.

الحاكم/الخليفة "يتكلم بإسم الله، حيث لا تجوز مراجعته، ويمتلك فيها مفاتيح الحق والباطل، الخير والشر، والجمال والقبح، والعدل والظلم، كما يمتلك فيها القدرة على إعلان الحرب وعقد السلم"[١]

ويرتد مفهوم الخلافة في جذوره التاريخية إلى مرحلة ما بعد موت الرسول مباشرة وإجتماع رؤوس الصحابة من مهاجرين وأنصار في سقيفة بني ساعده لاختيار خلف للنبي محمد. وكان الإصطفاف محكوما بأحقية كلا الفريقين بتسلم السلطة. ووسط الضجيج الذي أثير، تقدم عمر بن الخطاب و بايع أبوبكر فتبعه البقية بعد نقاشات حادة حتى ولي أبو بكر، فكانت البيعة الأولى عشوائية، وغير منظمة، وكانت الخلافة ستنحو منحى آخر لو لم يدرك عمر بن الخطاب وأبو بكر بن عبد الله وأبو عبيدة الجراح الإجتماع في السقيفة.*

والخلافة هي "رئاسة عامة للمسلمين جميعا في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم وهي عينها الإمامة فالإمامة والخلافة بمعنى واحد وهي الشكل الذي وردت فيه الأحكام الشرعية لتكون عليه الدولة الإسلامية"[٢].

ومفهوم الإمامة نفسه نوعان كما يشرحها إبن عثيمين* وهي إمامة الدين، وإمامة التدبير، وإمامة التدبير هي "تشمل الإمام الأعظم، والإمام الأعظم هو الذي له الكلمة العليا في البلاد، كالملوك ورؤساء الجمهوريات وما أشبه ذلك"[٣]. ولا توجد طريقة معينة ومحددة لاختيار الإمام أو الخليفة بل تعتمد على صفات شخصية بحتة حيث على " الأمير تجنب الإثم والمنكر وان يجسد الصدق والإنصاف والعدل والإخلاص وأن يفوق كافة أعضاء المجتمع في الصفات المطلوبة لشخصية المؤمن"[٤]

---

[١] عماد، (عبد الغني)، **الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ص٥٦.

*بعد وفاة الرسول مباشرة، اجتمع وجهاء المدينة المنورة في سقيفة ابن ساعدة لإختيار الخليفة بعد النبي محمد، ومن ثم لحق باجتماعهم من قريش أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وعبيدالله بن الجراح، بعد أن عرفوا بالاجتماع، وانتهى هذا الإجتماع على اختيار أبو بكر كأول خليفة للمسلمين.

[٢] زلوم، (عبد القديم)، **نظام الحكم في الإسلام، منقح ومبني على كتاب نظام الحكم في الإسلام، لمؤلفه تقي الدين النبهاني**، دار الأمة، بيروت، ١٩٩٦، ط٤، ص٣٦.

*هو محمد بن صالح بن عثيمين، ولد في القصيم عام ١٩٢٩ في المملكة العربية السعودية، عالم شرعي، وأحد المراجع الكبيرة في الفقه الحنبلي، اشتهر بتقشه وتوفي عام ٢٠٠١.

[٣] ابن عثيمين، **شرح العقيدة السفارينية**، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ومدار الوطن للنشر، عنيزة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ. ص٦٦٣

[٤] أوليفيه، (روا)، **تجربة الإسلام السياسي**، مرجع سابق ص٤٨

وتستند إقامة الخلافة ومبايعة إمام أو خليفة وطاعته إلى تأويلات الأحاديث النبوية كالحديث الذي رواه مسلم عن الرسول:"من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية" وإلزام البيعة غير كافية بل هي مربوطة بالطاعة بالإستناد إلى تأويل الآية "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"[1]. وإقامة الخلافة بما هي وسيلة لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، تصبح فرضا دينيا، إذ إن إقامة أحكام الشرع فرض واجب وفق قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" وبالتالي وبحسب هذه المقدمات على كل مسلم أن يعمل على إقامة الخلافة وبيعة الإمام وطاعته، والتقصير عن القيام بها هو تقصير في العبادات.

فالخلافة تشكل نظام الحكم الذي يطبق فيه شرع الله وفق مبدأ الحاكمية، وهي "النظام الذي أبدعه المسلمون لتحقيق هذه الفريضة الدينية وهي الخلافة مع مؤسساتها الدستورية، مؤسسة المهاجرين الأوائل _الأمراء_ ومؤسسة النقباء الإثني عشر _الوزراء_، ومؤسسة الشورى..."[2]

والخليفة هو خليفة نبي الإسلام، وهو الموكل إليه تطبيق أحكام الشرع وتسيير شؤون المسلمين، إلا أن "الخلافة الإسلامية" تاريخيا لم تكن واحدة ونستطيع تقسيمها إلى أكثر من خلافات، الخلافة الأولى والتي تسمى الخلافة الراشدة، والتي تعاقب على السلطة فيها أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، ومن أهم مميزات الخلافة الأولى أن الخليفة ينتمي فيها إلى قريش ولا تقوم على أساس التوريث. أما الخلافة الثانية فهي تشمل الدولة الأموية، والدولة العباسية، والدولة الفاطمية، واتسمت هذه الخلافة بنظام التوريث وانتساب الحاكم إلى قريش. أما الخلافة الثالثة فهي السلطنة العثمانية، حيث لم يعد الخليفة ينتمي لا إلى قريش ولا إلى العرب، وأصبح يسمى السلطان. وأعلن أبو بكر البغدادي عن قيام الخلافة "الرابعة" التي أقام سلطانها على أجزاء واسعة من العراق وسوريا.

لقد اتفقت مختلف حركات تيار الإسلام السياسي على إقامة الخلافة بالرغم من غياب النصوص الصريحة، إلا أن الإتفاق على الخلافة انتهى إلى الاختلاف على الخليفة وآليات تعيينه، في ظل غياب نص واضح يحسم الجدل الدائر بشأن آليات تعيين أو اختيار الخليفة، وما حصل من تمايزات تاريخية في عملية

---

[1] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٩.

[2] عمارة، (محمد)، **في النظام السياسي الإسلامي، الخلافة ..الدولة المدنية، الشورى، الديمقراطية، المواطنة**، مكتبة الإمام النجدي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م. ص ١٢و١٣.

تنصيب الخليفة من "تعيين" و "ترشيح" إلى ترسيخ مبدأ "التوريث" و ما أفضى إليه من انبثاق فرق و جماعات بلغ فيها الأمر إلى الإقتتال بين بعضها البعض؛ ما عمق معضلة "إجماع الأمة" كأساس تشريع حول رأي معين في هذه المسألة.

إختيار الخليفة:

لقد ذهبت الشيعة الإثني عشرية إلى نظرية الحق الإلهي معتبرة أن الله "يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه، فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وينصبه إماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان يقوم بها"[1] وبهذا المعنى فإن نظام الخلافة مبني على الحق الإلهي عند الشيعة وهو نظام ثيوقراطي وهذا ما رفضه أهل السنة حيث ذهبوا إلى تأييد النظرية التي تقول أنه :"لم تكن حكومة الإسلام أصلا وأبدا لا في عصر الرسالة ولا في الخلافة الراشدة حكومة ثيوقراطية، وإن توهم كثير من أهل العلم غربيون ومتغربون أنها ثيوقراطية"[2].

وبالرغم من رفض أهل السنة والجماعة للمفهوم الثيوقراطي لدى الشيعة، إلا أنهم أصروا على أن الخلافة ضرورة دينية لا بد منها، وأن الخليفة يكون بالبيعة، أو بالنص عليه من الخليفة الذي سبقه كما نص أبو بكر على خلافة عمر بن الخطاب من بعده أو بالقهر والغلبة، على أن يكون المبايع قرشياً إلا أنه "ليس من مذهب أهل السنة أنه بمجرد المبايعة للقرشي يصبح إماماً منعقد البيعة واجب الطاعة، إذ لا بد من توافر شروط أخرى منها الشورى"[3]. وبالرغم من التركيز على قضية الشورى إلا أن القراءة التاريخية لحقبة الخلافة الراشدة تظهر بشكل جلي عدم وجود أطر قانونية_شرعية لها. إذ إن تعيين أبو بكر للخلافة يثير جدلا واسعا خصوصا أن عمر بن الخطاب إنتقد البيعة لاحقا قائلا :"ألا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه، فأيما رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنه لا يؤمر واحد منهما تغرة أن يقتلا"[4] ومما يبدو واضحاً في كلام عمر أن البيعة لأبي بكر لم تسلك مسلك الشورى، وقضية الشورى لا تقف عند تعيين أبو بكر خليفة، بل أيضاً تثار حول تعيين عمر نفسه، إذ إن

[1] آل الكاشف الغطاء، (محمد حسين)، **أصل الشيعة وأصولها**، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان، ١٩٩٠، الطبعة الأولى. ص ٧٣.
[2] جار الله، (موسى)، **الوشيعة في نقد عقائد الشيعة**، ، سهيل أكاديمي، لاهور_باكستان،١٩٨٣، الطبعة الثالثة.ص ٣.
[3] حلمي، (مصطفى)، **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٤٠٤
[4] الشهرستاني، (محمد بن عبد الكريم)، **الملل والنحل**، ، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.ص ١٦

أبو بكر استخلف عمر من بعده.، وعهد الخلافة إلى عمر بن الخطاب يضع إشكالية طاعة الإمام والشورى موضع جدل، فالفكر السياسي السني يرى أن الخلافة تكون بالشورى وأن طاعة الإمام واجبة، وحين عهد أبو بكر بالخلافة إلى عمر قفز فوق مبدأ الشورى؛ ما يؤكد على أن الشورى لا تعكس دور مؤسسة لها سلطة ما فهي "على وجه العموم وظيفة رقابية تأكيد الأصول والمبادئ الإلهية، ومساعدة الأمير على اتخاذ قراره باسم هذه الأصول، وأخيرا لوم الأمير إذا ابتعد عنها ويمكن لمجلس الشورى أن يتخذ شكل برلمان"[١]

ولم يبايع خليفة وفق مبدأ الشورى سوى عثمان بن عفان، إذ إن عمر بن الخطاب شكل مجلس شورى من ٦ صحابة هم علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله. فاختاروا عثمان للخلافة. أما علي فقد أصبح الخليفة، نتيجة للأمر الواقع وغياب أي منافس له وفق النظام الذي تم إرساءه أي نظام الخلافة الراشدة.

ويتجاوز الفقه السني مسألة الشورى إلى القهر فـــ"إذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده وانعزل الأول وصار الثاني إماماً لما قدمناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم، ولذلك قال ابن عمر في أيام الحرة: نحن مع من غلب"[٢]

وفق هذه المنظومة تنتفي قيمة الشورى كأساس في نظام الخلافة حسب ما يقدمه الفقه السني، "فهذه هي الطرق التي يكون بها الإمام إماما، وهي ثلاثة: النص، والإجماع، والقهر. وإذا قلنا أن الخلافة تثبت بواحدة من هذه الطرق الثلاث فإنه لا يجوز الخروج على من كان إماما بواحدة منها"[٣]. هامشية الشورى لا تقتصر فقط على الفقه السني بل هي كذلك مهمشة في الفقه الشيعي، إذ إن الخليفة معين من الله بالنص، فلا شورى في ما قضى الله، كذلك فإن الخليفة نفسه معصوم أي أن قوله وفعله حق وبالتالي تصبح الشورى لا قيمة إلزامية لها لدى الفقهين.

[١] أوليفيه، (روا)، **تجربة الإسلام السياسي**، مرجع سابق، ص ٤٩إ
[٢] ابن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، رئاسة المحاكم الشرعية، والشؤون الدينية، دولة قطر، ١٩٨٥، الطبعة الأولى ص٤١٩.
[٣] ابن عثيمين، **شرح العقيدة السفارينية**، مرجع سابق، ص ٦٨٨

وبالعودة إلى السقيفة يلفت سيد القمني* في مقالته "قمة السقيفة قراءة مخالفة" إلى ملاحظات جديرة بالإهتمام. وهي التركيز على العصبية العربية في المحاججة بين المهاجرين والأنصار فيقول مرشح المدينة سعد بن عبادة مخاطبا الأنصار :" استقامت العرب بسيوفنا لأمر الله طوعاً و كرهاً ، و أعطى البعيد المقادة صاغراً داحراً ، و حتى أثخن الله لرسوله بكم الأرض ، ودانت بأسيافكم له العرب" وذلك في إشارة منه واضحة الدلالة أن الحكم المتنازع يحمل عصبية عربية وليست إسلامية، ولم يخرج عمر بن الخطاب عن منطق إبن عبادة في التوكيد على أن النزاع لم يكن يستهدف من يتولى رئاسة المسلمين بل من يتولى رئاسة العرب فيقول في سياق تأكيده أن الخلافة حق قريش :" لنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة و السلطان المبين، من ذا ينازعنا سلطان محمد و إمارته و نحن أولياؤه و عشيرته، إلا مُدل بباطل، أو مُتجانف لإثم و متورط في هُلكه" أما موقف علي بن أبي طالب فلم يأت مخالفا لهذا الاتجاه حين قال "تمسكوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة" فإذا كان حق الخلافة في عشيرة النبي فالأولى بها علي بن أبي طالب إبن عمه، وزوج إبنته.[1]

"وبغض النظر عن التفاصيل الجزئية، فإن ما نستفيده من قصة السقيفة هو عدم وجود نص ديني على الخلافة أو على كونها في قريش، أو في هذا البيت، أو في هذا الرجل أو ذاك، وأن ما حدث كان تلقائيا وعفويا ومن وحي الاجتهاد السياسي للصحابة، وهو ما يؤكد كون الخلافة مسألة مدنية عرفية وليست دينية"[2].

وبالرغم من الأهمية التي يوليها الإسلاميون إلى الشورى في "نظام الحكم الإسلامي" إلا أنهم يقرون أنها ليست منظمة ومحددة شرعيا فالإسلام لا ينص "على أية صيغة معينة سلفا لإقامة هيئة أو هيئات شورى وذلك لأنه دين يخاطب الناس كافة وصالح لكل مكان وزمان"[3].

* كاتب وباحث مصري، يعتبر نفسه معتزليا، من مؤلفاته أهل الدين والديمقراطية، الجماعات الاسلامية رؤية من الداخل، الإسلاميات، الإسرائيليات

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212673 [accessed 7/10/2017, 12:34 am]

[2] الكاتب، (أحمد)، **تطور الفكر السياسي السني، نحو خلافة ديمقراطية**، دار الإنتشار العربي، بيروت ٢٠٠٨، ط١، ص٣٤.

[3] أوليفيه (روا)، **تجربة الإسلام السياسي**، م. س، ص٧٦.

ويعكس عدم إيلاء أي أهمية لشكل مجلس الشورى، عدم أهمية هذا المجلس في جوهره، وفي الواقع فإن تولي هذا المجلس دورا رقابيا فحسب يتناسق مع عدم جواز التشريع الوضعي والإكتفاء بالنصوص الدينية في القرآن والسنة.

صلاحيات الخليفة:

ليس للخليفة الحق في سن التشريعات فهو بمثابة أداة تنفيذية للإرادة الإلهية وتقوم مهامه على أن يذب أهل الكفر عن بلاد المسلمين، وأن يغزو الكفار، ويقيم الحدود، ويقمع الكفر...

والخليفة "مقيد في سلطانه بحدود الشرع لا يتخطاها [...] وذلك كافياً في ضبطه يوماً إن أراد أن يجمح، وفي تقويم ميله إذا خيف أن يجنح"[1] إلا أن تقييد الخليفة وضبطه في حدود الشرع غير واضح الآليات، خصوصا أن الخليفة "ينزل من أمته بمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين، له عليهم الولاية العامة، والطاعة التامة، والسلطان الشامل، وله حق القيام على دينهم أيضا"[2] وتعريف الخليفة بهذا الشكل يجعل منه ليس فقط حاكماً مطلقاً في شؤون الدنيا، بل القيم على شرع الله، فهو أيضاً الإمام، ومن منصبيه الديني والدنيوي يصبح متحكماً أيضا في تفسير النصوص المقدسة وتأويلها وتقديمها، وهذا ما يسقط عمليا القيد الشرعي المفروض عليه سواء إذا جنح أو إذا خيف أن يجنح، وأكثر من ذلك يحول مقام الخليفة القيد المفروض على شخص الخليفة إلى سلاح قوة يوجهه ضد خصومه، فهم بمعارضته يصبحون في موقع المعارض لمقام رسول الله ومنزلته، ما يدفع الإسلام إلى شكل من أشكال الكهنوتية التي تحصر تفسير النصوص والقيام على الدين بالخليفة، والذي له كامل الحق في معاقبة من يخالفه الرأي ولعل مسألة خلق القرآن تقدم نموذجا واضحا تجلت في "محنة الإمام" حيث رفض الإمام أحمد بن حنبل الإقرار بخلق القرآن مصراً على موقفه بأن القرآن قديم، فكان نصيبه الحبس.

[1] عبد الرازق، (علي)، **الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، ص١٣.
[2] عبد الرازق، (علي)، **الإسلام وأصول الحكم**، م.س، ص١٢

لقد دفع إنهيار السلطنة العثمانية باتجاه بلورة الإسلام السياسي المعاصر الذي تشكل إقامة الخلافة أو بالأحرى إستعادتها –بعد إنهيار الخلافة– جوهر حركات الإسلام السياسي، وكانت جماعة الإخوان المسلمين أولى التنظيمات التي تشكلت والتي وضعت نصب عينها الوصول إلى الخلافة الإسلامية وفق ترتيب يبدأ من الفرد المؤمن وصولاً إلى إقامة "الدولة الإسلامية".

وساهم انهيار الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، بإعادة طرح إشكالية الخلافة بأبعاد جديدة معززة بالتحولات السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية، تجلت بتقسيم المشرق العربي و ضمه لمنظومة الاستعمار البريطاني_الفرنسي المزدوج. فأتت نشأة جماعة الإخوان المسلمين كأولى حركات الاسلام السياسي المعاصرة رافعة شعار إعادة تأسيس الخلافة كحل تحرري في مواجهة الاستعمار و قوة نهضوية تعيد الأمجاد الغابرة. ومع ذلك يمكن القول أن إنهيار السلطنة ليس السبب الوحيد الذي دفع بإتجاه إحياء مطلب الخلافة، فالعرب المسلمون، في بلاد الشام حاربوا السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى على أسس قومية نظّر لها مفكرون غير مسلمين، وسار بها العرب من سائر طوائفهم، كذا شهدت ساحات بيروت ودمشق إعدامات لرجال دين طالبوا بالإستقلال عن السلطنة العثمانية وتمردوا على خليفتها، وليس من الطبيعي أن يقاتل العرب المسلمون للإستقلال عن السلطنة العثمانية، ثم يرتدون بعد ذلك إلى إنتاج حركات إسلامية تريد إستعادة الخلافة.

وليس غريبا أن تكون نشأة أولى الحركات الإسلامية في مصر التي خرجت من تحت السيادة العثمانية رسميا قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى والتي شهدت كذلك تسخير مقدراتها المادية والبشرية في خدمة الإحتلال البريطاني ما أثار نقمة واسعة في صفوف المصريين ضد الاستعمار البريطاني، وكان إستعادة الخلافة بمثابة ردة فعل على هذا الاستعمار وعبرت ردة الفعل هذه عن نفسها مع جماعة الإخوان المسلمين بعد عشر سنوات على خروج مصر من تحت السيادة العثمانية إلى الاستعمار البريطاني.

لم يختلف حال المشرق العربي كثيرا عن مصر فنشأ في العام ١٩٥٣ حزب التحرير* على يد القاضي تقي الدين النبهاني، ويأتي إطلاق الحزب كرد فعل على تردي الأوضاع من جهة وعلى السيطرة

*تأسس الحزب في مدينة القدس، في فلسطين عام ١٩٥٣.

الاستعمارية من جهة أخرى فإنشاء الحزب أتى "بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد، الذي وصلت إليه وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ومن سيطرة الدول الكافرة ونفوذها."[1]

لقد اصطدمت طموحات الإستقلاليين العرب بالواقع الاستعماري البريطاني والفرنسي ما دفع المجتمع مجدداً إلى النكوص بإتجاه الخلافة، وعزز هذا الاتجاه بقايا النظام العثماني القديم في المجتمع العربي الذي لم يتنازل عن فكرة الخلافة، ومع ذلك أصدر الشيخ علي عبد الرازق* كتابه الإسلام وأصول الحكم في العام ١٩٢٥ حيث نفى فيه وجوب إقامة الخلافة، في حين أن جماعة الإخوان المسلمين نشأت العام ١٩٢٨. وتنامت جماعة الإخوان المسلمين خلال فترة ربع قرن من الإنحطاط السياسي والاجتماعي والإقتصادي للدول العربية عموماً ولمصر خصوصاً، في ظل هيمنة الاستعمار التقليدي ونكبة فلسطين. هذا الواقع التاريخي يدفع للاعتقاد أكثر أن الحركات الإسلامية المعاصرة لم تأت كإستجابة لإنهيار السلطنة العثمانية، بقدر ما أتت كرد فعل على حالة التردي الإقتصادي والسياسي، ولهذا يمكن للمراقب ملاحظة خفوت وهج هذه الحركات إبان حكم ثورة ٢٣ يوليو في مصر وحتى بداية السبعينيات. وعودتها بشكل قوي تزامن مع إنهيار المشروع القومي العربي وغياب البديل، وإنفتاح الأسواق الوطنية على أسواق الثالوث الإقتصادي (أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان) وإنخفاض فرص العمل، فنسبة البطالة في تونس "تصل إلى ٣٠% بين الشباب، فيما يتمتع البلد بمعدلات نمو إقتصادي عالية بلغت ٤,٥%، بين السنوات ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وفي الفترة ذاتها بلغت معدلات النمو الإقتصادية المصرية ٦%، فيما مثل عدد الفقراء ٤٠% من السكان، وبلغت البطالة عند الشباب ٢٦%"[2]

فمسألة الخلافة ليست رغبة ذاتية لدى جمهور الحركات الإسلامية، بقدر ما هو حالة إحتجاجية تجاه سمات التخلف الإقتصادي والسياسي والهزائم المتلاحقة التي منيت بها الدول العربية. وبذلك فإن إستعادة طرح الخلافة اليوم في هذه المرحلة لم يأت فقط في السياق التقليدي المعبر عنه بإنهيار السلطنة العثمانية بقدر ما يأتي كرد على إنهيار المشروع القومي العربي، وإنهيار الدولة الوطنية، مع ما يحيط التردي العربي، من

[1] موقع حزب التحرير: http://www.hizb_ut_tahrir.org/index.php/AR/def[accessed 7/10/2017, 12:34 am]

*الشيخ علي عبد الرازق، من مواليد محافظة المنيا في مصر عام ١٨٨٨ وتوفي عام ١٩٦٦، درس علوم الدين في الكتاتيب ثم درس في الأزهر وحصل على درجة الشهادة العالمية، وعين قاضيا، ألف كتاب الخلافة ونفى فيه أن يكون الإسلام قد أتى ليؤسس دولة، وبعد انتشار كتابه سحب منه الأزهر شهادته العالمية.

[2] طرابلسي، (فواز)، **ثورات بلا ثوار**، رياض الريس للنشر، بيروت ٢٠١٤، ط١، ص٣٦.

تصاعد الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية في إيران، والدور التركي بقيادة الإسلاميين، ما يشكل المزيد من الزخم للمشروع الخلافوي لدى العرب المسلمين.

وفي هذا السياق فإن طروحات الإسلام السياسي شهدت قبولاً وإقبالاً لدى الجمهور العربي بإعتبارها تشكل حاملا لطموحات الشباب العربي في تحقيق مستوى حياة أفضل. هذه الطروحات ارتكزت على قاعدة معادة الغرب مع ما تستجلبه هذه المعاداة من رفض لكل ما هو ناجم عن الحضارة الغربية.

لقد كان شكل الدولة وأنظمة الحكم أحد أبرز الإنتاج الحداثوي الغربي، وقامت الدول العربية الحديثة العهد بالإستقلال بتبني شكل الدولة الغربية وأنظمتها، لاسيما تلك الدول التي وصل فيها الجنرالات العسكريون إلى سدة الحكم بإنقلابات عسكرية ذات طابع ثوري. ولا بد من الإشارة إلى أن الإسلام السياسي لا يميز بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية بل يعتبرهم نتاج لحضارة واحدة ولجوهر واحد، وبذلك فإن الحضارة الغربية هي كل ما نتج عن الحداثة، وكما كانت الرأسمالية نتاج للحداثة فإن الاشتراكية هي أيضا نتاج لهذه الحداثة، وبالتالي فإن أنظمة الحكم كانت ماركسية أو رأسمالية سواء، وهما أنظمة تابعة لجوهر غربي وغير إسلامي.

وتقدم الحركات الإسلامية نفسها كشيء آخر مختلف كلياً يقوم على الخضوع للتشريعات الربانية، وتقدم نظام حكمها بإعتباره تجسيداً للإرادة الإلهية التي تحقق الخير والسعادة، وبذلك فإن الخلافة تصبح ضرورة وأمراً لا بد منه حيث أن "الرؤية التي يتم تبنيها أن الإسلام هو أولاً، وقبل كل شيء، نوع محدد من النظام والمجتمع، حيث من خلال ذلك يتم التعبير عن الدين على نحو كامل وفقاً للإرادة الإلهية"[١]

[١] جاكسون، روي، نيتشه والإسلام،ترجمة حمود حمود، دار جداول للتوزيع والنشر، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الطبعة الأولى ص١٦٠.

الفصل الثاني: التكفير: إستراتيجية التعبئة

لا ينفصل الإسلام بوصفه إرثاً حضارياً وثقافياً وليس فقط دينا وطقوسا دينية عن المجتمع والحالات الاجتماعية التي مرت بها الأمم والدول التي دخلها الإسلام. لقد عاشت المجتمعات في ظل الخلافات الإسلامية_العربية المتعاقبة صراعات اجتماعية حادة انبثقت منها مذاهب عقدية كالمعتزلة والأشعرية والماتردية والمرجئة وغيرهم حيث أن "كل الخلافات الاجتماعية (الإقتصادية السياسية والفكرية) بين الجماعات المختلفة في تاريخ الدولة الإسلامية، كان يتم التعبير عنها من خلال اللغة الدينية في شكلها الأيديولوجي"[1].

[1] أبو زيد، (نصر)، **التفكير في التكفير ضد الجهل والخرافة والتزييف** ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ص١٣١.

ولم تختلف الحقبات التالية لهذه المجتمعات في توظيف الإسلام في الصراعات الاجتماعية والسياسية الناشئة "من هنا وجدنا الإسلام في الستينيات –في مرحلة المد الإشتراكي والقومي_ ينطق بقيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية على لسان مفكري هذا الاتجاه، كما وجدناه كذلك ينطق بقيم الجهاد ضد الاستعمار والصهيونية. ومع التحول الدراماتيكي في مرحلة السبعينيات تحول الإسلام على لسان أصحاب المصالح ليكون دين السلام، وليكون دين الحفاظ على الملكية الشخصية الخاصة من أي إنتهاك"[1]

لقد كانت المدارس العقائدية للمسلمين الأوائل تنشأ وتتطور تبعاً لحاجات المجتمع العربي الذي لحظ الإنتقال من مرحلة البداوة إلى مرحلة الحضارة وما انعكس معها من تبدلات اجتماعية دفعت بإتجاه إعادة إنتاج فهم النص المقدس وبالتالي فهم الدين، وإعاة الإنتاج هذه لا تقتصر فقط على الأسباب السياسية، بل تمتد أيضا إلى الأبعاد الاجتماعية حيث يشكل المجتمع الركيزة الأساسية للدولة العربية_الإسلامية (الخلافة الراشدة، والخلافة الأموية، والخلافة العباسية، والخلافة الفاطمية)، ومن ثم للسلطنة العثمانية وبما أن الدين هو الأيديولوجية التي تعبر عن هذه الدول فكان لا بد من إعادة إنتاج الخطاب الديني ليتناسب مع التطورات الاجتماعية المستجدة فـــ"الدين الذي يتعارض مع أمر ضروري وغير قابل للإجتناب لا يمكن أن يكون دينا موفقا وناجحا في حركة الحياة الفردية والاجتماعية"[2].

ويبقى الإرتباط بين الدين والمجتمع قائماً، حتى في الدول العلمانية. لأن العلمنة هي فصل الدين عن السياسة، وليس عن المجتمع، كما يظن رجال الدين، أو كما يتعمدوا أن يروجوا لهذه الفكرة الخاطئة. وتبقى العلاقة القائمة بين الدين والمجتمع مرتبطة بنظرة المجتمع المحلي للدين، وبنظرة رجال الدين والمؤسسات الدينية وفهمها الديني للمجتمع.

وفي سياق الإضاءة على العلاقة بين الخطاب الإسلامي (وليس الإسلام) وبين المجتمع يستوجب المرور بعقيدة الولاء والبراء، وبمسألة التكفير. نظرا لتفاعل تداعيتهما على المجتمع في اللحظة التاريخية الراهنة. خصوصا أن المجتمع العربي يضم فسيفساء دينية من مذاهب غير مسلمة وأخرى باطنية كالموحدين الدروز والإسماعليين، وغيرهم ومذاهب متنوعة كالشيعة سواء الإثني عشرية، والزيدية، بالإضافة إلى

---

[1] م.ن ، ص٢١.

[2] مليكان، (مصطفى)، وآخرون، **عقلانية الدين والسلطة**، تر، أحمد القبانجي، دار الإنتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ط١، ص٢١.

مذاهب سنية تنتمي إلى مدارس عقدية تتهمها الجماعات السلفية الجهادية بالكفر وكل هذه المذاهب تشكل النسيج الاجتماعي العربي.

ولا يقتصر تأثير الولاء والبراء، وما ينتج عنه من تكفير المجتمعات على الموقف من المذاهب الفقهية والعقائدية، بل يمتد أيضا ليطال مجموع العادات والتقاليد التي يتم تصنيفها على أنها بدع، وكل بدعة في النار، كزيارة المقامات وغيرها...

المبحث الأول: الولاء والبراء

تشكل عقيدة الولاء والبراء واحدة من أكثر القضايا حساسية، نظرا لتأثيراتها الحادة على السلوك الاجتماعي للمؤمنين بها. ولم يتوان مشايخ السلفية عن إسالة حبر كثير، لشرح هذه العقيدة ومنع أتباعهم من الإنجراف إلى "الغلو" في تطبيقها، أو التهاون في الالتزام بها.

وتعتبر الوهابية الولاء والبراء من أصول الدين" من وحد الله تعالى، وعبد الله تعالى لا يجوز له موالاة من حاد الله ورسوله، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو أخوانهم أو عشيرتهم"[1]. لقد وضع محمد بن عبد الوهاب بحكمه القاطع هنا، معاداة الآخر غير المسلم واجباً لا يجوز الخروج عنه، إذ لا يمكن الجمع بين عبادة الله الواحد وبين موالاة الخارجين من عبوديته في آن.

والولاء والبراء في الإصطلاح الشرعي هو "محبة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ونصرة دينه بتحقيق التوحيد وإفراده بالعبودية، مع بغض ومعاداة كل ما يعبد من دون الله من الطواغيت والآلهة والأنداد والأهواء."[2*]

وبما أن مفهوم الولاء والبراء يدخل في علم العقيدة في الفكر الديني السني، فإن الالتزام بهذا المفهوم يفرض على المسلم الالتزام به، خصوصا أنها في صلب الإيمان الديني و "من المحال أن تكون هناك عقيدة سليمة بدون تحقيق الموالاة والمعاداة الشرعية."[1]

---

[1] (محمد) بن عبدالوهاب، **ثلاث مسائل، موسوعة مؤلفات محمد بن عبدالوهاب**، المركز الإسلامي، مصر، ص٣٧٤

[2] د. بن عبد الله السناني، (عصام)، **حقيقة الولاء والبراء في الكتاب والسنة بين تحريف الغالين وتأويل الجاهلين**، ١٤٢٦ هـ، (لادار نشر، ولا صفحة)

* هذا التعريف صدر عن أستاذ السنة النبوية بكلية الشريعة وأصول الدين في جامعة القصيم، والذي قدم له الدكتور الشيخ صالح بن فوزان الفوزان عضوهيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة والإفتاء يمنحه إجماعا من قادة مشايخ السلفية ما يسمح بفهم هذه العقيدة والإستناد عليه لتحليلها

ينقسم المفهوم إلى جزئين الأول هو الولاء أي محبة الله ورسوله...، والثاني هو البراء أي بغض من يعاديه. وهذه الثنائية غير قابلة للتجزئة فلا يمكن محبة الله دون بغض أعدائه، وأحد أوجه محبة الله هو محبة أوليائه "فإن موالاة أولياء الله عز وجل، ومعاداة أعدائه من الأسباب المهمة الجالبة لمحبة الله تعالى"[٢]. وبذلك يجعل إبن تيمية من البغض أصلا تتفرع منه المحبة، فعداوة أعداء الله هي من الأسباب "المهمة" الجالبة لمحبة الله.

وتشكل هذه العقيدة الأرضية الصلبة لعسكرة "المجتمع الإسلامي" بحيث تبقيه في حالة تأهب دائم وإستعداد مستمر للحرب والقتال، جاعلة منه مجتمعاً معادياً لكل من هو غير مسلم، كما أنه يعمل على تقوية العصبية الدينية حيث "أن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك؛ فإن الله سبحانه بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله فيكون الحب لأوليائه والبغض لأعدائه والإكرام لأوليائه والإهانة لأعدائه والثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه"[٣]. وهنا يصبح مفهوم الولاء والبراء، غير مقتصر على البعد الاجتماعي القائم على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بل مرتبط سياسياً بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالمحكوم يجب عليه موالاة الحاكم لأن "الدين كله لله فيكون الحب لأوليائه" حتى لو تعرض المحكوم للظلم، إذ إن الأصل في عمل الحاكم تطبيق الشرع أي "أن يجعل الدين كله لله".

ومن المفهوم أن يتبنى إبن تيمية هكذا طرح راديكالي معاد للعالم الخارجي خصوصاً أنه عاصر الحملات الأوروبية على المشرق العربي، كما شهد على جرائم المغول في بغداد ودمشق... وإستعادة هذا الطرح من الفكر السياسي الديني المعاصر يعود بطبيعة الحال إلى الهجمة الاستعمارية والإنهيار التام للمشاريع الوطنية والقومية.

تكريس مفهوم البراء من خلال السياسات الأميركية

---

[١] القحطاني، (محمد بن سعيد)، **الولا والبراء في الإسلام**، عن موقع تنظيم القاعدة، ص١٧

[٢] ابن تيمية، **قاعدة في المحبة**،المكتب الإسلامي، دار إبن حزم، بيروت_لبنان، ط١، ١٩٩٩م_١٤٢٠هـ، ص٢٢

[3] الشنقيطي، (أبو منذر)، اللجنة الشرعية_ تنظيم القاعدة: **مظاهر الغلو في الولاء والبراء** http://www.tawhed.ws/FAQ/pr?qid=6314&PHPSESSID=0991bc30f6c45ce846ba485190e55d56[accessed 7/10/2017, 12:34 am]

والموقف العدائي الذي ينتجه هذا الطرح تجاه الآخر نابع أصلا من سياسات فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ومن ثم سياسة الولايات المتحدة حيث تدعم هذه السياسات "إسرائيل" على حساب الحقوق الفلسطينية كذلك من مواقف العديد من الصحافيين والمفكرين المعادية للإسلام الذين يعتبرون أن "العداء الغربي المعاصر [لـــ"الشرق المسلم"] ليس مجرد نتيجة للصراع الحديث، إنه إنعكاس لتنافس ألف سنة بين الشرق الأوسط المسلم وأوروبا المسيحية لغاية الهيمنة الإقتصادية والسياسية والدينية على مجال نصف الكرة الغربي وما وراء ذلك إنه تنافس قد هيمن عليه الإسلام حتى وقت قريب"[1] هذا التبرير للعداء "الغربي" تجاه الشرق "الإسلامي" لا يقتصر على الأبعاد الإقتصادية والسياسية بل يمتد إلى البعد الديني بما هو ثقافة وأصل من أصول الحضارة. وإذا كان كل من الإقتصاد والسياسة هما بعدان يتسمان بالمرونة والتبدل لأن المصالح الإقتصادية والسياسية تتبدل فإن إعتبار التنافس كأداة للهيمنة الدينية وبالتالي الحضارية يجعل العلاقة بين الغرب المسيحي والشرق المسلم علاقة صراعية تفرض حالة من العداء الدائم، وهذا ما كرست له لاحقا نظرية صراع الحضارات بالتوازي مع مفهوم الولاء والبراء المعادي لكل من هو غير مسلم.

لقد ارتكزت المجموعات الإسلامية في كسب التأييد في الشارع العربي من خلال تركيزها على معاداة الغرب "الكافر" و"الصليبي" في ظل غياب الخطابات "العلمانية" القومية واليسارية. وفي الواقع لم يكن ميل الجمهور العربي لتبني الخطاب الإسلامي بسبب الأسس العقائدية التي يقوم عليها مبدأ الولاء والبراء، بل نتيجة السلوك البربري للولايات المتحدة في العراق، ولـــ"إسرائيل" في الأراضي المحتلة. لقد أعاد الغرب تقديم نفسه كمعاد ليس فقط للإسلام السياسي و"إرهابييه" بل للمسلمين والإسلام "فإن القرن الحادي والعشرين يمكن أن يشهد مرة أخرى وجود الإسلام على أبواب فيينا، كمهاجرين أو إرهابيين، إن لم نقل كجيوش"[2].

حالة الإسلاموفوبيا برزت إثر سقوط الإتحاد السوفياتي قبل أن تبدأ الحركات الإسلامية بشن سلسلة هجمات استهدفت أوروبا الغربية والولايات المتحدة. مع العلم أن أوروبا الغربية والولايات المتحدة كانتا تغازلان "مجاهدي الحرية" في أفغانستان وتروج لهم في الإعلام السينمائي.

[1] Lindholm, (Charles), 1996, **the Islamic Middle East: An Historical Anthropology**. Blacwell. UK, p3.
[2] Lind,W.S.1991Defendiding western culture. Foreign Policy, 84 Autumn

استغلت الدولة الإسلامية كما كل التنظيمات الإسلامية خصوصا الجهادية الموقف الغربي لتوسيع قاعدتها الشعبية واستخدمت عقيدة الولاء والبراء لتكريس ولاء هذه القاعدة الشعبية إلا أن الدولة الإسلامية لم تعتمد على تأويلاتها للنصوص المقدسة فقط لتثبيت عقيدة البراء من الكفار والصليبيين والعلمانيين، بل تكرس هذه العقيدة عبر أدلة واقعية فترى أن "المتتبع للتاريخ القديم والحديث يجد أن عداوة الكفار من يهود أو نصارى أو غيرهم لم تنقطع عن المسلمين، فخلال القرون الماضية شن النصارى سبع حملات صليبية وبعد أن توقفت تلك الحملات تلتها حملات "إستعمارية" فاحتلوا غالب أراضي المسلمين سنين طويلة وأفسدوا فيها"[1].

لقد بررت أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية بسبب سلوكيهما المؤيد لإسرائيل، وما يستتبع هذا السلوك من ضرر يلحق الجمهور العربي، موقف الدولة الإسلامية وأخواتها من التنظيمات الإسلامية الملتزمة بعقيدة الولاء والبراء، ودفعت السياسات التوسعية الجمهور العربي إلى تبني هذا الخطاب المعادي للآخر. إلا أن المعاداة لا تقف عند حدود ما يسمى "الغرب" بل تمتد إلى كل دول العالم ويساوي بالمعاداة الدول المستعمَرة والدول المستعمِرة. وبذلك تضع "الدولة" وأخواتها تصوراً لدى القارئ أن الأمم مجتمعة على محاربة الإسلام والمسلمين، لتقدم نفسها كحامية عن الدين والمؤمنين وتسقط من تبريرها "العقلاني" أن الهجمة الاستعمارية لم تقف عند حدود المسلمين، بل تمتد إلى كل دول "العالم الثالث" سواء في جنوب شرق آسيا (فيتنام، وكمبوديا)، أو في أفريقيا، وأميركا اللاتينية. لتنتهي هذه المقدمات إلى تقسيم العالم إلى فسطاطين، الأول يضم المسلمين، والثاني يضم كل من خالفهم في الدين أو خرج عن الملة.

وإذا كانت مسألة الولاء والبراء تفتح أبواب معاداة كل من هو غير مسلم في العالم، إلا أن علاقة المعاداة مختلفة فالبراء من غير المسلمين في الدول التي لا تخضع لسلطان "خلافة إسلامية" هي علاقة معاداة تأخذ طابعا مباشرا وفجا يحتمل أوجه الحرب طالما لا يوجد إتفاق أو معاهدة، أما غير المسلمين في المناطق الخاضعة لسلطان "خلافة إسلامية" فإن معاداتهم لا تعني محاربتهم بل إضمار العداوة لهم في القلب، هذا ما يؤدي إلى وضع حواجز بين المسلمين وأبناء الملل الأخرى، ويصبح إظهار المودة بين المسلم وغير

[1] **الأدلة الجلية في في كفر من ناصر الحملة الصليبية على الدولة الإسلامية**، مكتبة الهمة، الدولة الإسلامية، محرم ١٤٣٦ هـ، عبر الرابط: http://theshamnews.com/wp_content/uploads/2015/06/bayan.pdf، ص١٥.
[accessed 7/10/2017, 12:34 am :]

المسلم فيه شبهة "وقد تحصل للرجل موداتهم لرحم أو حاجة فتكون ذنبا ينقص به إيمانه، لا يكون به كافراً"[1]، أما المسلم الموجود في بلاد غير إسلامية فإن إظهار المعاداة الشرعية ليست واجبة فـــ"البراء يتحقق بالعداوة، أما إظهار العداوة فيعذر فيه بالعجز والخوف"[2]. ولا يقتصر البراء عند تطبيقه في الدولة الإسلامية التي تعتمد هذه العقيدة على إظهار المعاداة الشرعية لغير المسلمين، إذ إن التمييز يكون على مستوى الجمهور الذي يستوجب عليه معاداة "مواطنه" غير المسلم، حتى "لو فرض أن النصارى **[يخصص الكاتب المسيحيين بالمعاداة هنا إلا أن كلامه كلام خاص يريد به كلام عام يطال غير المسلمين جميعا]** أحبوا المؤمنين وأظهروا مودتهم لهم، لم يجز لأهل الإيمان أن يوالوهم أو يوادوهم"[3] ، وعلى مستوى السلطة "فلا يجوز أن يعين كافرا قائدا للجيش، أو يعين قاضيا"[4] لأن التعيين بهذا الموقع يعني خضوع المسلمين لسلطان غير المسلمين وهذا نوع من أنواع الموالاة المحرمة التي قد تخرج من الإسلام، ولا تقف حدود عزل غير المسلمين وتهميشهم عند منعهم من تولي مناصب قيادية في الدولة بل تذهب فتاوى إبن باز* أبعد من ذلك بكثير حيث يحرم الإستعانة بهم ويحذر "المؤمنين" من الإستعانة بغير المسلمين مستندا إلى فهمه وتأويله للنصوص القرآنية فيقول "أنظر أيها المؤمن إلى كتاب ربك وسنة نبيك عليه الصلاة والسلام كيف يحاربان موالاة الكفار والإستعانة بهم"[5]

وتطبيق هذه العقيدة، وإن كان يساهم في تعبئة الجمهور المسلم بمواجهة الخارج، إلا أنه يسهم في إنشاء مجتمع متفكك ومعرض للإهتزازات في البلاد التي يشكل فيها غير المسلمين كتلة ديمغرافية لها أهميتها كما هو حال بلدان المشرق العربي ومصر ضمنا. إذا أن هذا التمييز سيجعل من غير المسلمين أعداء في الداخل ويصبح وجودهم بحد ذاته خطرا، وتصبح الدولة معرضة للإهتزاز والإنهيار عندما يطال التكفير المسلمين الذين يتعاطفون مع "مواطنيهم" غير المسلمين على أساس الإنتماء الوطني أو القومي اللذين أصبحا عميقين في المجتمع العربي.

---

[1] إبن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ_٢٠٠٤م، المجلد السابع، ص ٢٢٣.
[2] (الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان)، **الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء**، كلية الشريعة في الرياض، ١٤٣٢هـ، ص١٠
[3] إبن باز، (عبد العزيز)، **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**، ص٢٣.
[4] برهامي، (ياسر)، **أوثق عرى الإيمان في الولاء والبراء**، دار الخلفاء الراشدين، الإسكندرية، ١٣٢٦هـ _ ٢٠٠٦م، ص ٥٦.
*هو محمد بن عبدالله بن باز، ولد في الرياض في المملكة العربية السعودية عام ١٩١٠ وتوفي عام ١٩٩٩، فقيه وعالم سعودي، وتولى منصب رئاسة هيئة كبار العلماء في السعودية.
[5] إبن باز، (عبد العزيز)، **نقد القومية العربية في ضوء الإسلام والواقع**، م.س، ص٢٢.

الموقف المتشدد تجاه غير المسلمين الذي روج لها دعاة شبه الجزيرة العربية أتى إنطلاقا من واقع عدم وجود إختلاط اجتماعي متنوع الأديان على عكس مصر بنموذج الأخوان المسلمين الذين أخذوا بعين الإعتبار هذا التنوع الديني فاعتبروا أن "الأُخُوّة ليست دينيّة فقط كالتي بين أهل الإيمان بعضِهم وبعض، وهي التي جاء فيها قول الله تعالى: (إِنّمَا المُؤمِنونَ إِخْوَةٌ) (الحجرات:١٠). بل هناك أُخُوّة قوميّة، وأخوة وطنيّة، وأُخوة بشريّة."[١]

إلا أن هذا الموقف الإخواني لا يعدو سوى محاولة لإظهار حالة تصالحية أمام الرأي العام؛ لأن الموقف الإخواني يتبنى خطاب ابن تيمية "من كان كافرا يجب معاداته من أي صنف كان" ويتبنى كذلك كلام الشيخ صالح الفوزان* الذي يعتبر إمتدادا لخطاب إبن تيمية حين يقول ببغض ومعاداة "بغضاً ومعاداة خالصين لا محبّة ولا موالاة معهما: وهم الكفار الخلّص من الكفار والمشركين والمنافقين والمرتدين والملحدين على اختلاف أجناسهم"[٢]. والاختلاف في الأجناس يعني ضمن ما يعنيه الوطنية والقومية.

الولاء والبراء: عقيدة مستحدثة دون أساس تاريخي

الغاية من عقيدة الولاء والبراء إحداث رسم حدود مسلكية واجتماعية بين "المؤمنين" و"الكفار" حيث يكون مجتمع المؤمنين مجتمعا متراصا يكون المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص، وفيه يتبادل المؤمنون الحب في الله ويتعاونون، أو بمعنى آخر المجتمع المثالي الذي يعادي مجتمع الكفار النقيض الطبيعي لمجتمع المؤمنين ومثاليته، والمعاداة تهدف إلى تعزيز شعور غير المسلمين بأنهم منعزلين عن "المجتمع المثالي" لدفعهم بإتجاه الإسلام. إلا أن هذه الغاية قد تؤدي إلى نتائج خطيرة على المجتمع كما أسلفنا لجهة تعزز العداوة بين أبناء المجتمع الواحد، والعزلة التي يفرضها مفهوم الولاء والبراء لا تقتصر على من يوصفون بالمتشددين بل يمكن أن نلحظ هذا النهج عند مشايخ يوصفون بالإعتدال كالشيخ محمد راتب النابلسي الذي تولى الإشراف على مجلة "نهج الإسلام" الصادرة عن وزارة الأوقاف في الجمهورية

---

[1] موقع الإخوان المسلمين:
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1[: accessed ٩/10/2017, ١:٠٨ am]

*هو صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، ولد في القصيم عام ١٩٣٣، وعضو في المجمع الفقهي بمكة المكرمة، وعضو في لجنة الإشراف على الدعاة في الحج، إلى جانب عمله عضوا في اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

[2]
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1[: accessed ٩/10/2017, ١:٠٨ am]

العربية السورية فيقول تحت عنوان "على المؤمن أن يعيش في مجتمع الطهر والعفة والصدق وعدم الإختلاط" في أحد دروسه عن الولاء والبراء في العام ١٩٩٨ أن " العلاقة بين المؤمنين والكفار إذا استحكمت وتمتنت ربما استحسنت أعمالهم، عش مع أهل الدنيا شيئاً فشيئاً تقنع بأعمالهم: تقول: هم فرحون نحن متزمتون، شيئاً فشيئاً تسترق معاصيهم وتقتنع بانحرافهم، لأن الإنسان ابن بيئته، أخطر شيء البيئة فإذا اختار بيئة صالحة ارتقى بها، وإذا اختار بيئة سيئة هبط بها"[١]. ولا تقتصر العزلة على مستوى الأفراد والمجتمع المحلي، بل تمتد إلى العلاقة بين الدولة الإسلامية وبين بقية دول العالم، فإذا استندنا إلى تحذير إبن باز من الإستعانة بالكفار فإن أي دولة إسلامية في العصر الراهن ستكون معزولة ومنبوذة عن العالم، لأن إندماجها في النظام العالمي يتطلب منها الإستعانة بهؤلاء الكفار بكل المجالات سواء الإقتصادية أو الأمنية، أو البيئية، أو التكنولوجية وغيرها. الملفت أن إبن باز هو واحد من أبرز الذين أفتوا بجواز الإستعانة بالكفار في سياق تبريره للسلطة السعودية فتح أراضيها ومجالها الجوي أمام القوات الأميركية التي شنت عدوانها على العراق في حرب الخليج الثانية.

وبالرغم من أن فتاوى الولاء والبراء المعاصرة والوسيطة تستند إلى تأويل النصوص المقدسة إلا أنها تتعمد تغييب البعد التاريخي الذي يضعف من مكانة هذه العقيدة خصوصا لدى المسلمين الأوائل، ولعل فترة حكم عمر بن الخطاب تظهر بشكل واضح أن الاتجاه العام الذي أرساه ما يعرف بـــ"نظام عمر" لم يكن يستند إلى أسس دينية بل ارتكز إلى العنصر العربي في بناء الدولة وهو صاحب مقولة "العرب جيش الإسلام" وقد أباح "لهؤلاء العرب المسيحيين، حتى إذا لم يدخلوا في الإسلام، أن يخدموا في الجيش العربي الفاتح متسامحين بالحقوق كلها مع العرب المسلمين في حين لم يكن يباح لغير المسلمين من أهل البلدان المفتوحة أن يشتغلوا في هذا الجيش"[٢].

---

[١] الموقع الرسمي للشيخ محمد راتب النابلسي الفقه الإسلامي، الدرس (٢٠_٢٥)
http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php?art=7638&id=142&sid=1179&ssid=1200&sssid=1202[: accessed ٩/10/2017, ١:٠٨ am]

[٢] مروة، (حسين)، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، م.س، ص٤٢٣.

إدخال العرب المسيحيين متمتعين بكامل الحقوق مع العرب المسلمين يحمل دلالة هامة فالدولة التي أرسى نظامها عمر بن الخطاب تحمل العصبية العربية لأن الجيش العربي_الإسلامي قائم في تركيبته على البنية القبلية حيث تتوزع المناصب والغنائم بين أفراده بناء على حجم القبائل العربية ووزنها[1].

وما يبدو واضحا أن سلوك المسلمين الأوائل في إدارة شؤون السياسة والحرب كان يأتي كإستجابة للقيم الاجتماعية السائدة، والظروف الموضوعية القائمة، ما سمح بتثبيت النظام الاجتماعي_السياسي الحديث الولادة بناء على عصبية عربية تجمع القبائل العربية في بوتقة واحد. ولم يمنع فهم المسلمين الأوائل للإسلام، من التعاون والتحالف مع القبائل العربية غير المسلمة، وتسليمها مواقع قيادية في الحروب، على عكس الخطاب الإسلامي المعاصر الذي كرس معاداة غير المسلمين بغض النظر عن إنتمائهم الوطني أو الديني. وذهب بعيدا في نظرية الولاء والبراء إلى درجة فتح باب التكفير للمسلمين أنفسهم الذي يرفضون الالتزام بهذه النظرية.

وإذا كانت عقيدة الولاء والبراء ساهمت في تعزيز العصبية الإسلامية تكريسا للأغراض السياسية، فاستندت شرعية المملكة العربية السعودية إلى العقيدة الوهابية في مسألة الولاء والبراء إلا أن التطورات السياسية والموضوعية فرضت على المملكة لاحقا الإستعانة بـــ"الغرب"، لمواجهة التحديات الإقليمية التي تواجهها سواء من مصر خلال فترة الستينيات، أو من العراق، أو من إيران.

لقد غلبت المملكة السعودية إعتمادها على الدعم الخارجي بهدف الحفاظ على إستقرارها ما دفعها للتراجع بشكل واسع عن تبني الولاء البراء، أكثر من ذلك لقد فرض هذا التحول في محاولة التماهي أكثر مع الحضارة الغربية، ما جعلها مهددة ليس من داخل المجتمع العربي بتياراته القومية أو اليسارية، بل من داخل المجتمع الإسلامي السلفي الذي حرصت على دعمه وتصديره، وقد أصبحت تشعر بالتهديد بعد أن خالفت العقائد التي أرستها في صفوف الموالين لها ما جعلها عرضة للتهديد حيث "عادت الجماعات الإسلامية المسلحة في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين إلى تكفير كل مخالف لها في التوجه الديني والسياسي"[2]

[1] مروة، (حسين)، **النزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٤٢٠ و٤٢١.
[2] شحرور، (محمد)، **قراءة معاصرة في الحاكمية**، م.س، ص٤٠٣.

المبحث الثاني: تكفير المجتمعات

إن التكفير المقصود به هنا، التكفير الذي يطال المسلمين أنفسهم. وهو يختلف عن تكفير غير المسلمين، لاسيما المسيحيين وبالرغم من وجود نص قرآني واضح بتكفير المسيحيين "لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة"[1]، إلا أن هذا التكفير للمسيحيين لا يعني أن الإسلام يعتبر أنهم لا يؤمنون بالله، بل يعني أن المسيحيين لا يؤمنون بالرسالة التوحيدية أي بوحدانية الله، ولا يؤمنون بأن محمد نبي من أنبياء الله. وبذلك فإن المسيحيين يؤمنون بالله، ولكنهم يشركون آله معه، وبذلك ينطبق عليهم صفة الكفر. هذه الصفة لا ترتب على المسلمين وجوب قتل المسيحيين، إنما يتم إعتبارهم أهل ذمة.

وإذا كان تكفير المسيحيين لا يستلزم قتلهم، بل يفترض منحهم الأمان على تجارتهم وأموالهم وحقهم بممارسة طقوسهم الدينية، مقابل الجزية، وفي العديد من الحالات كان وضعهم قد تحسن في ظل الحكم الإسلامي وتمتعوا لفترات طويلة بالتسامح والإزدهار، إلا أن تكفير المسلمين يقتضي قتلهم إستناداً إلى الحديث النبوي :" لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : الثيّب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة"[2].

التكفير: أداة تكريس هوية مناقضة لـــ"الغرب"

ومن هنا فإن التكفير يستهدف المسلمين ويأخذ منحى عنيفاً تجاههم يقود إلى القتل فكانت محاولة قتل نجيب محفوظ، وإغتيال فرج فودة.... ومسألة التكفير مرتبطة بالهوية الإسلامية التي يريد الإسلاميون ترسيخها بإعتبارها هوية تقوم على التناقض الكلي والمطلق مع الغرب، تناقض بين الخير والشر، فلا يمكن أن تكون دار الإسلام متوافقة أو متلاقحة مع الإنتاج الثقافي الغربي، ذلك أن الغرب نفسه لم يستطع تحديد هويته إلا بصفته متناقضا مع الآخر فهو الغرب المسيحي العقلاني، مقابل الشرق المسلم الساحر.

---

[1] **قرآن كريم**. سورة المائدة، الآية ٧٣.

[2] أخرجه (البخاري)، **صحيح بخاري كتاب الديات**، باب قوله تعالى {أن النفس بالنفس}، الحديث رقم ٦٨٧٨.

وقد لعب الغرب بطروحاته دورا أساسيا في تعويم هذا التناقض، ليس فقط من خلال طروحات صراع الحضارات، بل أيضا من خلال العمل السياسي نفسه "فقد أدت الكولنيالية الغربية في الإسلام على أن يأخذ موقف الدفاع (وقد استمر هذا حديثا في أن يأخذ موقف الهجوم) في مواجهة قوة الحداثة الغربية"[1]

وكما كان الغرب لا يستطيع تحديد هويته إلا بصفتها نقيضا للشرق فإن الإسلاميين لاسيما السلفيون السنّة بنوا هويتهم على أساس الصفاء الديني، وهذا ما يعبر عنه خطابهم الداعي إلى العودة إلى سير المسلمين الأوائل، أي السلف الصالح. إن هذه العودة تعني الالتزام بالجوهر الإسلامي والتحرر من كل أساس لا يقوم على الإسلام.

وبذلك تقوم الهوية الإسلامية، أو الإسلام، على رفض كل ما ينجم عن الآخر، فكيف إذا كان هذا الآخر هو الغرب، الذي قرر وضع نفسه في موقع النقيض مع الإسلام. وبذلك فإن تبني قيم "غربية" كالعلمانية، والقومية، والليبرالية، والاشتراكية هي تبن لجوهر الإنتاج الغربي "الكافر" وبذلك فإن صفة الإسلام لا بد أن تسقط هنا، وفق هذا الفهم، عن كل مسلم يتبنى أفكارا أو أيديولوجيات ذات منبت غربي، وفي هذا يستوي الماركسي في تكفيره مع الليبرالي. ولا يمكن النظر إلى أولئك الذين يتبنون نظريات سياسية غير إسلامية إلا بصفتهم مقلدين لجوهر غربي وبذلك يضع الإسلام السياسي أي محدّث في موقع الغرب أي العدو الذي يجب محاربته وقتله "لذلك كانت العلاقة بين في المجتمع العربي الإسلامي الواحد بين التقليدي (أي الأصلي) والحديث (أي المحدّث) هي العلاقة بين ذلك المجتمع نفسه والمجتمع الغربي، لأن الحديث ليس من الأول، أي أنه لا ينتمي إليه، وإن كان حاضراً فيه"[2]

إن هذا التصور للهوية الإسلامية بإعتبارها نقيضا طبيعيا للغرب يوضح، سبب تركيز الكتاب الإسلاميين على توجيه النقد والهجوم على الماركسية، أو الرأسمالية بدلاً من تركيزها على الأديان الأخرى. وإصرار الإسلام السياسي على مقارعة الأفكار التي يصفها بالغربية، بدلاً من محاججة الأديان الأخرى إنما ينبع من كون هذا الإسلام يعبر عن رؤى سياسية أكثر مما يعبر عن دين. ويضفي على رؤيته السياسية عنصر القداسة ولذلك يقدمها وكأنها مختلفة كليا عن تلك التي أنتجتها الحضارة الغربية؛ فمثلا الدولة الإسلامية

[1] جاكسون، (روي)، **نيتشه والإسلام** ترجمة حمود حمود، جداول للتوزيع والنشر، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الطبعة الأولى، ص٧٢.
[2] حمدان، (حسن)، (مهدي عامل)، **في نقد الفكر اليومي**، ، في نقد الفكر اليومي، دار الفارابي بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٩ص١٩٧.

بالنسبة للإسلاميين، الذين يتم وصفه بالمعتدلين، هي "نظام متميز وفريد...فالسيادة فيها للشريعة الإلهية...والأمة فيها هي مصدر السلطات، والمستخلفة عن الله –شارع هذه الشريعة_."[1] ووفق هذا المفهوم للدولة الإسلامية فإن أي فكر يعطي السيادة والتشريع سواء للشعب، أو لدكتاتور، أو لمجموعة محددة إنما يعبر عن سلب هذا الحق من الله.

التكفير ظاهرة عميقة في التراث العربي–الإسلامي

والتكفير في العصر الراهن مستمد أساسا من التحولات التاريخية التي فرضها الإسلام على سكان شبه الجزيرة العربية بإتجاه إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية القائمة على أساس العصبية القبلية. وبالرغم من قوة الضغوطات إلا أن التحالفات التي كانت تتشكل خصوصا في فترة حكم معاوية إتسمت ببعد براغماتي إرتكز على التنوع القبلي بغض النظر عن الدين فتحالف مع بني كلب وتزوج منهم، وتحالف مع الغساسنة وهم من القبائل العربية المسيحية التي لعبت دورا أساسيا في دخول العرب إلى بلاد الشام. وبالرغم من أن العملية السياسة طيلة فترة الخلافات المتعاقبة لم تأخذ بقواعد الإسلام لجهة التخلي عن العصبيات القبلية، إلا أن الإسلام كان قد دخل الحيز العام من خلال المساجد التي لعبت دورا فعالا، سواء عبر الخطب التي يلقيها المشايخ والتي كانت تشدد على الولاء للخليفة وتبرير سياسته، أو من خلال تحول المساجد إلى مراكز اللقاءات بين التيارات المعارضة للسلطة بإعتبار أن المسجد كان مركزا للتعليم ومن أبرز التيارات المعارضة التي خرجت من المساجد هو التيار المعتزلي، وبذلك يكون الإسلام قد أعطى للمجتمع بعدا يتخطى الإطار القبلي الضيق.

المساهمة الإسلامية في تطور المجتمع دفع المنظرين للإسلام السياسي إلى الربط ما بين المجتمع والسياسة، وإلى الإسلام السياسي كمنظم لهذا المجتمع بالإسلام حيث رأوا أنه لا يمكن "تطبيق القانون الإسلامي أو الشرع الإسلامي –ابتداء بحدود القطع_ لمجتمع لما يصبح إسلاميا"[2]

لقد ساهمت التطورات الاجتماعية التي نشأت في كنف الخلافات المتلاحقة في خلق بنية اجتماعية شاملة تضم خليطا واسعا من التجمعات البشرية القومية كالعرب والفرس والترك والأكرد، وما دون القومية

[1] عمارة، (محمد)، **في النظام السياسي الإسلامي**، م.س، ص ٦٥.
[2] (أوليفيه) روا، **تجربة الإسلام السياسي**، مرجع سابق ص ٤٤، وأبو الأعلى المودودي، الجهاد في سبيل الله.

كالقبائل والعشائر في إطار منظومة إسلامية الهدف منها تكريس السلطة الحاكمة "فإنه بقدر ما تكون العشيرة نواة الإجتماع الطبيعي تعجز عن الوصول إلى مرحلة "الاجتماعي المديني" بسبب من هذه العصبية النافية والطاردة فلا بد من عامل إضافي يغنيها ويفتحها على أفاق أوسع هو الدين..."[١]

لقد انقسم العالم في التاريخ العربي الإسلامي إلى قسمين، الأول هو بلاد "المسلمين" والثاني بلاد الكفر، وهذا التقسيم هو ما اصطلح على تسميته بدار الحرب ودار السلام، وبموجب هذا التقسيم التاريخي كانت المجتمعات غير الخاضعة لسلطان الدولة الإسلامية وتحت حكمها مجتمعات كافرة.

لقد كان من الطبيعي أن تقوم أيديولوجية الدولة الحاكمة على تكفير باقي الدول التي لا تخضع لسلطان الحاكم المسلم، إذ إن "الكفر هو نوع من الدين أيضا، يطلقه أهل الأديان على من لا ينتحل نحلتهم ولا يدين بديانتهم"[٢]. وبهذا المعنى فإن التكفير هنا يطال جميع الدول التي تستوجب معاداتها ومحاربتها. لكن المفارقة في أن تقوم جماعات بتكفير مجتمع ينتمي أغلبية سكانه إلى الدين الإسلامي.

وتكفير المجتمعات المسلمة ليس مسألة جديدة فقد كان الخوارج هم أول من أقدم على تكفير ذي طابع سياسي يطال السلطة السياسية القائمة، فاتهموا مؤسس الدولة الأموية معاوية بن أبي سفيان، كذلك اتهموا آخر "الخلفاء الراشدين" علي بن أبي طالب بالكفر أيضا.

إن التكفير إفترض بالضرورة إشتعال الحروب بين الجماعة التكفيرية (الخوارج) وسلطتي دمشق والكوفة، إلا أن المفارقة أن جماعة الخوارج لم تُواجَه بالتكفير فقال علي بن أبي طالب للخوارج "لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا، لن نمنعكم مساجد الله أن يذكر فيها اسمه، ولا نمنعكم فيئا ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلوا"[٣].

ونقول أن الخوارج تاريخياً هم أول من قام بتكفير المجتمعات المسلمة نفسها، بالرغم من أن التكفير الذي وجهوه طال فقط السلطة السياسية، سواء كانت في الكوفة أو في دمشق، إذ إنه لا يمكن الفصل بين السياسة والمجتمع لأن السياسة تعمل وتسير في الحيز العام الذي يتكون المجتمع منه وبالتالي فإن

---

[١] السيد، (رضوان)، **الجماعة والمجتمع والدولة سلطة الأيديولوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي**، دار جداول، بيروت، ٢٠١٥، ط١،

[٢] شريعتي، (علي)، **دين ضد الدين**، دار الأمير، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٧

[3] http://www.alukah.net/sharia/0/49049/#ixzz3txIVanIX [:accessed ٩/10/2017, ١:٠٨ am]

الخضوع لهذه السلطة السياسية والسير ضمن آليات عملها، عدا عن تأييدها والقتال تحت رايتها يشكل إقراراً بالولاء لهذه السلطة التي يتم توصيفها من قبل الجماعات التكفيرية بـــ"الكافرة" ما يشكل خروجا عن الدين ومفارقة للجماعة، كذلك فإن إمكانية القهر لدى السلطة الموصوفة بـــ"الكافرة" غير قابلة لإعتمادها كحجة لتبرير إستمرار خضوع أبناء المجتمع لهذه السلطة –كما ترى تلك الجماعات التكفيرية_ إذ إن الواجب عليها هو مغادرة أراض "السلطة الكافرة" والإلتحاق بصفوف "المؤمنين".

هذه الرؤية لفهم تكفير السلطة السياسية على يد الخوارج تقود إلى أن التكفير الأول في التاريخ الإسلامي قد توجه مباشرة إلى السلطة السياسية، إلا أنه يقود أيضا إلى تكفير المجتمع الذي يعيش تحت سلطان "السلطة السياسية الكافرة".

التكفير الذي يأخذ طابعاً سياسياً هو بطبيعة الحال تكفيراً جمعياً أي أنه يطال المجتمع برمته وهو لا يقتصر على المؤيدين للسلطة بل يطال المعارضين لها، ذلك أن المعارضين منخرطين في العملية السياسية التي تجري وفق النظام القائم، ولأن التكفير يطال بنية النظام بإعتبار أن الحاكم خرج عن إرادة الله، والحاكم مرتبط عضويا بالنظام إذا فالنظام نفسه يصبح خارج الإرادة الإلهية وتعدياً على الحق الإلهي.

والتكفير السياسي لا بد أن يكون نتاجا طبيعيا للإسلام السياسي قد يتبلور داخل الدولة الواحدة حين يتهم المعارضون الحاكم بالكفر، أو قد يتبلور في ظل وجود دولتين إسلاميتين متعاديتين وهذه حال الخلافتين العباسية والفاطمية حيث أن إقامة "إمامين أو ثلاثة في عصر واحد وبلد واحد فلا يجوز إجماعاً "[1].

والتكفير ليس سمة عصر من العصور، أو مرحلة تاريخية، أو مرتبط بحركة إسلامية دون سواه، بل هو إتجاه كامن في أي حركة دينية تهيمن على السلطة السياسية وتحل محلها وتحكم بإسم الدين، أو تحاول الوصول إليها بالقوة، فيصبح خصوم الداخل وأعداء الخارج سيان فكلهم كفار "لأن الكتاب هو من

[1] الماروردي، (أبو الحسن)، **أدب الدنيا والدين**، دار إقرأ، بيروت، ط٤، ١٩٨٥، ص ١٥٠_١٥١.

المفترض كتاب الله الواحد ووصاياه على البشر من أجل إقامة الخير والعدالة يعتبر الإعتراض عليه تحديا لنظام العالم القائم كما أراده الخالق"[1]

التكفير: أداة لإسقاط شرعية الأنظمة

ويشكل سيد قطب في هذا الإطار مثالا شديد الوضوح في تكفير المجتمع مباشرة في كتابه معالم في الطريق حيث أكد أن " العبودية الكبرى _ في نظر الإسلام _ هي خضوع البشر لأحكام يشرعها لهم ناس من البشر . . وهذه هي " العبادة " التي يقرر أنها لا تكون إلا لله ، وأن من يتوجه بها لغير الله يخرج من دين الله مهما ادعى أنه في هذا الدين"[2] ولا يكتفي قطب بإضفاء طابع فضفاض على التكفير فيتجه بما لا يحمل اللبس أو الشك بتكفير كل المجتمع فيقول في كتابه نفسه "نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم . كل ما حولنا جاهلية . . تصورات الناس وعقائدهم ، عاداتهم وتقاليدهم ، موارد ثقافتهم ، فنونهم وآدابهم ، شرائعهم وقوانينهم . حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية ، ومراجع إسلامية ، وفلسفة إسلامية ، وتفكيرا إسلاميًا"[3].

لقد انبثق موقف قطب المتشدد نتيجة التصاعد القوي للمد القومي العربي وللتطبيقات الاشتراكية التي انتهجها الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر من جهة، ونتيجة القمع البوليسي للنظام المصري الذي أهمله الجمهور العربي أمام تأييده القوي لسياسات نظام ٢٣ يوليو سواء بمواجهة الهيمنة الغربية أو بمواجهة التيار الإسلامي المصري. ويبدو أن السكوت الشعبي على قمع الإسلاميين إنعكس ليس فقط في نزوع قطب لتكفير هذا المجتمع بل دفعه إلى تبني الحد الأقصى في إظهار النزعة الديكتاتورية للإسلام السياسي الذي ينحي إرادة الجمهور لصالح إجباره على الخضوع لأحكام شرعية مستخرجة من النصوص المقدسة كما يفهمها رجال الدين أو السلطة التي ترعاهم. "إن قاعدة الدعوة أن قبول شرع الله وحده أيًّاً كان، هو ذاته الإسلام، وليس للإسلام مدلول سواه، فمن رغب في الإسلام ابتداء فقد فصل في القضية، ولم يعد بحاجة إلى ترغيبه بجمال النظام وأفضليته .. فهذه إحدى بديهيات الإيمان"[4]، وبذلك فإن قطب

---

[1] قرم، (جورج)، تر، سلام دياب، **نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الأوسط، تحليل ظاهرة توظيف الدين في السياسة الدولية**، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص١٠٢.

[2] قطب، (سيد)، **معالم في الطريق**، م.س ، ص٣٩.

[3] م.ن ، ص١١

[4] قطب، (سيد)، **معالم في الطريق**، مرجع سابق، ص٢٣.

حسم المسألة فإما أن يكون الإنسان قد رضي ابتداءً بالإسلام كما يفهمه قطب، ما يرتب عليه التسليم والخضوع لفهم "قطب" للدين بإعتباره الإسلام، ولا يجب عليه بعد ذلك البحث في النظام الإسلامي الذي يطمح إليه سيد قطب، وفي حال رفض أي إنسان هذا النظام فهو إذا لا يرغب في الإسلام ابتداءً وهو إذا بحكم الكافر أو المرتد.

وبما أن التكفير هو تكفير سياسي فهو لا يقف عند حدود التوصيف، بل يجب أن ينعكس بمجموعة من السلوكيات تعبر بالفعل وليس بالقول فقط عن هذا التكفير.

وأولى هذه السلوكيات تكون بهجر المجتمع الكافر إقتداء بهجرة الرسول محمد من مكة إلى يثرب. وبما أن الهجرة بشكلها الكلاسيكي غير ممكنة اليوم، فإن هذه الهجرة تأخذ منحى اجتماعياً وسلوكياً، ولعل إنتشار ظاهرة "اللباس الشرعي" لدى الرجال كما النساء تعبير عن ملامح هذه الهجرة، وهي ظاهرة وإن كانت قد إنطلقت بدوافع دينية، إلا أنها تعبر أيضا نمط من أنماط المقاومة بمواجهة "الغرب" و"النظام الرسمي العربي" ورفض الإقرار بالهزيمة ذلك أن "المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه..."[١] وبذلك فإن الهجرة لا تأخذ طابعا جغرافيا، نظرا لإستحالته، إلا أنها تأخذ شكلا اجتماعياً يعبر عنه الملبس وإطلاق اللحى والتمسك بمظاهر الدين، وإذا كانت هذه الظواهر خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات مقتصرة على أصحاب التوجه الإسلامي إلا أنها ومع إنهيار المشروع القومي بدأت تأخذ منحى أكثر شعبية لأن الجمهور مازال يبدي تمسكه بأي شكل من أشكال المواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وإذا كانت الهجرة على المستوى الاجتماعي أولى مظاهر التكفير، فأن الخطوة التالية هي شن العمليات العسكرية ضد هذا المجتمع ولعل الهجوم على متحف باردو قرب العاصمة التونسية في الثامن عشر من شهر آذار/مارس للعام ٢٠١٥ هو أحد أشكال هذه العمليات التي توزعت على الدول العربية."[٢] والقاسم المشترك في مجمل هذه العمليات هو سقوط ضحايا من المدنيين، ومع ذلك يمكن القول أن الهجمات لا تستهدف المدنيين بقدر ما تستهدف السلطة نفسها، أو تستهدف جذب المزيد من المؤيدين لهذه الجماعات،

---

[١] إبن خلدون، **مقدمة إبن خلدون**، دار العودة، بيروت، ص ١١٧.

[2] http://www.assakina.com/center/parties/21860.html#ixzz3wkHko9vs [:accessed ٩/10/2017, ١:٠٨ am]
يبلغ عدد الحوادث الإرهابية التي تعرضت لها السعودية حتى عام ٢٠١١ بحسب بعض التقارير حوالي ٩٨ عملية إرهابية راح ضحيتها أكثر من ٩٠ شخصا من المدنيين إضافة إلى إصابة نحو ٦٠٨ آخرين فيما تكبدت الأجهزة الأمنية خسائر بشرية بين منسوبيها بلغت حوالي (٦٥) وإصابة نحو (٣٩٠) ، واختلفت بعض الإحصاءات من تقارير أخرى لكن تظل الضحايا من المدنيين أكثر من العسكريين

كالهجوم الذي استهدف كنيس غريبة اليهودي في جزيرة جربة التونسية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حيث لعب مخطط الهجوم على وتر العداء الشعبي العربي لإسرائيل، محاولين جذب المناصرين من خلال إستهداف اليهود في ظل ترويج الصراع العربي الإسرائيلي على أنه صراع بين اليهود والمسلمين. وهنا لا بد من الإشارة إلى ان أحداً لم يسبق سيد قطب إلى تكفير المجتمع بالصورة التي قدمها، لا بل أعلنت جماعة الإخوان المسلمين إثر هذا الموقف، أنها لا تتبنى مقولات سيد قطب. كذلك لم تبد الحركات الجهادية الراديكالية كتنظيم القاعدة هذا التصور التكفيري تجاه المجتمع كما يراه قطب.

إن محاولة تحييد المجتمع عن العنف لدى الحركات الإسلامية ليست نتاج موقف ديني فقط، بقدر ما هي ضرورة براغماتية كي لا تكون هذه الحركات الإسلامية غير مرغوب فيها وسط البيئة الاجتماعية المستهدفة في حال تمكنت هذه الحركات من فرض سيطرتها، حيث أن الشعوب "لا يعول عليها في الجملة بسبب ما أحدث الطواغيت في بنيتها، وأنه لا صلاح للعامة إلا بعد الفتح، ومن لا يستجيب من العوام ومتوقع أن يكونوا هم الكثرة، فدور السياسة الإعلامية الحصول على تعاطفهم.."[١]

الملفت أن تبني الخطاب التكفيري لجأت إليه الدول العربية التي تعتبر "علمانية"، فلجأت مصر في عهد السادات إلى الشيخ الذائع الصيت محمد متولي الشعراوي والذي أسندت إليه وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر (١٩٧٦_١٩٧٨) لتبرير إنقلابها على الحقبة الناصرية حيث أكد الشيخ الشعراوي أنه سجد فرحا لله عام ١٩٦٧ إثر النكسة وأوضح كلامه بقوله " فرحت لأننا لم ننتصر ونحن بين أحضان الشيوعية فربنا نزهنا."[٢] ويستطرد الشعراوي فيعتبر أن "نصر أوكتوبر ١٩٧٣" أتى تحت شعارات إسلامية إذ إن كلمة السر في الهجوم المصري كانت عبارة "الله أكبر" مضيفا أن الهزيمة سببها إدعاء عدد من الصحافيين أن النصر المحقق هو نصر حضاري "ومن نتائج هذه الكلمة كانت ثغرة الدافرسوار ولو أنهم ثبتوا عليها (شعار الله أكبر) لوصلنا إلى تل أبيب"[٣]

لقد أراد الشعراوي تبرئة السادات من أخطاء الحرب فاعتبر أن سبب ثغرة الدرفسوار عدم رسوخ الإسلام في المجتمع المصري حيث ادعى عدد من الصحافيين أن النصر حضاري وليس إلهي، وبالتالي فإن

---

[١](أبو بكر)، ناجي، **إدارة التوحش**، م،س، ص٥٩.

[2] https://www.youtube.com/watch?v=bGJ3oOiVNsY

[3]https://www.youtube.com/watch?v=bGJ3oOiVNsY

مسؤولية الثغرة تقع على من ادعوا أن هذا النصر حضاري وهذا الإدعاء يحمل إنكارا لإلهية هذا النصر، فكانت الثغرة بسبب الغضب الإلهي من مزاعم حضارية الإنتصار، أما مباركته الهزيمة التي مني بها الجيش المصري خلال نكسة ١٩٦٧ تظهر وكأن الجيش المصري جيشا كافراً تحت قيادة "الكافر" جمال عبد الناصر، والإستمرار في المنهج الذي اتبعه الشعراوي في موقفه يطرح التساؤل عن الشهداء من جنود وضباط الجيش الذين سقطوا خلال الحرب الخاطفة التي شنتها "إسرائيل" على مصر والأردن وسوريا.

والمسألة لا تقف على تكفير الجيش بل تمتد أبعد من ذلك إلى جميع المؤيدين لنظام ٢٣ يوليو. وبذلك يتناسق الشعراوي مع طرح قطب في تكفير المجتمعات لأنها تؤيد سلطة "كافرة" تطبق أنظمة وضعيه،" بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمات : «لا إله إلا اللّه» بلا مدلول ولا واقع .. وهؤلاء أثقل إثماً وأشد عذابا يوم القيامة ، لأنهم ارتدوا إلى عبادة العباد _ من بعد ما تبين لهم الهدى _ ومن بعد أن كانوا في دين اللّه!"[١]

ومما لا شك فيه أن الشعراوي لم يذهب مذهب قطب في إطلاق التكفير على عنانه ليطال كل المجتمع بشكل واضح وصريح، إلا أنه لم يختلف عنه –أي سيد قطب– من حيث المبدأ والأساس الفكري، بل كان الاختلاف من ناحية الدرجة والحدة في توجيه تهمة التكفير للمجتمع برمته.

التكفير: أداة لترسيخ هوية إسلامية

الطريق إلى الإسلام أصبح يرتب بالضرورة العمل على إقامة الدولة الإسلامية والعودة إلى الحاكمية الإلهية ولكي تقوم هذه الدولة وترفع الراية الإسلامية لا بد من إعادة تصنيف المجتمع وفصل المؤمن عن الكافر، ولا يكون هذا الفصل إلا بإعلان الولاء للحكم الإسلامي ودعاته، وإشهار حرب البراء وعداوتها على كل معترض على النظام الإسلامي. وبغض النظر عن حجم التماسك النظري للإسلام السياسي إلا أن العناوين العريضة التي يحملها تتسم بقوة جذب كبيرة لدى الشباب الذين يشكلون الفئة الأكبر في المجتمع العربي.

[١] قطب، (سيد)، **في ظلال القرآن**، ج٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة ٣٤ص ١٠٥٦.

إن تكفير المجتمع لا يأخذ عموما طابعا حادا ومباشرا، بل غالبا ما يكون أسلوبا لتخويف جمهور المؤمنين من عدم تأييدهم للمشروع الإسلامي حيث أن " السلفيون الجدد يرون في تطبيق الشريعة مفتاحا لأسلمة المجتمع"[1]. وبذلك فإن غياب النظام الإسلامي يعني أن المجتمع الخاضع للنظام الوضعي ليس مجتمعا مسلما وهو بحاجة إلى الأسلمة. وبهذا المعنى فإن التكفير لا يأخذ منحى معاديا للجمهور المؤمن الذي يريد أن يعيش حياة الإسلام، ويصبح المانع أمام هذه الحياة هو النظام الوضعي القائم، وبالتالي فإن تكفير المجتمع بهذا الشكل يستهدف جذب الجمهور إلى الحركات الإسلامية بمواجهة النظام القائم حيث أنه " من المستحيل على المسلم أن ينجح في مقصده في ممارسة نمط حياة إسلامي إذا كان يحيا في ظل نظام غير إسلامي"[2]. إن تفاعل الجمهور مع هكذا خطاب تكفيري يكون تفاعلا إيجابيا مع الحركات الإسلامية بمواجهة النظام الذي يعاني إهتراءات واسعة على المستويات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الملفت أن تكفير المجتمعات لا ينطلق من مباني فقهية بل يخرج أساسا من حاجة براغماتية ودعائية في آن، إذ إن الهجمات التي تؤدي غالبيتها إلى سقوط ضحايا مدنيين تجد تبريرها في الخطاب الذي يقود إلى تكفير هذه المجتمعات لدى القواعد المؤيدة للجماعات الإسلامية الراديكالية من جهة، وهذا الخطاب البراغماتي غير الفقهي يساهم في تعزيز نقمة الفئات الاجتماعية المهمشة، والتي بأغلبيتها تتمسك بمظاهر الإيمان، على المجتمع الذي يعاني من التخلف لأنه لا يطبق الإسلام خصوصا في ظل الترويج المستمر لدعاية تطبيق الإسلام في الغرب وعدم تطبيقه في البلاد العربية والدول ذات الأغلبية المسلمة وذلك بناء على مقولة الشيخ محمد عبده "ذهبت إلى الغرب فوجدت الإسلام ولم أجد المسلمين، وعدت إلى الشرق فوجدت المسلمين ولم أجد الإسلام". وبغض النظر عن ما إذا كانت هذه المقولة صحيحة أم مجرد رغبة ذاتية لدى محمد عبده، إلا أنها تفصل بين الإسلام والمسلمين وتسقط عنهم الإسلام.

والنظرة التكفيرية للمجتمع لا تسقط بفرض المجموعات سيطرتها عليه بل يبقى هذا المجتمع في دائرة الشكوك والإلتباس. لأن إصلاح المجتمع لا يمكن أن يتم إلا بعد إرساء الدولة الإسلامية، ولأن غالبية هذا المجتمع لن يكون متحمساً لهذه الدولة[3]. هذه النظرة التكفيرية تلعب هنا دوراً آخر يختلف عن الدور الذي

---

[1] روا، (أوليفيه)، **تجربة الإسلام السياسي**، م.س، ص٤٣

[2] روا، (أوليفيه)، المرجع نفسه، ص٦٥

[3] راجع، ناجي، (أبو بكر)، **إدارة التوحش أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، دار التمرد، سوريا، ص ٥٩.

تلعبه قبل إحكام المجموعات سيطرتها، إذ إن نظرة التشكيك بإيمان المجتمع توفر للجماعة المسيطرة شرعية دينية في قمع المجتمع ومنعه من المشاركة في إدارة المناطق المسيطر عليها، لأن إيمانه مشكوك فيه وأي إعتراض على سلوكيات وأداء الجماعة المسيطرة أثناء فترة إدارتها سيؤدي إلى التكفير وإقامة حد الردة أي القتل. ومع ذلك فإن الجماعات التي تفرض سيطرتها على مناطق مأهولة لا تقوم بتنفيذ حد الردة على أبناء هذه المناطق بالرغم من خطابها التكفيري؛ ذلك أن المباني الفقهية ترفض بشدة إقامة حدود الردة على مجتمع بكامله، بالإضافة إلى أن الجماعات الإسلامية المسيطرة تأخذ بعين الإعتبار النتائج الكارثية لهكذا خطوة، خصوصا أن جزءاً كبيراً من المجتمعات العربية ترى الإسلام السياسي كبوابة الخلاص الوحيدة من الأزمات التي يتخبط فيها المجتمع العربي، وبالتالي ليس وارداً أن تخسر الجماعات الإسلامية بيئة حاضنة لها خصوصا أن لا شرعية فقهية موجودة تبرر إنزال العقاب الجماعي بمجتمع لأنه "مجتمع كافر".

لقد استطاعت الجماعات الإسلامية أن تستفيد من الواقع السياسي والإقتصادي_الاجتماعي وتحوله إلى تربة خصبة تنمو فيها وتهيئ نفسها للإنقضاض على السلطة وإحكام سيطرتها معلنة أن هدفها هو تطبيق شرع الله. الإعلان عن هذا الهدف يشي باعتبارات عديدة فهم لا يتصارعون على السلطة بمواجهة الإستبداد والفساد وبغرض الإصلاح بل بمواجهة الكفار ولتثبيت دين الله، وهذا ما يبرر حجم التضحية والشراسة لدى مقاتلي هذه التنظيمات ما يدفع للاعتقاد "كأنما همهم أن يستشهدوا لا ينتصروا، أو كأنما لا خلاص لهم من الظالمين والجاهلية_ إلا بأن يمضوا عمدا إلى الموت تكفيرا وتوبة من الرجس السائد، ما دام اجتثاث ذلك الرجس من جذوره أمرا بعيد المنال"[1]

[1] السيد، (رضوان)، **سياسات الإسلام المعاصر مراجعات ومتابعات**، دار جداول، ط٢، بيروت، ٢٠١٥، ص١٣٤.

القسم الثاني : نشأة التنظيم_الدولة وتداعيات إعلان الخلافة

لقد شكلت إعتداءات ١١ أيلول/ سيبتمبر ٢٠٠١ تحولاً مفصلياً في إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية. وفرضت على صانعي القرار الأميركي إعادة النظر بسياسة الدفاع عن الأمن القومي الأميركي. لقد أدرك الأميركيون أن الهجمات التي إستهدفت أبراج التجارة وغيرها هي إشارة إنطلاق لمعركة مفتوحة على كل الجبهات.

ولا شك أن الحلقة الأضعف في هذه المعركة هي الأنظمة العربية. لقد عبر الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الإبن عن هذا التهديد في خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس في ٢٠ أيلول/ سيبتمبر ٢٠٠١ مؤكدا أن الإرهابيين يريدون " الإطاحة بحكومات عدد من الدول المسلمة كمصر، والأردن، والعربية السعودية، ويريدون إخراج إسرائيل من منطقة الشرق الأوسط..."[١].

خطاب الرئيس بوش لم يتوقف على تأكيده دعم الأنظمة العربية بل أطلق مصطلح "الحرب على الإرهاب" ليجمع أضخم تحالف دولي ضد "الإرهاب" تمهيدا ليشن حربه الأولى التي استهدفت أفغانستان

[1] The guardian: http://www.theguardian.com/world/2001/sep/21/september11.usa13 [accessed ١١/10/2017, ١١:١٧pm]

في العام ٢٠٠١ "وكان الهدف العام تفكيك تنظيم القاعدة والحؤول دون حصوله على قواعد آمنة يطلق منها عملياته، وذلك عبر الإطاحة بطالبان من السلطة"[١].

أما الحرب الثانية فقد استهدفت العراق، إلا أن الغزو الأميركي للعراق إستبقه دعوات أميركية للإصلاح السياسي وتمكين المرأة. ويبدو أن الإدارة الأميركية رأت أن المناخ الإستبدادي للأنظمة العربية يساهم في دفع الجمهور العربي، الذي يشكل الشباب أكبر شرائحه، إلى التيارات الإسلامية الراديكالية.

ولم يكتف الأميركيون بإطلاق دعوات الإصلاح بل بادروا إلى الضغط لفرض نماذج إصلاحية واستطاعوا إجبار السلطة الفلسطينية في آذار ٢٠٠٣ على تشكيل الحكومة التي تولى رئاستها محمود عباس وما لبثت أن إنهارت في نيسان من العام نفسه إثر حرب الصلاحيات مع زعيم السلطة الفلسطينية ياسر عرفات.

على خط آخر كانت واشنطن تعد نفسها لغزو العراق. لقد كان إحتلال العراق ضرورة عسكرية لمنع القاعدة من إعتماد العراق كقاعدة بديلة عن أفغانستان من جهة، وبمثابة قرار أميركي بقيادة عملية "الإصلاح" بالقوة من جهة أخرى.

وما لبثت المبادرات الأميركية والأوروبية أن إنهالت على العرب مع إعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤ ما دفع بأمين عام الجامعة العربية آنذاك عمرو موسى للتصريح "ان السماء تمطر مبادرات كثيرة ناقصة وغير متوازنة وهناك علامات استفهام كثيرة حول اهدافها"[٢].

لقد بدا واضحاً أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تضع نصب عينها خيارين الأول يقضي بعملية إصلاح تقوم بها النظم العربية تحفظ المصالح الأميركية وهو ما عبر عنه بمشروع الشرق الأوسط الكبير، والثاني إستخدام القوة العسكرية لإخضاع القوى التي تشكل تهديداً أو التي قد تشكل تهديداً للمصالح الجيوستراتجية للولايات المتحدة في المنطقة. وإذا كانت الدبلوماسية الرسمية العربية قد استطاعت التملص من تنفيذ "العمليات الإصلاحية"، إلا أن الولايات المتحدة قررت إنتهاج مبدأ القوة والعنف لمواجهة

[1] Arkedis, Jim (23 October 2009). **"Why Al Qaeda Wants a Safe Haven**". Foreign Policy

[2] : جريدة الشرق الأوسط http://archive.aawsat.com/details.asp?article=219284&issueno=9217#.VpzxrPl97IU[accessed ١/10/2017, ١١:١٧pm]

التهديدات المحتملة والقائمة، وفي هذا الإطار يأتي العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، بالإضافة إلى سلسلة من الحروب ضد قطاع غزة.

ولم تكن واشنطن ترى تناقضا في سياساتها بين الإصلاح والقوة " فقد اختلطت جهود النهوض بالديمقراطية مع سياسات أخرى سعت إليها إدارة الرئيس بوش وأهمها الحرب في العراق والحملة التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في العالم"[١]. ذلك أن القوة العسكرية وحدها لن تستطيع كبح جماح التطرف والسياسة العقلانية تتطلب إجراء تحسينات على المستويين الإقتصادي_الاجتماعي، وتخفيف حدة القمع السياسي، وهذا ما عبر عنه مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الحروب الإسرائيلية التي شنت بعد ٢٠٠٦ أظهرت تراجعاً في القوة الإسرائيلية، وأجهضت الهزيمة التي لحقت بـــ"إسرائيل" عام ٢٠٠٦ المشروع الأميركي الأوسطي. وفي ظل الإهتمام الأميركي بالباسفيك والتنافس مع الصين، بدأت القوى الإقليمية الكبرى بإعداد نفسها لملء الفراغ خصوصا طهران وأنقرة المستفيدتان من البعد الديني والتأثير الهائل لكل من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية بعد صمودهما بوجه الحروب الإسرائيلية.

لقد أتت هذه الحروب والتطورات عشية الإنفجار العربي ٢٠١١ وإندلاع الحراك على إمتداد الأقاليم العربية فامتد من تونس إلى المنامة. وأظهر الحراك الشعبي العربي إلى العلن جميع الأزمات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي عبرت عن نفسها في مختلف بلدان الحراك الشعبي العربي وبأشكال مختلفة إبتداءً من المظاهرات السلمية وصولاً إلى العمليات العسكرية وظهور القوى الإسلامية "المعتدلة" والراديكالية كقوى ذات وزن في الشارع العربي. ما دفع القوى الفاعلة الإقليمية والدولية إلى إعادة ترتيب أوراقها وسياساتها وفق إيقاع التطورات الميدانية والسياسية التي فرضها الشارع العربي الغاضب.

[1] http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy_analysis/view/the_u.s._approach_to_promoting_democracy_in_the_middle_east [accessed ١١/10/2017, ١١:١٧pm]

الفصل الأول: نشأة التنظيم_الدولة

مهد الواقع العربي المأزوم على المستوى الداخلي كتراجع مستوى الحياة، وقلة فرص العمل من جهة والإستبداد السياسي من جهة أخرى لخلق بيئة متمردة تبحث عن اللحظة المناسبة للإنقضاض على هذا الواقع الذي ساهم في إنتاجه النهج السياسي المتبع في الولايات المتحدة وأوربا الغربية، حيث "نظرت أجهزة الإستخبارات الغربية إلى الحركات الإسلامية الأكثر راديكالية على أنها أكثر فعالية في إسقاط الإتحاد السوفياتي في أفغانستان"[١]. واندفعت الولايات المتحدة في سياق مواجهتها للأنظمة القومية إلى "دعم المملكة العربية السعودية، متجاهلة أنها مبنية على الفكر الوهابي"[٢] وفي ظل هذا الواقع تحولت القوى الإسلامية إلى الحاضن الأساس لهذه البيئة المتمردة، خصوصا إثر الإنتصارات التي حققتها هذه

[1] Crooke, (Alaistaire), **you cant understand ISIS if you don't know the history of Wahabism in Saudi Arabia**: http://www.huffingtonpost.com/alastair_crooke/isis_wahhabism_saudi_arabia_b_5717157.html [accessed ١١/10/2017, ١١:١٧pm]

[٢] المصدر نفسه.

الجماعات سواء خارج الوطن العربي (أفغانستان) أو داخله؛ كتجربتي حزب الله اللبناني وحركة حماس في قطاع غزة ما أعطى المشروع الإسلامي المزيد من الزخم في المنطقة.

وساهمت سياسات بعض الدول العربية في تنامي القواعد الشعبية للقوى الإسلامية خصوصا إثر الحملة الإيمانية التي أطلقها صدام حسين بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وإعتماد الدين كمصدر شرعية، أو إثر تغاضي الحكومة السورية عن حركة الجهاديين المتجهة نحو العراق بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣

الحراك الذي هز المنطقة العربية وأطاح برؤوس عدد من الأنظمة العربية أظهر حجم القوى الشعبية المناصرة للإسلاميين فحققت حركة النهضة التونسية (جماعة الإخوان_ تونس) إنتصارا كاسحا في الانتخابات الديمقراطية، كذلك فازت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بالانتخابات التشريعية واستطاعت إيصال الرئيس السابق محمد مرسي إلى سدة الرئاسة، الأجواء الإسلامية التي أعقبت الحراك العربي دفعت بالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران إلى إطلاق صفة "الصحوة الإسلامية" على الحراك الشعبي العربي.

إلا أن التطورات اللاحقة ووصول ترددات الزلزال الذي ضرب الوطن العربي إلى سوريا، أعادت ترتيب المواقف السياسية. وبدأت نظرية المؤامرة تلقى رواجا واسعا وترخي بظلالها على الحراك الشعبي العربي الذي هاجمه تحالف طهران_دمشق بعد أن ضرب سوريا، و هاجمته الرياض وأنقرة بعد أن ضرب البحرين.

وبالمحصلة فإن مسار الحراك لم يكن واحدا، فتجربة تونس إختلفت عن تجربة مصر، كما أن تجربة سوريا إختلفت عن تجربة البحرين. إلا أن الجامع بين هذه التحركات هو التركيز على البعدين الديني والمذهبي وتحويله لمحور الصراعات بالرغم من أن الحراك انطلق بشعارات "عيش، حرية، عدالة اجتماعية".

لقد برز التنافس على السلطة بين تيار الإسلام السياسي من جهة وبين القوى المدنية والعلمانية والمتحررة من الأيدلوجيات بصيغتها التقليدية. في حين أن الأنظمة القديمة تعمل على إعادة إنتاج نفسها بأشكال

مختلفة للعودة إلى موقعها.كذلك برز الصراع بين القوى الإسلامية نفسها لاسيما بين الإخوان المسلمين المدعومين تركيا وقطريا، وبين التيار السلفي المدعوم سعوديا أو على أقل تقدير الناجم عن الأيديولوجيا الوهابية فـــ"الدولة الإسلامية هي وهابية في جوهرها، ويمكن إعتبارها مشروعا تصحيحيا للوهابية المعاصرة"[١]

وإذا أتت إتجاهات الصراع في الدول العربية الأفريقية التي مر الحراك فيها بين المطالب بأسلمة النظام وبين المطالب بالعلمنة أو بالدول المدنية*، إلا أن مسار الدول العربية الآسيوية كان مختلفاً فقد تظهّر الصراع مذهبياً بين السنة والشيعة. وتعتبر جماعة التوحيد والجهاد العراقية أول تنظيم أخرج الإقتتال السني_الشيعي إلى العلن بإعتباره "الروافض" (الشيعة) أعداء ومستهدفين، وقد تنامى هذا التنظيم ليعلن لاحقاً إقامة دولة "الخلافة الإسلامية" على أجزاء واسعة من سوريا والعراق، ويجر معه في هذا الإعلان سلسلة من التحولات السياسية والمواقف سواء على المستوى الدولي أو الأقليمي، وعلى مستوى الجماعات الإسلامية نفسها التي تنتمي ليس إلى نفس المذهب فقط، بل إلى نفس المدرسة الجهادية ورموزها.

المبحث الأول: العراق من الـــ"جيوسياسي" إلى الـــ"جيوديني"

في ١٧ آذار من العام ٢٠٠٣ وجه الرئيس الأميركي آنذاك جورج بوش تهديدا مباشرا للعراق منح فيه صدام حسين مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة العراق مع أبنائه مضيفا "إذا رفض صدام حسين الخروج فإن ذلك سيؤدي إلى نزاع عسكري نحن من سيحدد توقيته"[٢]. وما لبث بوش أن أعلن الحرب على العراق في ١٩ آذار من العام نفسه وشنت الطائرات الأميركية أول هجوم في ٢٠ آذار محاولة إستهداف الرئيس العراقي

[1] Crooke, (Alaistaire), **you cant understand ISIS if you don't know the history of Wahabism in Saudi Arabia** [accessed ١١/10/2017, ١١:١٧pm]

*أُستخدِمت عبارة الدولة المدنية كبديل عن الدولة العلمانية، لأن بعض القوى لا تحبذ إستخدام هذا المصطلح خوفا من ردة الفعل الشعبية والسياسية في ظل ضبابية هذا المفهوم لدى الشارع العربي. أو تستخدمه في محاولة منها لعدم إثارة القوى الإسلامية الصاعدة.

[2] The white house, 17 march 2003 : http://georgewbush_whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/03/20030317_7.html [accessed ١١/10/2017, ١١:١٧pm]

صدام حسين ومعاونيه، إلا أنها لم تنجح في إستهدافهم واستمرت عملية الإحتلال حتى إعلان الولايات المتحدة إنتهاء العمليات العسكرية في ١ أيار ٢٠٠٣ بعد أقل من شهر من سقوط بغداد التي دخلتها القوات الأميركية في التاسع من نيسان. وتم الإعلان في وقت لاحق عن مجلس الحكم العراقي المؤلف من ٢٥ عضوا تحت سلطة الحاكم الأميركي بول برايمر.

النزعة المذهبية في العراق من العهد الملكي حتى الغزو

يتمتع العراق بموقع جيوستراتيجي فهو بوابة إيران بإتجاه الساحل الشرقي لبحر المتوسط كما أنه بوابة تركيا بإتجاه الخليج العربي، وجغرافية العراق مترابطة مع ديموغرافيته الموزعة على أكثر من تركيبة، فينقسم بين أكراد في الشمال وعرب في الوسط والجنوب، وبين السنة في الغرب وبغداد، والشيعة في الجنوب والشرق. هذا دون الحديث عن الدور القبلي وتأثيره في الحياة السياسية العراقية. وليست صدفة أن تكون تجمعات العراقيين السنة محاذية لتركيا في حين أن تجمعات العراقيين الشيعة محاذية للحدود الإيرانية ذلك ما يعكس تداعيات التنافس على المنطقة العربية بين السلطنة العثمانية السنية من جهة وبين الإمبراطورية الصفوية الشيعية من جهة أخرى.

لقد شكل البعد الديني واحدة من أبرز سمات التركيبة العراقية ولعل هذا البعد يتوضح أكثر مع متابعة مجريات الحروب الصفوية (الشيعية) والعثمانية (السنية) على الأراضي العراقية وإعتماد الدين كأيدولوجيا من قبل كل من الطرفين.

وبالرغم من غياب الحديث عن سمات طائفية ومذهبية في العراق قبل الإحتلال الأميركي في العام ٢٠٠٣ إلا أن "إحدى الحقائق المثيرة للإهتمام، والنابعة من تجاور الملامح الدينية والاجتماعية للعراق الملكي في العشرينيات من هذا القرن كانت درجة القربى القائمة بين الولاء الطائفي والموقع الاجتماعي في أجزاء مختلفة من جنوب البلاد ووسطها"[١]. وإذا كان صحيحا أن عدد لا بأس به من العشائر تمثل خليطا من المكونات المذهبية السنية والشيعية، إلا أن ذلك لا يعود إلى غياب البعد الديني بقدر ما يعود إلى تأثير الجغرافيا_الدينية على هذه القبائل والعشائر فـ"مما يثير الاهتمام، مثلا، أن عشيرة شمر جربة، الذين

[١] بطاطو، (حنا)، **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** (الكتاب الأول)، تر، عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٥، ص٦٥

كانت ديرتهم في العهد الملكي في محافظة الموصل وفي الجزيرة بين الفرات ودجلة، وعشيرة شمر طوقة الذين كانت ديرتهم على دجلة جنوب بغداد، كلاهما فرعان من القبيلة الأم نفسها [...] ومع ذلك فقد كانت واحدة سنية، والأخرى شيعية"[1] ولا يتوقف هذا التوزع المذهبي على عشيرة فكذلك هي حال الدليم فآل "فتلة" شيعة يعيشون على الفرات الأوسط، في حين أن "الدليم" سنة يعيشون على الفرات فوق بغداد، و"الجبور" الشيعة يعيشون على فرع الحلة من الفرات أما الذين يعيشون في الشرقاط جنوب غرب الموصل فهم من السنة. إن هذا الوقائع تدل على أن التقسيم المذهبي لا يتوزع على العشائر العراقية بل على الجغرافيا نفسها ما يعني أن إمكانيات التحول العراقي من الوحدة السياسية إلى التقسيم المذهبي والعرقي هي كامنة في المجتمع العراقي وإزالتها يتطلب سياسات تقوم على وأد الفرقة الطائفية من خلال الدمج الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة الإقتصادية والاجتماعية. وهذا ما لم يشهده العهد الملكي الذي اتسم بالتضييق على الشيعة، ولم يأت تأسيس الدولة العراقية الحديثة ليشكل قطعا مع الصراع السياسي_ الديني فقد اتسمت المرحلة الملكية بمواقف طائفية واضحة حيث انتشرت شبه حالة إقصاء لـــ"الشيعة" من المناصب الرفيعة في الدولة.

وبالرغم من أن الحالة الطائفية شهدت تراجعاً بعد إسقاط النظام الملكي العراقي إلا أنها عادت لتطل برأسها سريعاً في المجتمع العراقي خصوصا في عهد الرئيس السابق صدام حسين، الذي أطلق "الحملة إيمانية" السنية الطابع، في حين سعت طهران إلى إختراق العراق معتمدة على مرجعيتها الدينية لدى الشيعة.

لقد تجلت الحملة الإيمانية في فرض الإسلام أو مظاهره على المجتمع العراقي على المستويات كافة* فعلى المستوى الإقتصادي وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ أفتتح البنك الإسلامي العراقي للإستثمار والتنمية و"هدف المصرف الأساس كان وسيبقى المساهمة في دعم وتنمية الإقتصاد الوطني واعادة اعماره من خلال الاستثمار المالي في مختلف المشاريع والفرص الاستثمارية مع تعاملاتها المصرفية الحالية كلها

[1] م.ن، ص ٦١_٦٢.

*لقد كان ملفتا إعطاء حصص دينية في الحلقات التثقيفية لحزب البعث العربي الإشتراكي، كما انتشرت ظاهرة قتل بائعات الهوى والتأخير في دفنهن والتشهير بهن بعد قتلهن لأنهن يشوهن صورة "الماجدات" العراقيات، ووصلت الحملات إلى تقييد النساء في اختيار ملابسهن تحت عناوين الحشمة..

وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية."[1] لقد مهدت الحملة الإيمانية للنظام البعثي "العلماني" الطريق لبلورة "فكرة تشجيع السلفية الوهابية على التمدد داخل العراق لخلق عصبية سنية في مواجهة التمرد الشيعي"[2]

لم يبد النفط كهدف أساسي للولايات المتحدة في العراق، إذ أن الهيمنة على نفط العراق كانت مضمونة وفق مبدأ النفط مقابل الغذاء وفق القرار رقم ٩٨٦ الصادر عن مجلس الأمن. وإذا كانت الإستخبارات الأميركية قد نفت إمكانية وجود أسلحة كيميائية كما ورد في مذكرات "جورج تنت" فإن الدلائل تدفع بإتجاه تخوف واشنطن من تحول العراق إلى القاعدة التي تنطلق منها هجمات تنظيم القاعدة بعد طرد التنظيم في أفغانستان، لكن إتجاه التيار الجهادي نحو العراق كان "في عام ٢٠٠١ عندما وصلت مجموعات من المقاتلين الأجانب من العرب الأفغان وأنشأت فصائل مقاتلة تحت أكثر من مسمى كان أبرزها التوحيد الإسلامي وقوات صوران، في هذه الفترة ظهر إسم أبو مصعب الزرقاوي في كردستان العراق مبعوثا من بن لادن"[3]

لقد شكلت هذه الفصائل نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق حيث تشكلت جماعة "جند الإسلام" بعد توحيد "قوات صوران" و"التوحيد الإسلامي" قبل أن تتحد مع الحركة الإسلامية الكردية ويظهر للوجود تشكيل عسكري إسلامي تحت مسمى "أنصار الإسلام" في كردستان العراق وتحت قيادة القيادي الكردي نجم الدين فرج أحمد المعروف بإسم الملا كريكار الذي أعلن "أنهم يملكون مدفع ١٥٥ وحوالي ألف قذيفة من مخلفات الحرب العراقية، أو اشتروها من السوق السوداء، وأعلن أنهم حفروا الأنفاق والخنادق للإحتماء من الغارات الجوية الأميركية والبريطانية"[4].

وإذا كان التنظيم نشأ في بيئة كردية إلا أنه تأسس على يد الإسلاميين العرب وبمشاركة فعليه منهم، كذلك إكتسب نفوذه وقدرته العسكرية بعد الغزو الأميركي للعراق من المقاتلين والقادة العسكريين العرب وتحديدا العراقيين وهذا ما أكده مدير شرطة الأقضية والنواحي في كركوك "سرحد قادر" بأن "معظم أعضاء تنظيم

[1] موقع المصرف على الرابط: http://www.isc.gov.iq/node/283[accessed ١٢/10/2017, ٥:١٧pm]

[2] إبراهيم، (فؤاد)، **داعش من النجدي إلى البغدادي: نوستالجيا الخلافة**، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى.ص١١١.

[3] حمادة، (نضال)، **خفاياوأسرار داعش من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين**، بيسان، بيروت ٢٠١٥، ط١، ص٢٥.

[4] حمادة، (نضال)، **خفايا وأسرار داعش**، مرجع سابق، ص٢٩.

أنصار الإسلام هم ضباط الجيش العراقي السابق، وهو ما منحه خبرة قتالية جيدة"[1] وسينضوي هذا التنظيم في العام ٢٠٠٤ للقتال تحت راية جماعة "الجهاد والتوحيد" بقيادة أبو مصعب الزرقاوي قبل أن يعلن بيعته للدولة الإسلامية في العام ٢٠١٤.

الحركة الجهادية بعد الغزو

لقد كان الوضع المذهبي في العراق يتعزز بقوة، فقد شكل ضعف الدولة وتفككها غير المعلن سببا يعزز الولاءات دون الوطنية والمذهبية على حساب الولاء الوطني والقومي. وهذا الولاء كان بإنتظار إنهيار الدولة العراقية ليعبر عن نفسه كدولة بديلة لدولة النظام البعثي في العراق، وقد كان الإنهيار محتوما في العام ٢٠٠٣.

أول ما أحدثه الإحتلال الأميركي للعراق إنتاج نظام جديد مختلف جذريا في تركيبته الداخلية وسياسته الخارجية، فقد إنقلبت العلاقات الرسمية لعراق ما بعد صدام حسين رأسا على عقب حيث أن "إحتلال العراق من قبل القوات الأميركية وحلفائها وسقوط النظام أدى إلى خروج نظام جديد، موال لإيران بعد أن كان معاديا لها"[2]. أما على المستوى الداخلي فقد تولى بول بريمر قيادة سلطة الإئتلاف الموحدة في العراق، التي تشكلت من مجموعة من الشخصيات العراقية المعارضة ومن ثم تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي الذي يتشكل من غالبية شيعية في ما نال السنة العرب أقل نسبة تمثيل في المجلس الإنتقالي، وكان واضحاً خروج السنة العرب من موقع السلطة خصوصا إثر الانتخابات التشريعية الأولى بعد الإحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٥.

لقد عززت الانتخابات العراقية المتتالية شعور السنة العرب بالإقصاء عن السلطة بالرغم من مشاركتهم في العملية الانتخابية؛ حيث أكدت المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات العراقية على مشاركتهم في

[1] http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/1تساؤلات_بعد_بيعة_أنصار_الإسلام_لتنظيم_الدولة [accessed ١٢/10/2017, ٥:١٧pm]

[2] النقاش، (أنيس)، **الكونفدرالية المشرقية صراع الهويات والسياسات**،شبكة أمان للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مكتبة بيسان، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص١٣٥.

إنتخابات ٢٠٠٥ بنسبة أعلى. ولفت التقرير إلى أن "العديد من القادة السنة عقدوا إتفاقيات مع المتمردين السنة بعدم شن أي هجمات خلال الانتخابات"[١].

وفي إنتخابات البرلمان العراقي في العام ٢٠١٠ إستطاع السنة العرب أن يتمثلوا بأكبر كتلة برلمانية بقيادة إياد علاوي وحازوا على ٩١ مقعدا متقدمين على كتلة نوري المالكي التي حازت على ٨٩ مقعداً، وبالرغم من تفوق السنة العددي في مجلس النواب على مستوى تمثيل الكتل النيابية إلا أن المالكي المقرب من طهران إستطاع الوصول إلى رئاسة الحكومة بفضل سلسلة من التحالفات الشيعية القوية.*

ولم يحدث الإحتلال الأميركي تغييراً في النظام وسياسة الدولة العراقية فحسب، بل أعاد إنتاج العلاقة بين الجماعات الإسلامية الموجودة في العراق وتنظيم القاعدة ويتبين ذلك من خلال رسالة أبو مصعب الزرقاوي إلى التنظيم في ٢٣ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ والتي نشرتها جريدة daily mail البريطانية حيث اشترط الزرقاوي على تنظيم القاعدة تبني برنامج جماعة "التوحيد والجهاد" التي وضعت الشيعة بموضع العدو الذي يجب محاربته متهما إياهم بالتعاون مع الإحتلال الأميركي والسعي لبناء إيران جديدة في العراق وسوريا ولبنان. وهذا ما كان يتعارض مع سياسة تنظيم القاعدة التي لم تكن يريد الصدام مع طهران؛ وبذلك فإن القوى الإسلامية العراقية نفت علاقتها السابقة بتنظيم القاعدة وأرادت إعادة بنائها حسب شروطها وليس حسب رؤية التنظيم.

لقد إستفاد بقايا البعث والنظام القديم من سياسة الزرقاوي العنيفة للغاية ضد "الشيعة" وساهمت الفتاوى التحريضية في دفع الضباط السنة الخائفين من الملاحقة والإعتقال إلى "الإندماج في التنظيمات الجهادية، فالتحق جزء منهم بـــ"كتائب ثورة العشرين"، التي يتزعمها الشيخ حارث الضاري، وذهب آخرون إلى فصائل مثل الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين"[٢]ما أدى إلى دخول جزء كبير من ضباط صدام حسين في الحركة الجهادية بعد سقوط بغداد، إستنادا إلى أن "الشيعة" دعموا الإحتلال الأميركي بمواجهة نظام صدام حسين. ودفع الصراع على السلطة إلى إطلاق حرب مذهبية إستند فيها الشيعة إلى أجهزة الدولة بعد أن

---

[١] البعثة الدولية للإنتخابات العراقية، التقرير النهائي لإنتخابات ١٥ كان الأول ٢٠٠٥ لمجلس النواب العراقي، ص١٨.

*تجدر الإشارة إلى أن إياد علاوي ينتمي إلى المذهب الشيعي، ولكنه ترأس القائمة العراقية التي تجمع خليط من البعثيين والاسلاميين السنة، وعدد من النواب الشيعة. وبالرغم من هذا الخليط من التحلفات تم النظر إلى هذه القائمة كممثل للسنة في العراق كما أن هذه القائمة لم تستمر طويلا حيث شهدت انشقاقات متتالية للنواب والإلتحاق بقوائم أخرى، أو تشكيل حالة خاصة في البرلمان العراقي.

[٢] ابراهيم، (فؤاد)، **داعش من النجدي إلى البغدادي**، مرجع سابق، ص١١٨

أعاد الأميركيون بنائها في حين إستند السنة إلى التنظيمات الجهادية بعد أن وجدوا أنفسهم خارج أجهزة الدولة وسيصل العنف المذهبي في العراق إلى مستوى غير مسبوق في وقت لاحق من العام ٢٠٠٦.*

وبطبيعة الحال فإن إندلاع أحداث ٢٠٠٦ ليست فقط نتاج التغيرات في بنية النظام، حيث أن الإحتلال الأميركي كان يواجه مقاومة شرسة في العراق لاسيما في مناطق ما يعرف بالمثلث السني*.

لقد أخذت المقاومة العراقية طابعا مذهبيا، و"غالبية سكان المناطق التي اشتهرت بالمقاومة العنيفة ضد الأميركيين وقوات الإحتلال هي ذات طبيعة محافظة وتنشئة دينية وينتشر فيها التعليم الديني"[١]. وبكل الأحوال فإن حركة المقاومة كانت حركة مقاومة إسلامية سواء في مناطق الجنوب الشيعية، أو في مناطق المثلث السني. ودخل تنظيم القاعدة على خط مقاومة الإحتلال الأميركي ما جعل من حركتها متمفصلة على ركيزتين الأولى تعبر عن خط "جهادي_مقاوم" يريد تحرير العراق من الإحتلال والثانية تعبر عن خط "جهادي_خلافوي" يريد إقامة الخلافة الإسلامية وقد تركزت العمليات الأكثر عنفا ضد الإحتلال الأميركي في مناطق المثلث السني.

وأتت أحداث ٢٠٠٦ وسط التصاعد العنيف للأعمال العسكرية ضد الوجود الأميركي وبغض النظر عن الجهة التي تقف فعليا خلف تفجير ضريح الإماميين، إلا أن نتائج العملية إنتهت إلى تحويل مسار النار من المجتمع العراقي بإتجاه القوات الأميركية، إلى إستهداف مكونات المجتمع العراقي لنفسها بشكل أكبر وأكثر عنفاً ما أدى إلى تخفيف العبء على القوات الأميركية.

لقد ولدت نواة "الدولة الإسلامية" من رحم فوضى الصراعات والحروب بين العراقيين من جهة والأميركيين وقوات الإحتلال من جهة أخرى، كما بين السنة من جهة والشيعة من جهة أخرى.

---

* استهدف ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري بعملية تفجير في شهر شباط/فبراير عام ٢٠٠٦ لتنطلق على إثرها عمليات عسكرية إستهدفت دور عبادة سنية وشيعية بالإضافة إلى إنتشار عمليات القتل على أسس مذهبية بالرغم من إستنكار المراجع الدينية السنية والشيعية لهذه العمليات وتحذيرهم من الإنجرار إلى الفتنة.

*تسمية أطلقت على المنطقة التي تجمع ثلاث مدن هي بغداد، والرمادي، وتكريت، وبذلك فإن المثلث السني يضم ٤ محافظات هي بغداد، وديالى، وصلاح الدين والأنبار، ويضم هذا المثلث أكبر تجمعات للعراقيين السنة

[١] الجميلي، (سلمان)، وآخرون، **إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ٢٠٠٤، ط١، ص٧٦٧

في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢ بث مجلس شورى المجاهدين شريطا[1] مسجلا أعلن فيه قيام دولة العراق الإسلامية في المحافظات السنية العراقية فأعلنت الدولة في بغداد والأنبار وديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى وأجزاء من محافظة بابل. وما يبدو واضحا، أن إغتيال الزرقاوي كان الفرصة الملائمة للكوادر البعثية السابقة التي هُمشت وأُقصيت وخسرت كل مكتسباتها لإعادة إنتاج نفسها في دويلة تقيمها على أجزاء من العراق، الملفت أن الكلمة التي تم نشرها في الشريط المسجل لم تأت على ذكر تنظيم القاعدة بل طالبوه دون تسميته بالدعم " نناشد كل المسلمين أهل السنة في جميع أنحاء العالم دعمنا بدءا من الكلمة وانتهاء بالدماء, [...].ونوجه نداءا خاصا إلى أهل العلم إلى أن يتقوا الله سبحانه وتعالى فينا ويكونوا سندا لنا ويحرضوا الأمة على الذود عنا" والأكثر إثارة في النداء مطالبة "أهل العلم" أي قادة القاعدة أن يكونوا سندا لـــ"دولة العراق الإسلامية" وبذلك لم يمهدوا لإخراج أنفسهم من بيعة الزرقاوي للقاعدة فحسب، بل لمطالبة القاعدة بمبايعة أبو عمر البغدادي "أمير المؤمنين" كما ورد توصيفه في الشريط المسجل فهو صاحب "الدولة الإسلامية" وليس قائدا لتنظيم جهادي حال القاعدة.

لقد كان سعي قادة "دولة العراق الإسلامية" إلى إقامة دويلة في المحافظات السنية وفق رؤية عامة تذهب إلى أن التقسيم هو مصير العراق وفق ما ورد في الشريط المسجل:

"فبعد أن انحاز الأكراد في دولة الشمال, وأُقِرت للروافض فيدرالية الوسط والجنوب وبدعم من اليهود في الشمال والصفويين في الجنوب تحميهما ميليشيات عسكرية سوداء الفكر والقلب والعمل, مالت على أهلنا أهل السنة فأوغلت في دمائهم وعرضتهم لأبشع صور القتل والتعذيب والتهجير حتى صار أهل السنة كالأيتام على مأدبة اللئام, صار لزاما على شرفاء وأحرار أهل السنة من المجاهدين والعلماء العاملين والوجهاء تقديم شيء لإخوانهم وأبنائهم وأعراضهم خاصة, في ظل هذه المسرحية الهزيلة المسماة دولة المالكي"

لقد كان طموح القادة الذين أمسكوا بمجلس شورى المجاهدين وأسسوا "دولة العراق الإسلامية" إقامة دولة سنيّة في العراق ولم يكتفوا بتأكيد الهوية العراقية لها من خلال إسم "الدولة"، كذلك "رفضت الكوادر العراقية في التنظيم أن يكون شخص مصري على رأس التنظيم فتم استبعاد أبو حمزة المهاجر" [٢] ليحل مكانه أبو عمر البغدادي.

[1] http://jihadology.net/category/majlis_shura_al_mujahidin_in_iraq/

[٢] ابراهيم، (فؤاد)، **داعش من النجدي إلى البغدادي**، مرجع سابق ص١١٦.

والتركيز على عراقية "الدولة" ينبع من إزدواجية الولاء لـــ"البعثيين الجدد" وبالرغم من تبنيهم الخطاب الإسلامي السياسي إلا أنهم كانوا لا يزالون تحت تأثير العقيدة البعثية من جهة ومحكومين بالظروف الموضوعية التي تربطهم بالعراق فحسب من جهة أخرى، ومما لا شك فيه أن هذه القيادات لعبت دورا أساسياً في تثبيت قوة "دولة العراق الإسلامية".

الملفت في "دولة العراق الإسلامية" التركيز على العنصر العراقي بالرغم من وجود الكثير من المهاجرين لاسيما الشيشانيين والعرب غير العراقيين حيث تولى أبو عمر البغدادي إمارة "دولة العراق الإسلامية" و"تم الإعلان عن تشكيل حكومة الدولة الأولى [....] وهي تشير إلى هيمنة المكون العراقي على مفاصل التنظيم وغياب الجهاديين العرب والمهاجرين"[1]. وغلبة العنصر العراقي إستمر لاحقاً مع إعلان الدولة الإسلامية، هذا ما يعكس ترسيخ الدولة الوطنية وإثبات نفسها كدولة عميقة أصبح من الصعوبة بمكان تجاوزها سواء على المستوى الديني الإسلامي أو على المستوى القومي العربي.

وهذا ما يضع القوميين و الإسلاميين على السواء أمام معضلة ترسخ الدولة الوطنية في وجدان شعوبها بالرغم من أن الدولة الوطنية العربية دولة مأزومة. وهذا ما يحتم إعادة فتح النقاش حول هوية المنطقة العربية، فهل هي عروبية بمعنى وجود إنتماء عميق للعروبة لا يميز ليس فقط بين أديان المنطقة العربية، وهل هي إسلامية لا تميز بين عربي وأعجمي، وهل هي وطنية لا تميز بين أبناء الوطن ولا تتبنى مفاهيم معادية لفكرة الوطن والدولة لاسيما أن الإسلام السياسي يعتبر أن الوطنية كفر؟

وإذا كان "البعثيون الجدد" قد إستندوا إلى خبراتهم القتالية والإستخباراتية، إلا أنهم ما كانوا لينجحوا دون توفر بيئة حاضنة لهم. وليس مثيرا للإستغراب أن تكون هذه البيئة هي المناطق السنية.

لقد ساهمت سياسة الإحتلال الأميركي في تعزيز الولاء المذهبي في مناطق المثلث السني عبر إستخدامها الصحوات التي تولت ضرب المقاومة الإسلامية (السنية) للإحتلال الأميركي فقد "قاد المروجون لمشروع مجالس الإسناد أو الصحوات حملة دعائية واسعة، تثقف على مبدأ يقول إن العدو الأول في العراق هو

[1] أبو هنية، (حسن)، **تنظيم الدولة الإسلامية**، م.س، ص٧٥_٧٦

إيران لا أميركا"[1] وكرست هذه الحملة حالة عدائية ليس فقط لطهران، بل أيضا للعراقيين الشيعة المتهمين بالولاء لإيران. كما ساهمت سياسات المالكي في دفع أبناء هذه المناطق للقبول بأي بديل آخر عن السلطة المركزية في بغداد. إلا أن العنصر الأبرز الذي ساهم في إعلان دولة الخلافة هو العناصر البعثية التي إعتنقت الوهابية حيث "يضم التنظيم أكثر من ألف قائد ميداني من قيادات الجيش العراقي السابق من المستويات العليا والوسطى وهم يتمتعون بخبرات فنية وإستخبارية رفيعة"[2] وقد ساهمت هذه القيادة في تمكين دولة العراق الإسلامية من السيطرة بسهولة كبيرة على الموصل وإعلان دولة الخلافة في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

المبحث الثاني: الإنفجار السوري وملء الفراغ

وصل الحراك الشعبي إلى سوريا مع إعتقال عدد من التلاميذ الصغار الذين كتبوا على جدران مدارسهم شعارات تطالب بالحرية فقامت قوات الأمن بإعتقالهم وعلى أثرها خرجت أولى دعوات للتظاهر في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ إلا أن المظاهرات التي بدأت تبرز تحدياً واضحاً ضد الفساد والإستبداد السياسي كانت في ١٨ آذار/مارس حيث خرج المتظاهرون في مدن درعا ودمشق وحمص تحت شعار "جمعة الكرامة". لقد شكل الحراك الشعبي في سوريا منعطفاً بالغ الأهمية على صعيد الحركات الإسلامية التي انخرطت في دينامية الحراك الشعبي العربي.

وإذا كان الصعود الإسلامي في مصر وتونس مر عبر صناديق الإقتراع، إلا أن هذا الصعود في سوريا أتى عبر الإستخدام المفرط للعنف في ظل غياب السياسة وإصرار الحكومة السورية على التعامل مع الحراك على أنه مجموعة من "المضللين" أو المتآمرين على الدولة.

لقد أعاد الحراك الشعبي في سوريا ترتيب المواقف الإقليمية من الإنتفاضات العربية فإنقلبت إيران على الحراك الشعبي وأصبح مؤامرة في ما أبدت المملكة السعودية في وقت لاحق تأييدها للجماعات الإسلامية

[1] وليد، الزبيدي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/9/25صحوات_العراق_وسرعة_الأفول [accessed ١٢/10/2017, ٥:١٧pm]

[2] أبو هنية، (حسن)، وآخرون، **تنظيم "الدولة الإسلامية" النشأة والتأثير، والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة_قطر، ٢٠١٦، ص٨٠.

المناهضة للحكومة السورية بعد أن كانت رأس حربة في دعم نظام بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر.

تجهيز الأرض السورية لتمدد الدولة الإسلامية

بعد إندلاع موجة المظاهرات في سوريا أصدر الرئيس السوري بشار الأسد عفواً رئاسياً كان الهدف منه الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين بشكل رئيسي[١]. وكان من نتاج هذا المرسوم الإفراج عن حسان عبود الذي أعلن عن تشكيل لواء أحرار الشام في شهر تموز/يونيو ٢٠١٢ وعن زهران علوش الذي أعلن عن تشكيل جيش لواء الإسلام في أذار/مارس ٢٠١٢ وعن أحمد عيسى الذي أعلن عن تشكيل صقور الشام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ قبل أن يندمج في العام ٢٠١٥ مع أحرار الشام.

إنطلق الحراك في سوريا كما إنطلق في الدول العربية التي شهدت تحركات، حيث لعبت تكنولوجيا التواصل الاجتماعي دوراً في تيسير حشد المحتجين في شوارع سوريا. إلا أن هذه التكنولوجيا التي تساعد في تنسيق التحركات الإحتجاجية لا يمكن لها أن تحل التعقيدات السورية التي دفعت بالحراك الشعبي السوري بعيداً عن النتائج المحققة في كل من مصر وسوريا ويعود ذلك لأسباب عديدة، فالقوى الاجتماعية المصرية أو التونسية متجانسة إلا أن المجتمع السوري مكون من فسيفساء قومية، وإثنية، ودينية*.

ومكونات المجتمع السوري لم تكن "مستعدة إستناداً إلى التجربة التاريخية، لأن تترك مصيرها يتحدد بقرارات يتخذها الآخرون"[٢]. ولم تكن سوريا بعيدة عن الحالة المذهبية والطائفية التي تعصف بالمنطقة العربية، وإذا كان الإحتقان المذهبي غير واضح قبل الأزمة فإن ذلك يعود إلى الإستبداد الذي كانت تفرضه الدولة السورية كحال العراق الذي إنفجر مذهبياً بعد الإطاحة بالدولة المركزية. وبالإضافة إلى هذه العوامل الاجتماعية التي دفعت الحراك السوري بإتجاه الحرب الأهلية، لعبت السياسة الداخلية للحكومة السورية والطموحات الإقليمية لاسيما التركية دوراً في دفع السوريين إلى المزيد من العنف.

---

[١] المرسوم التشريعي رقم ٦١ لسنة ٢٠١١، الفقرة هـ.

* الحالة الليبية ليست مختلفة كثيرا عن الحالة السورية، إذ إن البنية المجتمعية الليبية قائمة على الإنتماء القبلي. والحرب الأهلية الليبية أخذت طابعا قبليا واضحا. بالإضافة إلى أن العنف المستخدم بين الليبين أتى في سياق الإستخدام المنظم للعنف سواء من قبل نظام القذافي وكتائبه العسكرية، أو التدخل العسكري لحلف الناتو. إذ إن العنف المتوجه من النظام إلى الجمهور ولد دينامية عنف تصيب المجتمع الليبي المتشظي.

[2] Kissinger.(Henry) ,**world order**, penguin press, USA, LLC, 2014, p129.

وإذا كانت بداية الإنشقاقات قد بدأت بعد أحداث جسر الشغور حيث تشكل لواء الضباط الأحرار بقيادة المقدم حسين هرموش المنشق عن الجيش العربي السوري الذي برر إنشقاقه برسالة " إلى الشعب السوري الحر والعظيم والكريم بكل طوائفه اطمئنوا نحن العسكريون الأحرار نذرنا أنفسنا لحماية طلاب الحرية والديمقراطية في سوريا"[1]. وبالرغم من أن التشكيل العسكري المعارض الأول الذي نشأ في سوريا لم يستمر طويلا إلا أنه من المؤكد لم يكن إسلامياً. ويظهر ذلك من دلالات تسمية التشكيل نفسه "الضباط الأحرار" ما يعيد للذهن فوراً تنظيم الضباط الأحرار في مصر، والعراق. كذلك فإن الرسالة التي وجهها المقدم المنشق هرموش والتي تؤكد على الديمقراطية، وهي تتنافى مع المنظومة السياسية للإسلام السياسي الراديكالي الذي نما في سوريا.

وبكل الأحوال فإن هذا التشكيل ما لبث أن انتهى سريعا بعد أن تمكن السوريون من الإمساك بزعيمه في تركيا بطريقة تشي وكأن أنقرة سهلت عملية إعتقاله على أراضيها تمهيدا لفتح الطريق أمام التنظيمات الإسلامية التي سيطرت بشكل كامل على المعارضة المسلحة.*

لقد استفادت الجماعات الإسلامية الجهادية من إستخدام النظام للعنف تجاه المتظاهرين ولم تتوان عن القيام بعمليات أمنية ومع ذلك استمر الحراك سلميا طيلة الأشهر الستة الأولى قبل أن يتحول بشكل دراماتيكي إلى موجات عنف أغرقت البلاد.

وبالرغم من أن النظام السوري سعى إلى عسكرة الحراك المدني عبر زج القوات العسكرية في مواجهة مع المحتجين وترويج خطاب المؤامرة على الدولة والحديث عن مندسين، حيث إمكانية ضبطه وإحتوائه تصبح أكبر وأكثر سهولة، إلا أن العسكرة كانت غاية الجماعات الإسلامية الجهادية لاسيما تنظيم القاعدة، الذي كان ينتظر بفارغ الصبر هذا التحول من الحراك المدني إلى حرب أهلية إذ إنه "عندما يدرك الناس عدم جدوى المشروع السلمي في إسقط النظام نبدأ الإعلان عن مشروعنا المسلح لإسقاطه"[2].

[1] https://www.youtube.com/watch?v=9z7nO8FiMEA

*قامت المخابرات السورية بعملية خطف للمقدم المنشق عن الجيش السوري حسين هرموش في تركيا، وبدت عملية الخطف وكأنها منسقة مع المخابرات التركية، حيث بدا واضحا أن الحكومة التركية تفضل دعم الإسلاميين على حساب أي فصيل غير إسلامي.

[2] عبدالله بن محمد، **المذكرة الإستراتيجية، المنهج الأساس لعمل القاعدة**، دار التمرد، سوريا، ص٧٥

وبذلك فإن الحركات الإسلامية الجهادية انتظرت يأس السوريين من إمكانية التغيير وفق الطريقتين المصرية والتونسية حيث أفضت كل منها إلى صعود الإخوان المسلمين إلى سدة السلطة عبر صناديق الإقتراع، واعتمدت على رفض النظام الإستجابة للشارع السوري حيث سهل الطريق أمام الحركات الجهادية السلفية وحصد قواعد شعبية ربما لم تكن لتستطيع الحصول عليها لو سارت سوريا على طريق مصر وتونس.

وبغض النظر، سواء إن كانت التحركات في سوريا قد انطلقت من خلفية المطالبة بالتحرر من الإستبداد وفق الشعارات التي رفعت في بداية المظاهرات، أو من خلفية إسلامية تطالب بتطبيق الحكم الإسلامي، إلا أن الأحداث في سوريا ونتيجة العوامل الداخلية والإقليمية اتخذت مساراً طائفياً ومذهبياً وعرقياً؛ حيث قام الأكراد بتشكيل وحدة جغرافية داخل الأراضي السورية وشبه مستقلة، ويمكن لها أن تشكل مع مرور الزمن وحدة سياسية تندمج مع الوحدة الكردية في العراق. وفي ما انحاز أغلبية الدروز والمسيحيين والعلويين إلى جانب النظام السوري، بقيت الغالبية السنية مناهضة له وشكلت عماد التشكيلات العسكرية المعارضة.

هذا الواقع الداخلي سهل للاعبين الإقليمين إمكانيات التدخل لفرض المصالح القومية وتوسيع نطاق النفوذ الإقليمي فقامت إيران بدعم النظام السوري ومدته بالسلاح والمال والمقاتلين، في حين إندفعت تركيا في دعمها للتنظيمات الجهادية بالتدفق إلى داخل الأراضي السورية ومن ثم تبعتها المملكة السعودية خوفاً من تمدد النفوذ التركي_الإخواني من جهة، وفي محاولة لتقليص النفوذ الإيراني من جهة أخرى.

على المستوى الدولي، اتسمت مواقف واشنطن بالتردد ومحاولة الحفاظ على كرة اللهب في سوريا ومنع انتشارها في دول المنطقة لاسيما الأردن ولبنان و"امتنعت الولايات المتحدة عن ترجيح الكفة"[1] وحافظت على التوازن بين القوى العسكرية المتقاتلة على الأراضي السورية.

وفي حين يبدو أن الولايات المتحدة لم تأخذ موقفاً حازماً من النظام السوري لأن أعداءه الرئيسيين هم الفصائل العسكرية ذات النزعة الجهادية التي ترى فيها واشنطن تهديدا لأمنها الجيوستراتيجي في منطقة

[1] Kissinger.Henry **,world order**, p131.

الشرق الأوسط، إلا أنها كانت تعتمد سياسة إستنزاف قدرات الطرفين تمهيدا لدخولها على خط "التسوية" بعد إضعاف كل الأطراف.

أما روسيا فقد دفعها "تخوفها" المصرح عنه من الجماعات الإسلامية للإستمرار في دعم النظام السوري إنطلاقاً من رؤيتها لإستقرار نظامها الإقليمي لقد كانت "أهداف روسيا استراتيجية إلى حد كبير، ومنع الجماعات الجهادية السورية والعراقية من التوغل والإنتشار في مناطقها الإسلامية في الحد الأدنى وتدعيم موقعها مقابل الولايات المتحدة."[١] وبالرغم من التصريحات والتحليلات حول التخوف من الجماعات الإسلامية، إلا أن الهم الأكبر بالنسبة لموسكو هو تدعيم موقفها أمام واشنطن، وإثبات نفسها كلاعب دولي لا يمكن تجاوزه.

لقد انعكس إنعدام التناغم بين القوى الكبرى على الأمم المتحدة، فشلّ عملها حيث استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض الفيتو ضد قرارات أميركية عدة تقدمت فيها في مجلس الأمن. وفي ظل غياب أي نظام إقليمي ودولي فاعل تدفق السلاح إلى سوريا ليعبر كل طرف من أطراف الحرب السورية عن التباين الشديد في المصلحة القومية للدول التي تدخلت في النزاع السوري.

كذلك فإن الحل السياسي لم يكن متاحا على المستوى المحلي في ظل تصاعد الصراع بين مكونات الفيسفساء السورية، حيث أن اطراف الصراع السوري أصبحوا في موقع تصادمي بناء على هويات دون وطنية، وأصبحت هذه المكونات تربط وجودها بإنتصار حاسم حيث "باتت الأطراف الرئيسية ترى نفسها في معركة بقاء"[٢].

وفي هذا الواقع وفي ظل حالة التردد التي عاشتها القوى الدولية، كانت القوى الإقليمية الأكثر حماسة في تمويل الصراع ودعمه لاعتقادها بإمكانية الهيمنة على سوريا بشكل كامل من خلال وكلائها الطائفيين الذين سيحققون نصرا حاسما. لكن أي من الأطراف المسلحة لم تحقق هذا النصر الحاسم وتحولت سوريا إلى مستنقع لم تتوقف القوى الإقليمية عن الخوض فيه.

[1] Kissinger.Henry **,world order**, p147.

[٢] مريام، (كاروني) نبوءات قيامية تحرك الطرفين وتدفعهما نحو معركة آخر الزمان، رويترز ١٠ نيسان ٢٠١٤.

وفي ظل الفوضى والوهن الكبير الذي أصاب الدولة المركزية إنتشرت الفصائل الإسلامية المقاتلة في سوريا. وازداد تدفق الجهاديين إلى سوريا خصوصا عبر المعابر التركية، وشكلت الساحة السورية مغنطيسا جاذبا للجهاديين حيث "وصلت عمليات نزوح مقاتلي الجهاد العابر للحدود بإتجاه سوريا إلى المقاتلين الأجانب الموجودين في العراق"[١].

ومع تحول الجهاديين إلى سوريا بدأت دولة العراق الإسلامية تشعر بتقلص قواتها، ولم يكن أمامها سوى التوسع بإتجاه سوريا بغية الحفاظ على قواعدها الجهادية خصوصا أنها فصلت نفسها عن تنظيم القاعدة وهذا ما أكده أمير تنظيم دولة العراق الإسلامية السابق أبو عمر البغدادي أنه "ما القاعدة إلا فئة من فئات دولة الإسلام"[٢] ما يضطر دولة العراق الإسلامية إلى إستخدام الوسائل كافة للحفاظ على جنودها كي لا تضطر للتراجع عن إستقلاليتها عن تنظيم القاعدة، والدخول إلى سوريا كان إحدى تلك الوسائل التي استخدمها.

وما ساعد دولة العراق الإسلامية في الدخول إلى سوريا حالة توازن القوى التي فرضها التنافس الإقليمي والتردد الدولي ما أدى إلى إنهيار سلطة الحكومة المركزية على الأطراف السورية خصوصا أن الحراك الشعبي والمعارك العسكرية تركزت في هذه المناطق بشكل أساسي. فضعف الحكومة المركزية في دمشق كان مغريا لقادة دولة العراق الإسلامية للتمدد غربا ومنح مناطقهم العراقية عمقا إستراتيجيا في الشرق السوري.

ولم يكن ضعف الحكومة المركزية في دمشق السبب الوحيد في تسهيل دخول "دولة العراق الإسلامية" إلى سوريا، بل ساهمت الثقافة الجهادية الوهابية المنتشرة في الريف السوري بتغلغل عناصر الدولة في أماكن سيطرة التنظيمات الجهادية حيث أن أمير دولة العراق الإسلامية أبو بكر البغدادي "أرسل إلى سوريا أحد مساعديه السوريين (أسامة بن العبسي الواحدي) الملقب (أبو محمد الجولاني)"[٣]

تمدد البغدادي في سوريا وإعلان "الدولة الإسلامية"

[١] حماد، (نضال)، **خفايا وأسرار داعش**، م.س، ص٩٥
[٢] م.ن، ص٩١
[٣] نضال (حمادة)، **خفايا وأسرار داعش**، م.س، ص٩٥.

لقد كان الغرض من إرسال الجولاني تمهيد الطريق أمام البغدادي للتوسع سوريا وما لبث التنظيم أن دخل سوريا و"انتشر في أماكن سيطرة المعارضة المسلحة، ثم بدأ بمحاربتها الواحدة تلو الأخرى،[...] وقد تمكن التنظيم من السيطرة على مناطق واسعة في محافظات حلب وإدلب والرقة ودير الزور، وصولا إلى محافظتي نينوى والأنبار العراقيتين"[١].

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الموضوعية فإن الفكر الذي تحمله دولة العراق الإسلامية يدفعها للتوسع، لقد تضافرت المرتكزات الفكرية والواقعية التي دفعت بقادة التنظيم للتوسع غربا وإسقاط الحدود بين سوريا والعراق.

وفي التاسع من أبريل/نيسان ٢٠١٣ أعلن أبو بكر البغدادي في تسجيل صوتي "أن جبهة النصرة ما هي إلا إمتداد لدولة العراق الإسلامية، وقد عقدنا العزم بعد إستخارة الله تعالى وإستشارة من نثق بدينهم وحكمتهم على المضي بمسيرة الرقي [...] نعلن متوكلين على الله إلغاء إسم دولة العراق الإسلامية وإلغاء إسم جبهة النصرة وجمعها تحت إسم واحد: الدولة الإسلامية في العراق والشام"[٢]

رفضت جبهة النصرة مبايعة أبو بكر البغدادي في اليوم التالي لإعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام حيث سارع الجولاني في تسجيل صوتي إلى توجيه "بيعة من جبهة النصرة ومسؤولهم العام لشيخ الجهاد، الشيخ أيمن الظواهري حفظه الله، فإننا نبايع على السمع والطاعة في المنشط والمكره والهجرة والجهاد وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفرا بوحا فيه من الله برهان وستبقى راية الجبهة كما هي لا يغير فيها شيئ [...] وإعلان البيعة لن يغير شيئا من سياستها **[سياسة جبهة النصرة]**"[٣].

وبالرغم من أن الجولاني نفى أن يكون البغدادي قد أوفده إلى سوريا إلا أن الوقائع تشير خلاف ذلك. ومن الأدلة التي تؤكد صحة إدعاءات البغدادي أن "جزءا من أعضاء كتائب جبهة النصرة إنشق وانضم إلى تنظيم الدولة الإسلامية"[٤]

---

[١] علوش، (محمد)، **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ١٣٥.

[٢] كلمة أبو بكر البغدادي: https://www.youtube.com/watch?v=Prmdig_KvEg

[٣] كلمة أبو محمد الجولاني: https://www.youtube.com/watch?v=QXZ3YpzF4Mw

[٤] علوش، (محمد)، **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، م.س، ص١٣٤.

ويأتي رفض الجولاني مبايعة أبي بكر البغدادي لأسباب عديدة، أبرزها حجم القوة التي استطاعت جبهة النصرة تحقيقها في سوريا بإعتبارها واحدة من أبرز وأكبر الفصائل المعارضة. هذه القوة أغرت قادة الجبهة بالإستقلال عن أي سلطة أو وصاية جهادية. كذلك فإن جبهة النصرة ارتكزت في تكوينها على غلبة العنصر السوري في تكوينها، على العكس من دولة العراق الإسلامية وأغلب قادتها من البعثيين الجدد (العراقيين) وجزء كبير من جنودها من المقاتلين الأجانب أو كما يسميهم التنظيم:"المهاجرين".

وإذا كان الجولاني قد بايع الظواهري فإن هذه البيعة ملتبسة لأنها وبحسب كلمة الجولاني لا تغير شيئا من سياسات جبهة النصرة. كذلك فإن الظواهري القابع في أفغانستان بعيد عن ساحات الحرب في سوريا، ولن يستطيع أن يمارس أي نفوذ أو هيمنة على جبهة النصرة، على العكس من "الدولة الإسلامية في العراق والشام" التي في ما لو أعلن بيعته لها سيعني ذلك عمليا انتهاء جبهة النصرة.

ولم تخض دولة العراق والشام الإسلامية طيلة عام ونصف أي مواجهة حقيقية مع النظام حتى العام ٢٠١٤ حيث هاجم التنظيم مقر الفرقة ١٧ التابعة للجيش السوري ومن ثم أحكم سيطرته على مطار الطبقة العسكري قبل أن يبدأ بالتوسع شمالا بإتجاه المناطق الكردية.

وتعمدت "الدولة" على عدم مواجهة الجيش السوري في بداية دخولها لعدة أسباب أبرزها محاولة تجنب فتح معارك مع النظام السوري والميليشيات الشيعية قبل تثبت مواقعها في سوريا.

كما أن منهجية "الدولة" لم تكن قائمة على إلحاق هزيمة بالجيش السوري فـــ"المعركة المناسبة ضد الجيش السوري هي التي تؤدي إلى تفكيكه وليس هزيمته[١]". وهذا ما يوضح الأسباب التي تقف وراء حجم الترويج الإعلامي للتمثيل بجثث عناصر الجيش السوري، بغية إضعاف معنويات الجنود وعائلاتهم، ودفعهم للهروب من المواجهة.

ولم تستمر "الدولة الإسلامية في العراق والشام" إلا سنة وبضعة أشهر حيث أعلن المتحدث الرسمي بإسم "الدولة" أبو محمد العدناني إعلان الخلافة أواخر حزيران ٢٠١٤ حيث "قررت الدولة الإسلامية، ممثّلة بأهل الحل والعقد فيها؛ مِن الأعيان والقادة والأمراء ومجلس الشورى: "إعلان قيام الخلافة الإسلامية"،

[١] ناجي، (أبو بكر)، **المذكرة الإستراتيجية**،م.س، ص٧٦.

وتنصيب خليفة للمسلمين، ومبايعة [...] عبد الله: إبراهيم بن عواد بن إبراهيم بن علي بن محمد، البدري القرشي الهاشمي الحسيني نسبًا [...]فصار بذلك إمامًا وخليفة للمسلمين في كل مكان"[1].

ولم يكن تنسيب البغدادي إلى سلالة النبي، بغض النظر، عن صحة نسبه من عدمه سوى واحدة من المبررات الشرعية في إختياره، لأن الخليفة يجب أن يكون في قريش. كذلك سرد العدناني أسباب إعلان الخلافة بإعتبارها أصبحت تملك مقومات الدولة فبحسب العدناني " الناس في ربوع الدولة منتشرون في معاشهم وأسفارهم، آمنين على أنفسهم وأموالهم، وقد عُيّنت الولاة، وكُلّفت القضاة، وضُربت الجزية، وجُبِيت أموال الفيء والخراج والزكاة، وأُقيمت المحاكم؛ لفض الخصومات ورفع المظالم، وأُزيلت المنكرات، وأُقيمت في المساجد الدروس والحلقات، وصار بفضل الله الدينُ كله لله"[2].

إعلان الخلافة لم يلق صدى وقبول لدى الغالبية من المنظمات الإسلامية ورفض زعيم تنظيم القاعدة الإعتراف بخلافة البغدادي معتبرا أنه ليس أهلا للخلافة.

ويأتي رفض التنظيمات الإسلامية لإعلان الخلافة لسبب جوهري، حيث أن الموافقة عليها والبيعة للبغدادي يعني أن تلغي هذه المنظمات نفسها وتسلم جميع المناطق التي تسيطر عليها للبغدادي خصوصا أن العدناني نبه إلى أنه "بإعلان الخلافة صار واجبا على جميع المسلمين مبايعة ونصرة الخليفة إبراهيم حفظه الله"[3]

لقد أسس إعلان الخلافة لتهيئة الحركات الإسلامية الجهادية السنية للخوض في ما بينها بصراع يمكن توصيفه بالصراع السني_السني، لأن كل طرف بات يرى في الآخر تهديداً وجودياً له ولا يمكن إزالة هذا التهديد إلا بإلغاء الطرف الآخر.

[1] https://thabat111.wordpress.com/2014/06/29/كلمة_وتفريغ_هذا_وعد_الله_إعلان_قيام_ال

[2] أبو محمد العدناني، بيان إعلان الخلافة الإسلامية، الرابط نفسه.

[3] أبو محمد العدناني، بيان إعلان الخلافة، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تداعيات إعلان الخلافة

لم تنتظر القوى الدولية والإقليمية إعلان الدولة الإسلامية لتبني مواقفها في منطقة حيوية كمنطقة الشرق الأوسط، كذلك فإن إعلان الخلافة الإسلامية مسألة ليست ذا قيمة ما دامت لا تمس ما اصطلح على تسميته "سوريا المفيدة"*، أو لا تهدد الأمن الإسرائيلي أو مناطق النفوذ الأميركية في كردستان العراق.

لقد أتت التطورات إثر إنتقال الإهتمام الأميركي وتركيزه في منطقة الباسفيك ما خلف فراغا لم تكن روسيا كقوة دولية مستعدة لملئه نتيجة إنشغالها في محيطها الإقليمي في جورجيا وأوكرانيا ما أخلى الساحة أمام القوى الإقليمية لاسيما إيران وتركيا. إلا أن إهتمام واشنطن بالباسفيك لا يلغي إهتمامها بالشرق الأوسط، وإنشغال روسيا بمحيطها الإقليمي، لا يلغي حاجتها إلى إعادة تموضع قوتها من جديد. إن الأساس الذي يقوم عليه مواقف القوى الإقليمية من الدولة الإسلامية ينبع أساساً من الرؤية التي تخدم المصلحة القومية لكل طرف من أطراف القوى الإقليمية.

*المنطقة الممتدة من الساحل السوري إلى ودمشق.

وإذا كانت "الدولة الإسلامية" إستوفت معايير الدولة، حسب فهم قادة هذه "الدولة" لمعايير إقامة "دولة الخلافة"، أي الأرض و"المسلمين" والسيادة؛ إلا أن جيوبوليتيكة الدولة الإسلامية توضح أنها دولة فاشلة ويمكن تسميتها دولة الصحراء؛ إن قوة الدولة الإسلامية تكمن في إحتضان سكان الأطراف حيث أن "الكثيرون يتعاطفون مع الحركات الإرهابية مثل النصرة وداعش"[١] أو على الأقل رفضهم الخضوع للسلطة المركزية في بغداد ودمشق، في ظل الإقتتال السني_الشيعي في المنطقة. ومع ذلك فلا يمكن الإستهانة بالقوة القتالية لجنود الدولة. وهذا التناقض بين عناصر قوتها وضعفها يمكّنها من اللعب على تناقضات الأطراف الإقليمية والدولية الناشطة، كما يمكّن هذه الأطراف من الإستفادة من الدولة في سياق التنافس على المصالح. وإنطلاقا من هذا الواقع فإن مواقف الأطراف الإقليمية ليست مبنية على ردود فعل بقدر ما هي مبنية على إستراتيجيات هذه الدول.

إعلان الدولة الإسلامية لا يقف في تداعياته على مواقف القوى الإقليمية والدولية، بل أيضا على القوى الإسلامية عموميا والسنية خصوصا وعلى الفصائل المختلفة إبتداءً من تنظيم القاعدة حيث "طالب أيمن الظواهري البغدادي بحل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا واعتماد الفصل النطاقي[...] لكن البغدادي رفض، واتهم الظواهري بمخالفات شرعية ومنهجية"[٢] لتنطلق بذلك الحرب بين الدولة والتنظيم.

وإذا كانت الخلافة هي الحلم الإسلامي الذي سعت ويسعى إليها كل من ينضوي في تيار الإسلام السياسي عموما. وإذا كان الشيعة (جزء كبير من التيار الإسلامي لدى الشيعة) سيقفون بمواجهة الخلافة المستجدة نظراً لوجود سلطة سياسية دينية في طهران تعتبر نفسها حامية لكل المسلمين والمستضعفين في الأرض من جهة، ونظرا لحجم الإقتتال السني_الشيعي الذي يكاد يكون معركة وجود أو "معركة بقاء" من جهة أخرى. إلا أن الصدام مع الدولة الإسلامية لم يكن محتكراً على القوى الإسلامية الشيعية بل يمكن القول أن القوى الإسلامية السنية هي الأشد ضراوة والأعنف في مواجهة الدولة الإسلامية.

[1] Crooke, (Alaister), **who to the U.S armed_up Syrian Jihadist**: https://www.commondreams.org/views/2016/09/29/how_us_armed_syrian_jihadists [accessed 14/102017, 12:32pm]

[٢] ابراهيم، (فؤاد)، **داعش من النجدي إلى البغدادي**، م.س، ص ١٢٤

إن إعلان "دولة الخلافة الإسلامية" لم يُخرج إلى السطح حجم أزمة الدولة العربية وجاهزيتها للتفكك، كما أن الأحداث الراهنة لم تفتح باب "الصراع" السني_الشيعي فحسب، بل أيضا فتحت أبواب "صراعات" سنية_سنية. وهذه الصراعات مرتبطة بمطامع خاصة بالحركات الجهادية كفرض النفوذ والسيطرة، ومرتبطة أيضا بمصالح القوى الإقليمية والدولية حيث "إحدى ميزات الحركات الجهادية هي السهولة التي تتلاعب بها بأجهزة الإستخبارات الأجنبية"[١]

المبحث الأول: ردود الفعل الإقليمية والدولية على إعلان الدولة

تنطلق السياسة الخارجية للقوى الإقليمية الدولية بالإستناد إلى المصالح الحيوية لكل فريق وإلى حجم القوة التي يمتلكها، وفي ما يبدو أن القوى الإقليمية كإيران وتركيا والسعودية ومصر تتنافس في ما بينها في محاولة لملء الفراغ الذي سيتسبب به تركيز الإهتمام الأميركي في الباسفيك إلا أن قوى دولية عظمى كروسيا تسعى إلى إعادة الإعتبار لموقعها الدولي ولفرض نفسها كلاعب لا يمكن لواشنطن أن تتجاوزه خصوصا في منطقة المياه الدافئة المتوسطية.

إسرائيل العزلة الثقافية، وحاجة التدخل الأمنية

في ظل إتباع أنقرة وطهران والرياض سياسات نشطة في سوريا بدا الكيان الإسرائيلي منعزلاً ومنغلقاً على ذاته، في الوقت الذي استمرت فيه حكومة تل أبيب بسياسة بناء جدران الفصل العنصري فوق الأرض وتحتها. ولعل الجدران الإسمنتيه التي تبنيها "إسرائيل" تبين حجم عزلتها وعدم قدرتها على الإندماج في المنطقة كأي دولة طبيعية تندمج في محيطها. ربما يعود ذلك إلى إعتبار "إسرائيل" نفسها أوروبية سياسياً وثقافيا دون أي إعتبار للواقع الجغرافي.

وقد تأثر المستعمرون الإسرائيليون بالحراك العربي وحاولوا تقليده خصوصا أن "المجتمع" الإسرائيلي يعاني من تناقضات على كل المستويات سواء الطبقية، أو القومية كونه مجتمع هجين مؤلف من قوميات عدة (دول أوروبا الشرقية، أفارقة، يهود عرب) وما ينجم عن ذلك من تناقضات اجتماعية بالإضافة إلى السكان الأصليين من الفلسطينيين، هذا المجتمع المصطنع يحمل في ذاته عوامل إنفجاره وبالتالي فإن

[١] كوكبرن، باتريك، داعش عودة الجهاديين،، دار الساقي بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥ ص٥٤.

تراجع الإقتصاد والحراك العربي أدى في منتصف آب/أغسطس ٢٠١١ إلى إنطلاق "احتجاجات متصاعدة تطورت إلى توسيع دائرة التظاهر والاعتصام ونصب الخيام في معظم المدن الإسرائيلية، بعدما نظم آلاف الإسرائيليين مظاهرات احتجاجية ضد حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، اعتراضاً منهم على ارتفاع الأسعار بشكل عام، وارتفاع أسعار العقارات والسكن بشكل خاص."[١].

هذا الواقع يفرض على حكومة "إسرائيل" النظر إلى الحراك العربي من أكثر من زاوية، فهو قد يشكل تهديدا لأمنها القومي في حال إستمر المستعمرون بالتأثر بالحراك العربي، وقد تشهد "إسرائيل" خضات داخلية بين مكوناتها الإثنية والقومية، كما أن الحراك العربي يؤثر في ستاتيكو التوازنات الإقليمية التي كانت قائمة في المنطقة العربية قبل العام ٢٠١١. وبغض النظر عن الطريقة التي سيعالج بها الإسرائيليون أزمة جبهتهم الداخلية، إلا أنه ما يبدو واضحا أنهم لا يستطيعون لعب دور مباشر ووازن والدخول مباشرة على خط التصدع في النظام الإقليمي.

بالنسبة لتل أبيب فإن إحتلال لبنان، وإنتصار الثورة الإسلامية في إيران، وهيمنة سوريا على القرار اللبناني بعد إنتهاء الحرب اللبنانية ساهم بشكل فعلي بخروج مارد شيعي (حزب الله اللبناني)، لكن الحراك العربي أزاح الطريق أمام صعود مارد –أو بالأصح مردة– سنة. ومما لا شك فيه إن كل من السنة والشيعة يكنان العداء لـــ"دولة إسرائيل"، ولهذا فإن أقصى ما يمكن أن تفعله تل أبيب هو محاولة الحفاظ على مستوى معين من التوازن بين القوى الإسلامية السنية والشيعية المتصارعة لتنأى بنفسها –ولو مؤقتا– عن تداعيات خروج المردة من قماقمها. وبالرغم من أن الدولة الإسلامية لم تقم بأي عملية ضد "إسرائيل" إلا أن أميرها توعد تل أبيب في إصدار صوتي بعنوان "فتربصوا إنا معكم متربصون" وأكد البغدادي في كلمته أن قيادة الدولة لم تنس فلسطين "وبإذن الله لن ننساها وقريبا قريبا بإذن الله، تسمعون دبيب المجاهدين، وتحاصركم طلائعهم، في يوم ترونه بعيدا ونراه قريبا"[٢].

---

[١] الجزيرة: الربيع العربي والدولة العبرية الصهيونية، علي بدران
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/8/5/الربيع-العربي-والدولة-العبرية-الصهيونية
[accessed 14/102017, 12:32pm]

[2] https://ia601305.us.archive.org/11/items/ftrbso/ftrbso.mp3

وبالرغم من التصريحات الإسرائيلية التي توجهت إلى الجيل العربي الجديد المساهم بالحراك للتطبيع مع إسرائيل والمزاعم الإسرائيلية بنموذجها "الديمقراطي" الذي يطمح إليه العرب، وبالرغم من أنها حاولت خطب ود القوى الإسلامية السنية فلم تتورع عن إستقبال جرحى جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة في مشافيها، إلا أن "إسرائيل" لم تجد لها مكانا بصورة مباشرة في الصراع الدائر فإكتفت بمثلث سياسي ضلعه الأول الإستمرار في سياسة عزل نفسها وبناء الجدران، والثاني إستهداف شحنات الأسلحة التي تذهب من سوريا إلى حزب الله، والثالث حماية الحلفاء.

ويأتي الأردن على رأس قائمة الحلفاء التي تريد إسرائيل حمايتهم نظراً لما يمثل سقوطه من تهديد جيو_استراتيجي لـــ"إسرائيل" وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في تصريح علني أكد فيه أن "استقرار الأردن هو مصلحة قومية وحيوية لدولة إسرائيل، وسنفعل كل شيء للحفاظ على استقرار المملكة"[1].

إن معضلة إسرائيل الأساسية ليست في وجود الدولة الإسلامية، لأن هذه الدولة الجديدة لا تستطيع أن تشكل تهديدا إستراتيجياً، لكن الأزمة الإسرائيلية هي عدم قدرتها على التأثير إذ إنها ليست دولة أصيلة من دول المنطقة وبالتالي فإنها تفتقد لميزة التجانس التي تتمتع بها الدول الإقليمية غير العربية كتركيا وإيران، حيث أن كل من الدولتين تستطيعان أن تجدا لهما قبولا جماهيرياً لدى العرب إنطلاقاً من التجانس الديني، في حين أن إسرائيل لا تجد سوى العداء، وإذا كان الإقتتال السني_الشيعي قد ساهم في تراجع إظهار هذا العداء إلا أنه يبقى كامنا. فبالرغم من الحديث الإسرائيلي عن التعاون مع دول "سنية" إلا أن الطيران الإسرائيلي لم يستطع المشاركة في التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية.

إن عدم قدرة إسرائيل على التجانس مع المنطقة والتأثير في شعوبها ما يمكنها من لعب دور فاعل لا يعني أنها ستتكفئ إلى الداخل وتكتفي بسياسة بناء الجدران، بل سيدفعها إلى الإستمرار في سياسة التجزئة لإضعاف محيطها لأطول فترة ممكنة، حيث تعمل "إسرائيل بكل فاعلية على تكريس التجزئة في المنطقة

[1] جريدة الأخبار: http://al_akhbar.com/node/210434

وتسعى حثيثا نحو فرض وجودها باعتبارها الأداة التي تتحكم في هذه المنطقة بما يتلاءم ومفهوم الدولة القائد"[١]

الولايات المتحدة ومأزق الفوضى الخلاقة

تتركز مشكلة واشنطن في عبثية سياسة الدولة الإسلامية وطموحها التوسعي المعلن. حيث تشكل تهديداً لـــ"إستقرار" الدول المجاورة أي العراق وسوريا والأردن وتسهم بشكل جدي بتحويلهم إلى دول فاشلة، وبالتالي مصدر تهديد ليس فقط لأمن "إسرائيل" بل لأمن الولايات المتحدة أيضا، فنموذج الدولة الأفغانية الفاشلة وضرب أبراج التجارة مازال حاضراً في الذاكرة الأميركية. "لقد انتقلت الدولة الفاشلة من هامش إلى مركز المخاوف الأمنية الغربية. وحيثما كان يهتم المحللون الدفاعيون الأميركيون فقط بالقوى المتصارعة مثل الإتحاد السوفياتي والصين، فالآن حتى أضعف الدول تعتبر تهديداً محتملا"[٢]

لقد إرتكزت السياسة الأميركية على تحديد الخطوط الحمر التي تمنع القوى المتصارعة تجاوزها، وفق سياسة أميركية تقوم على تحييد إسرائيل عن الصراع الدائر، وإستدراج الروس والإيرانيين إلى مستنقعات الحراك العربي. ويعتبر الأكراد أحد أبرز الخطوط الحمر الأميركية في شمال المنطقة العربية (سوريا والعراق)، لم يصدر من الولايات المتحدة أي عمل يمكن له تحديد موقفها من الدولة الإسلامية، إلا بعد أن أقدمت الدولة الإسلامية على التوسع شمالا بإتجاه المناطق الكردية وتهديد محافظة أربيل في العراق حيث اقتحمت قوات الدولة في أواخر شهر حزيران/يونيو مدينة كركوك التي يتصارع عليها العرب والأكراد وتعتبر مدخلاً هاماً بإتجاه عمق المناطق الكردية_العراقية. ما دفع الولايات المتحدة إلى قيادة تحالف دولي ضد الدولة الإسلامية في بداية شهر آب/أغسطس وقد أعلن السكرتير الصحفي للبنتاغون جون كيربي أن "الدولة الإسلامية ستتكيف مع الضربات، وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى حلفاء أكفاء لمكافحة الدولة الإسلامية على الأرض"[٣].

---

[١] حسن، (عمر كامل)، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى، ص ٤٠٤.

[٢] روبرت آي.(روتبرغ)، وسيث د.(كابلان)، **كيف تحولت سوريا من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**، ترجمة: حازم نهار، مراجعة وتقديم د.رضوان زيادة،رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت، تشرين الأول/اوكتوبر ٢٠١٤، الطبعة الأولى، ص٢٤٦

[3] https://www.wilsoncenter.org/article/timeline_us_policy_isis [accessed 14/102017, 12:27pm]

إن إرتكاز السياسة الأميركية على العمليات الجوية ناجم أساساً عن عدم رغبة واشنطن في زج قواتها العسكرية في أرض المعركة بعد الخسائر التي منيت بها في العراق. وهذا السبب هو الذي دفعها إلى البحث عن حلفاء على الأرض. وبما أنها لا تريد إشراك إيران فقد استبعدت واشنطن القوى الشيعية، في حين أنها كانت قد خسرت ثقة زعماء العشائر السنة الذي شكلوا الصحوات في فترات سابقة ولم يحققوا أي مكتسب. فلم يبق أمام واشنطن سوى الأكراد الذين استطاعوا بدعم طائرات التحالف من طرد التنظيم من عدد من مناطق العراق وسوريا. لكن الخلافات القومية بين العرب والأكراد وتمدد الدولة في مناطق العشائر العربية حال دون القضاء عليها وهذا ما عبر عنه الرئيس الأميركي قائلا "نحن نحقق تقدما ولكننا لم نستطع القضاء على رأس التنظيم بعد، لقد حققنا جزء من أهدافنا كتقليص المقاتلين الأجانب المتدفقين من الخارج، لكن يجب علينا أن نجد شركاء سنة أكثر فعالية في العراق لنذهب إلى الهجوم بدل البقاء في الدفاع"[١].

كذلك تنظر واشنطن إلى الدولة الإسلامية من ناحية تأثيرها على أمن الطاقة، لأن الولايات المتحدة وإن كانت لا تعتمد على النفط العربي بشكل أساسي إلا أنها تريد المحافظة على هيمنتها على إمدادات النفط العربي بإتجاه أوروبا وبالتالي الحفاظ على هيمنتها على القارة العجوز عبر الإمساك بأكثر السلع حيوية للإقتصاد.

إن هذا الواقع يجعل من الحديث عن توجه الولايات المتحدة إلى الباسفيك وإهمالها للشرق الأوسط بمثابة خطأ إستراتيجي لأن هذه المنطقة ليست فقط مفتاح الهيمنة على أوروبا واليابان بل هي أيضا طوق جيوبوليتيكي يعزل الصين عن أوروبا وأفريقيا وهذه ما عبرت عنه هيلاري كلينتون صراحة. كذلك سيشكل النفط العربي ضغطا قويا على الإقتصاد الصيني ذلك أن "إرتفاع الإنتاج العالمي من النفط والغاز لا يزال غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد لاسيما في ظل إرتفاع معدلات النمو في دول صاعدة إقتصاديا خصوصا الهند والصين"[٢].

[1] Obama, Barack, interview with George Stephanopoulos on ABC's Good Morning America, 13November 2015: https://www.youtube.com/watch?v=xS3jady8bIc&feature=youtu.be

[٢] برونسكي، كاميلا، الطاقة والإقتصاد في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧، ص٣٣٣.

إن الإنخفاض الذي تشهده أسعار النفط لا يعبر عن إنخفاض حاد في الطلب عليه بقدر ما يعتبر خفض الأسعار بمثابة سلاح –ذو حدين_ تستخدمه المملكة السعودية بغية إضعاف الإقتصاد الإيراني وبكل الأحوال فإن الإستهلاك الصيني للنفط لا يتوقف على العملية الصناعية حيث "لا يعزى الإرتفاع في الطلب الصيني على النفط إلى توسع ونمو القطاع الإقتصادي فحسب، لكن أيضا إلى زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية"[١] كذلك يشكل العراق وسوريا طوقا حول مناطق النفوذ الجيوستراتيجي الأميركي في الخليج العربي ما يجعل من الصراع الدائر حول سوريا وفيها يمس المصالح القومية الأميركية.

مع ذلك فضلت واشنطن عدم الزج بقواتها في الحرب الدائرة وبالرغم من الإنتقادات التي طالت إدارة الرئيس أوباما إلا أن الولايات المتحدة اختارت العمل على إضعاف "الدولة" من خلال توجيه الضربات الجوية لها والبحث عن حليف سني قوي على الأرض، وإذا كان السنة العرب هم الحليف الأكثر فعالية لواشنطن إلا أنها لم تعد باستطاعتها جذبهم بعد أن فقدت ثقتهم خصوصا إثر النهاية المفاجئة للصحوات العراقية، وإذا كانت "الدولة" لم تنجح في جر الولايات المتحدة إلى معركة برية بعد إختراقها الخطوط الحمر الأميركية والدخول إلى المناطق الكردية إلا أن "الدولة" إستطاعت عبر الدعاية إجتذاب المزيد من المقاتلين السنة المعادين لأميركا إثر غارات التحالف الأميركي على مقار "الدولة" ومراكزها الحيوية.

لم يكن أمام الولايات المتحدة من خيار سوى اللجوء إلى الأكراد كحليف موضوعي وبالرغم من أن القوات الكردية إستطاعت لجم توسع الدولة الإسلامية بإتجاه المناطق الكردية إلا أن التحالف الأميركي الكردي يواجه معضلتين، الأولى عدم فعالية الأكراد الهجومية لأن عمق الدولة الإسلامية يتكون من العرب، والثاني القلق التركي من تصاعد قوة الأكراد ما يدفعها للعمل على إضعاف هذه القوة.

ومع وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب فإن السياسة الأميركية قد تشهد تغييراً، إلا أن الثابت يبقى الحفاظ على أمن الخليج والأمن الإسرائيلي. وستسعى الإدارة الأميركية إلى فرض سيطرتها على الحدود الشرقية والجنوبية بما يمكنها من تطويق النفوذ الإيراني في العراق وتأمين الحدود الشمالية لـــ"إسرائيل" والأردن.

[١] عبدالعاطي، عمر، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة_قطر، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

وفي هذا الإطار فإن الإدارة الجديدة تضع نصب عينيها إعادة إحياة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يجب أن يغطي أوسع مجال جغرافي يصل إلى حدود القوى الدولية الكبرى فـــ" الشرق الاوسط الأميركي يتاخم كل الاعداء المحتملين للولايات المتحدة. فهو يتاخم أوروبا من جهته الغربية، والصين من الشرقية وروسيا من الجهة الشمالية"[١]

وبذلك فإن الإدارة الأميركية تسعى إلى توسيع مناطق نفوذها لفرض المزيد من الضغط على أعدائها المحتملين، وإثبات قوتها مجدداً أمام العالم، وأمام الناخب الأميركي الذي وعده ترامب بإعادة إحياء عظمة الولايات المتحدة الأميركية.

تركيا: العودة إلى المجال الحيوي العثماني

شهدت تركيا تحولاً في سياستها الخارجية مع وصول الإسلاميين إلى موقع السلطة، حيث بدأوا بإعادة بوصلة السياسة الخارجية، وكانت المنطقة العربية إحدى المجالات التي ستحاول أنقرة فرض نفوذها عليها. فلم "تعد تركيا الآن مضطرة إلى التصرف داخل هذه المناطق بوصفها فاعلا إقليميا لا يراعي فقط كونه عضوا في حلف الناتو بل يراعي أيضا إستراتيجياته القومية"[٢]. ولقد أتى التوجه التركي نحو المنطقة العربية مترافقاً مع "التحولات السياسية الكبرى التي نتجت عقب تراجع القوة الأميركية في المنطقة، تبعا لتراجع دور القاطر العالمي الكبير، تقدمت الدول الإقليمية الكبرى، نسبة لموازين قوة الإقليم، لتملأ الفراغ الحاصل عن هذا التراجع الأميركي"[٣].

ولم تختلف الأهداف التركية عن الإيرانية في المنطقة العربية، ذلك أن كلاًّ من الدولتين تريدان تحقيق مصالحهما القومية وإثبات نفسيهما كلاعبين أساسيين في المنطقة خصوصا في لحظة عقد "التسوية" العربية_"الإسرائيلية" المحتملة إذ إن "إتخاذ تركيا لدور أكثر فعالية في عملية السلام، حتى ولو بصفة

[١] حسن، (عمر كامل)، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى، ص ٤٣٧.
[٢] _أوغلو، (أحمد داود)، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة جابر ثلجي، وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة_قطر، وبيروت_لبنان، ٢٠١٠، الطبعة الأولىص ٤٣٢.
[٣] النقاش، (أنيس)، **الكونفدرالية المشرقية صراع الهويات والسياسات**، شبكة أمان للدراسات والبحوث، مكتبة بيسان، بيروت ٢٠١٥، ط١ص ٣١١.

مراقب، بعد أن لم يكن لها أي دور في مراحلها الأولى إنما هو أمر من الأهمية بمكان ليس فقط في إطار تأثير تركيا الإقليمي، بل أيضا في إطار حساباتها الأمنية"[1]

واعتقدت أنقرة أن الإنتفاضة الشعبية في سوريا ستسير بنفس المنحى الذي سارت به الإنتفاضات الشعبية في سوريا ومصر وتؤدي إلى الإطاحة السريعة برأس النظام القائم، ووصول الإخوان المسلمين إلى رأس السلطة كما حدث مع حزب النهضة في تونس وجماعة الإخوان في مصر، الذي أشّر بشكل واضح إلى حجم شعبية الإخوان المسلمين في المنطقة العربية. وبما أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يتشارك في أسسه مع جماعة الإخوان المسلمين، أعتقد صانعو القرار التركي أن الإخوان في سوريا سيصلون سريعا إلى السلطة فـــ"ساندت تركيا جماعة الإخوان المسلمين المرتبطة مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في البلاد لبعض الوقت، فقد كانت للمجموعتين أصول مشتركة في الإسلام السياسي،[...]، لكن تركيا استاءت في نهاية الأمر من عجز الإخوان عن تحقيق أي نجاح يذكر، ونقلت دعمها إلى الثوار الأكثر تشددا"[2]

لقد دفعت التطورات على الساحة السورية تركيا إلى إختبار سياسات أخرى تعتمد على دعم الجماعات الإسلامية الأكثر تشددا بدلا من جماعة الإخوان المسلمين وتحولت إلى محرض أساسي للقوى الإسلامية المسلحة بمواجهة الحكومة في دمشق وسمحت "بعبور الأسلحة والجهاديين المتطوعين، الذين يحتمل أن العديد منهم إنتحاريون محتملون وذلك عبر حدودها التي تمتد ٥١٠ أميال مع سوريا"[3] . ومن هذا الجانب يمكن النظر إلى الدولة الإسلامية كأداة تستخدمها أنقرة لإضعاف النفوذ الإيراني وإستنزافه. من جهة أخرى اصطدمت أنقرة بعودة المسألة الكردية بشكل قوي حيث أستغل الأكراد انهيار الدولة المركزية في العراق وشكلوا كيانهم شبه المستقل كما وعملوا على بناء كيان مستقل في سوريا. هذه الحركة الإنفصالية الكردية التي ضربت المنطقة العربية شكلت تهديدا للأمن القومي التركي حيث تشكل الكيانات الكردية في العراق وسوريا عمقا جيواستراتيجيا لأكراد تركيا ما هدد وحدة الأراضي التركية.

---

[1] أوغلو، (أحمد داود)، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، م.س، ص٤٣٧.

[2] إرليخ، (ريز)، تقديم نعوم تشومسكي، **داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى. ص٣٠٩.

[3] كوكبرن، باتريك، داعش عودة الجهاديين، م.س ص٥٠

إن تصاعد القوة الكردية المدعومة أميركا والتي غضت دمشق نظرها عنها لم تدع مجالاً أمام تركيا سوى التعويل أيضا على الدولة الإسلامية بإعتبارها العصا الغليظة التي تلجم القوة الكردية في ظل ضعف الفصائل المدعومة تركيا. ولا يقتصر الطموح التركي على تحقيق هيمنة سياسية وعسكرية على سوريا وإضعاف الدور الإيراني في منطقة شرق المتوسط بل يمتد لجعل تركيا محورا جيوستراتيجيا في منطقة مفصلية تربط آسيا وأوروبا وتصل إلى أفريقيا وهذا ما عبر عنه أحمد داوود أوغلو في كتابه تركيا والموقع والإستراتيجي هذا الطموح التركي دفع صانع القرار في أنقرة إلى تبني سياسات لا تتناسب بالضرورة مع الحلفاء الأساسيين ذلك أن تركيا تدرك أن "توسيع حيزها وتحولها من دولة هامشية لا قيمة لها على أطراف القارات، كما يرى صموئيل هنتغنتون، إلى دولة مهمة من الناحية الجيو_سياسية ذات محور مركزي تدور حوله دول أخرى [...] ما يعني أنه لا يتعين عليها الاستمرار في صياغة استراتيجياتها بما يتوافق مع الاستراتيجية لحلفائها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية"[1]

الدعم التركي للدولة الإسلامية كان محكوماً بالتوقف بسبب الضغوطات السعودية على واشنطن لإنهاء الدولة الإسلامية وإعتماد الأميركيين على الأكراد لمواجهتها ميدانياً على الأرض بالإضافة إلى شن طيران التحالف غارات جوية إستهدفت المنشآت والمرافق الحيوية التي تسيطر عليها الدولة. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن الدولة الإسلامية لم تكن تعبر عن نفوذ تركي، بقدر ما هي وسيلة لإضعاف النفوذ الإيراني، ما دفع تركيا إلى إعادة ترتيب إستراتيجياتها وتوجيه دعمها إلى الفصائل الأقل تشددا وإغلاق المعابر بوجه الدولة الإسلامية التي حاولت ثني أنقرة عن قرارها عبر تبنيها عملية عسكرية إستهدفت مدنيين في تركيا. ولم تستطع هذه العمليات ردع تركيا بل على العكس من ذلك شنت حملة عسكرية في الشمال السوري لطرد الدولة الإسلامية وتثبيت نفوذها شمال سوريا بعد أن كانت قد أدخلت قواتها إلى الموصل في العراق.

روسيا: تثبيت مواقع استراتيجية في المياه الدافئة

[1] حسن، عمر كامل، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى، ص ٤١٩.

ثلاث ملاحظات أساسية يمكن رصدها في سياق التدخل الروسي في سوريا. أولى هذه الملاحظات هي تأخر روسيا في التدخل حيث انتظرت ما يقارب العام على إعلان دولة الخلافة الإسلامية (الدولة الإسلامية) وعلى إطلاق حملة التحالف الدولي بقيادة أميركية. كذلك من الملاحظ أن روسيا عمدت إلى إستعراض قوتها العسكرية بشكل واسع وملفت. أما الملاحظة الثالثة فهي أن التدخل العسكري الروسي في سوريا هو التدخل الأول لموسكو خارج بلدان الإتحاد السوفياتي السابق.

لقد أتى التدخل الروسي في ظل ظروف دولية جديدة، عنوانها الأبرز تراجع القوة الأميركية بالرغم من بقاء الولايات المتحدة في الموقع الأقوى. وكان التدخل الروسي إستعراضياً بشكل مبالغ فاستعرضت روسيا طيران سوخوي ٣٥ رغم أن المجموعات الإسلامية لا تمتلك أسلحة تهدد الطيران الحربي، كذلك قامت بوارج حربية روسية متمركزة في بحر قزوين بقصف مواقع تابعة للدولة الإسلامية في سوريا وفي هذا السياق "قال بوتين إن تنفيذ عمليات الرماية هذه عبر مسافة نحو ١٥٠٠ كلم باستخدام أسلحة عالية الدقة ونجاح جميع الغارات، يدل على مستوى التأهيل الرفيع للعسكريين والاستعداد العالي لمؤسسات التصنيع العسكري."[١]

إن تاريخ روسيا مع الحركات الإسلامية يظهر حجم الصدام ما بينهما، فقد خاضت موسكو الإتحاد السوفياتي حرباً ضروساً مع هذه الحركات في أفغانستان قبل أن تفتح موسكو (روسيا الإتحادية) حرباً مع الحركات الإسلامية الشيشانية.

ربما يشكل هذا التاريخ سبباً للاعتقاد أن من أحد الأسباب التي دفعت موسكو لشن حربها على الدولة الإسلامية هو تخوفها من الحركات الإسلامية، لكن روسيا لا تعاني من تهديد إسلامي حقيقي، فالمسلمون الروس ينتشرون في الشيشان وحوض الفولغا والأورال "والسلفيين في حوض الفولغا والأورال لم يكونوا نشطاء. فمجال أنشطتهم محدودة وهم أقل شعبية من أقرانهم في شمال القوقاز"[٢]. بالإضافة إلى ذلك فإن التجربة الشيشانية "أظهرت فشلا واضحا للإسلامين في إقامة نظام قابل للحياة قادر على تلبية متطلبات الجماهير المحلية أو أن يكون نموذجا لمناطق إسلامية أخرى في الإتحاد الفدرالي الروسي. وكان لفشل

[1] موقع روسيا اليوم: سفن روسية تقصف مواقع داعش بسوريا بـ٢٦ صاروخا من بحر قزوين https://arabic.rt.com/news/796168سوريا_ضربات_قزوينداعش/ [accessed 14/102017, 12:27pm]

[2] Malaenko, Islam in Russia, p341

الإسلاميين في الشيشان أثر منبه لمناطق إسلامية أخرى في القوقاز، وقد ساعد في الواقع على تدعيم الحكومات المدنية (غير الدينية)"[1]

لقد استغلت موسكو وجود الدولة الإسلامية لتبرر تدخلها كشريك دولي في الحرب على الإرهاب ولكن مسار المعارك يوضح أن العمليات العسكرية الروسية تأتي في سياق تدعيم موقف الرئيس السوري بشار الأسد، على إعتبار أنه البديل الوحيد عن الجماعات الإسلامية. وما يدفع بهذا الاتجاه توقيت التدخل المتأخر الذي أتى بعد طلب طهران ودمشق من موسكو التدخل منعا لإنهيار رأس النظام السوري.

وبذلك فإن الدولة الإسلامية لم تكن ضمن المهددات الأساسية للأمن القومي الروسي، بل التوغل الأميركي في دول الإتحاد السوفياتي السابق كأوكرانيا وجورجيا. وفي هذا السياق فإن التدخل الروسي في سوريا يأتي ضمن سياق إعادة تموضع خطوط الدفاع الروسية، في مواجهة القضم الأميركي المستمر لمناطق النفوذ الروسي.

وتشير الخريطة العسكرية التي قامت روسيا بتثبيت النظام السوري فيها بشكل أساسي في مناطق الساحل وحلب ودمشق، حيث لا تتواجد الدولة الإسلامية بل فصائل إسلامية سورية، وتحاول موسكو تجنب الخوض في معارك مكلفة وليس لها أي أثر، والجدير ذكره هنا أن الفصائل وصلت إلى كاراج العباسيين* في دمشق إثر هجوم نفذته من الغوطة المحاصرة من قبل قوات النظام ومع ذلك لم يتحرك سلاح الجو الروسي لدعم تقدم القوات الحكومية لإنهاء وجود الفصائل في الغوطة.

لقد أوضح التدخل الروسي في سوريا أن السياسة الخارجية الروسية قلصت إعتمادها على القوات العسكرية لفرض سيطرتها ونفوذها كما كانت خلال الحرب الباردة، وخصوصا التجربة الأفغانية، وانتقلت بدلاً من ذلك إلى الإستخدام المحدود للقوة بما يضمن المصالح الإقتصادية واستمراريتها حيث أن "المصالح

[1] راي (تاكية)، ونيكولاس (غفوسديف)، **نشوء الإسلام الراديكالي وانهياره**، لا مترجم، دار الساقي، طبعة أولى بيروت ٢٠٠٥، ص ٢١٢.

*في ٢٠١٧/٣/٢١ شنت فصائل إسلامية مسلحة هجوما مباغتا على العاصمة واستطاعت السيطرة لأيام عدة على كاراج العباسيين أحد الأحياء المهمة في العاصمة السورية، وكان الهدف من هذه السيطرة المؤقتة تسهيل عملية وصل حي جوبر، بحي القابون المحاصر من قبل القوات الحكومية في الغوطة الشرقية

الإقتصادية والمالية أخذت تشكل الأساس الأول الذي سوف تستند وتقوم عليه روسيا في إستعادة قدراتها بوصفها قوة عالمية"[1].

إن الهم الأساسي لدى روسيا هو الحفاظ على هيمنتها على تصدير الغاز إلى أوروبا ومع الإكتشافات الحديثة لآبار النفط والغاز في شرق المتوسط كان لا بد لموسكو أن تسعى جاهدة لمنع وقوع هذه الآبار تحت هيمنة أعداء محتملين ولذلك فإن موسكو لم تأت إلى سوريا بقاعدة حميميم العسكرية فحسب بل أيضا أتت مصحوبة بشركات التنقيب عن النفط والغاز.

السعودية: تحول مصدر الشرعية إلى مصدر تهديد

لم يشكل الحراك العربي منذ إنطلاقته وضعاً مريحاً للمملكة السعودية، إذ إن كل ما يخرج من رحم هذا الحراك يشكل تهديدا لها. وسواء خرجت حركات القوى اليسارية، أم خرجت القوى الإسلامية الإخوانية فإن المملكة الطامحة إلى قيادة العرب ستصطدم بعائق قد يشكل تحدياً لها أكبر بكثير من التحدي الذي واجهته خلال ستينيات القرن المنصرم.

الخوف السعودي من الحراك العربي لا يقف فقط عند الحذر من صعود اليساريين أو الإخوانيين، بل ربما الخوف من صعود السلفيين أنفسهم. ذلك أن التصور بأن السعودية تهيمن على التيار السلفي تصور غير دقيق نتيجة الاختلافات والتباينات بين علماء هذا التيار فعلى سبيل المثال طعن الشيخ ناصر الدين الألباني في محمد عبد الوهاب " فشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لم يكن كابن تيمية في الإحاطة والتحقيق في كثير من العلوم وبخاصة منها علم الحديث"[2]. من المعلوم أن المذهب السلفي يعتمد بشكل جوهري على الحديث. لقد فتح الألباني، دون قصد ربما في إنتقاده للسلفية التقليدية الوهابية، الباب أمام ظهور تيارات سلفية تدخل مباشرة في السياسة وتطعن في الشرعية السياسية لآل سعود، ويعبر إحتلال الحرم المكي بقياد جهيمان العتيبي أحد أبرز تجليات هذا التيار.

[1] حسن، (عمر كامل)، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى، ص٤٥٣.

[2] تسجيل صوتي للألباني
http://ia802704.us.archive.org/19/items/Albani_Fatwa_853/Albani_236.mp3 [accessed 14/102017, 12:27pm]

إن المملكة السعودية راعية السلفية الأولى في العالم تخوض حرباً قديمة، ومستمرة ضد تيار سلفي وهابي فإذا "كانت الوهابية الأصلية صالحة لصنع دولة، لكنها تتحول في مرحلة لاحقة إلى نقيضها حين يراد لهذه الدولة السير وفق طريق الدولة وليس الدعوة"[1] هذا ما أدى إلى إنتاج نوع من "السلفية الثورية" الداعية للإطاحة بالحكام "البغاة" عن طريق الكفاح المسلح. وفي حين لا تزال المملكة متمسكة بالتيار السلفي التقليدي الذي يحرم الثورة ويمنح الشرعية للأسرة المالكة فإن جزءاً كبيراً من الشباب السعودي بدأ بالإنجذاب نحو "السلفية الثورية".

ومن هذه المنطلق تنظر المملكة السعودية إلى الدولة الإسلامية كتهديد وجودي، وإن كانت المملكة تدعم الحركات السلفية وتعززها فهذا لا يعني أنها تدعم أي حركة إسلامية. بل تعتمد على الأيديولوجيا الإسلامية لتثبيت شرعيتها الدينية، وبالتالي فإن الحركات الإسلامية المدعومة سعودياً يجب أن تبقى في الفلك السعودي ومروجة لشرعية الملك، ووفق هذا التصور فإن أي حركة إسلامية تصل إلى السلطة تشكل تهديداً محتملاً للمملكة ولنفوذها. وربما لهذا السبب كانت المملكة رأس حربة في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين بعد أن تبوأ الإخواني محمد مرسي سدة الرئاسة في مصر.

إن الدولة الإسلامية ليست نتاج أي حركة إسلامية بقدر ما هي نتاج الحركة السلفية التي عانت منها المملكة السعودية ابتداء من حادثة إحتلال الحرم المكي، مروراً بالمواجهات بين المملكة وتنظيم القاعدة التي امتدت من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٦، حيث تعرضت المملكة لسلسلة من الهجمات العسكرية خصوصا في العام ٢٠٠٣، وصولا إلى الدولة الإسلامية. ويعبر حجم الإنفاق الحكومي على الأمن مدى إستشعار قيادة المملكة لخطر تنامي الحركات الجهادية السنية التي تشكل تهديداً إستراتيجياً لأمنها حيث "بلغت الموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب مقادير ضخمة؛ إذ بلغت موازنة الأمن الإجمالية ٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، و١٠ مليارات دولار في العام ٢٠٠٥، و١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦"[2]

[1] ابراهيم، (فؤاد)، **داعش من النجدي إلى البغدادي**، م.س ص٤٧.
[2] هايغهمر، (توماس)، ترجمة أمين الأيوبي، **الجهاد في السعودية قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، الطبعة الأولى ص٢٣٥.

وإذا كانت المملكة السعودية إستطاعت إضعاف القاعدة داخل أراضيها، إلا أن الدولة الإسلامية إستخلصت العبر من هذه الحرب، وبنت إستراتيجيتها في مواجهة المملكة بناء على تقييمها لسير الحرب على المستويات كافة.

لقد كان الإعلام أحد أبرز الوسائل التي استخدمتها المملكة لمواجهة تنظيم القاعدة، لكن الدولة الإسلامية تجيد أيضا لعبة الإعلام، ولعل العملية العسكرية التي استهدفت مسجد القطيف(الشيعي) في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ بعملية إنتحارية، حيث استغلت "الدولة الإسلامية" إستنكار الأجهزة الحكومية السعودية للعملية وزيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف لأسر الضحايا لتصوير المملكة بموقع الدفاع عن الشيعة بما يتناقض مع أدبيات الحركات السلفية والوهابية ما يؤدي إلى جذب المزيد من السلفيين المتشددين إلى الدولة الإسلامية وتمردهم على المملكة. ويمكن القول أن قرار المملكة بإعدام الشيخ الشيعي نمر النمر إنما يأتي في سياق الرد على الدعاية التي تروجها الدولة الإسلامية بأن المملكة تمارس "النفاق" عبر الإنقلاب على الأسس السلفية والوهابية وتحمي الشيعة.

بالإضافة إلى الحملات الإعلامية تواجه المملكة تحديا لجهة إستنزاف القوة الشبابية لصالح الدولة الإسلامية، حيث "إن عدد السعوديين الذين يشاركون الآن في تنظيم «الدولة الإسلامية» أكبر مما كان عليه في تنظيم «القاعدة في المملكة العربية السعودية» في أوائل العقد الماضي وحتى منتصفه"[1].

هذه الأسباب تجعل من الدولة الإسلامية العدو اللدود للمملكة وتصبح الرياض في أمس الحاجة للقضاء على التنظيم وتصفيته، ذلك أنه لا يشكل تهديداً إستراتيجياً لأمن المملكة فحسب، فضلا عن تراكم خبرات الجماعات الجهادية، بل لأن الدولة الإسلامية تعتمد نفس السلاح الأيديولوجي الذي تعتمده المملكة وهذا ما يضع الرياض في مأزق حقيقي.

إن أزمة المملكة العربية السعودية تكمن في أن العقيدة الوهابية التي قامت على أساسها وأخذت شرعيتها منها أصبحت اليوم تشكل تهديداً صريحاً للعرش السعودي، ما يضع المملكة في موقف يجبرها على الإستمرار في الترويج الأيديولوجي للعقيدة الوهابية للحفاظ على مصدر شرعيتها، وهي بالتالي لا تستطيع

[1] http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy_analysis/view/the_islamic_states_saudi_chess_match [accessed 14/102017, 12:27pm]

التخلي عن هذه العقيدة لأنها وفي حال حصل ذلك ستواجه صداماً مع العشائر المتحالفة معها والمتمسكة بالعقيدة الوهابية من جهة، وستسمح بتنامي قوة جماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى.

إن المملكة مضطرة أن تحشد كل الطاقات والإمكانيات وإستخدام العنف المفرط لمواجهة كل ما ينتج عن هذه العقيدة، لما تشكله من خطر يتهددها، والذي يشكل تأثيراً أكبر بكثير من الخطر الإيراني.

إيران: الحراك العربي من الصحوة الإسلامية إلى المؤامرة الكونية

نظرت إيران كغيرها من الدول إلى مصالحها القومية كأساس في إدارة سياساتها الخارجية. وتعرضت طهران لإهتزازة سياسية جراء الحراك الذي ضرب سوريا، وجراء نتائجه وتداعياته، خصوصا أن سوريا تشكل حجر الزاوية لدى طهران الساعية لخلق نفوذ إقليمي يستند إلى تحالف يمتد من بغداد، بعد الغزو الأميركي، وصولا إلى غزة ويمر عبر دمشق وحزب الله اللبناني الذي يتمتع بحيثية شعبية وسياسية وعسكرية وازنة في لبنان لا يمكن تجاوزها في القرارات الكبرى.

وبالرغم من متانة العلاقة الإيرانية السورية، وأهمية سوريا كمنفذ بري إلى لبنان حيث حزب الله اللبناني، إلا أن العراق يشكل بعدا أكثر أهمية واستراتيجية لطهران "إذ يشترك العراق مع إيران بحدود برية تصل إلى ١٣٠٠كم، وبضوء مزايا الموقع العراقي السالفة الذكر فإن هذا يشكل عمقا استراتيجيا طبيعيا لإيران"[١]

وإذا كان العراق يشكل العمق الإستراتيجي لإيران فإن سوريا تشكل حجر الزاوية في سياسة الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وفي الواقع فإن الموقع السوري يجعل من الهيمنة على دمشق بمثابة مقدمة للهيمنة على مجمل المشرق العربي.

وتمثل "سوريا لإيران خط الدفاع الأول الذي ينبغي إسناده لعرقلة حصول أية تسوية للصراع على حساب دورها الإقليمي في المنطقة"[٢].

---

[١] **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**،م.س، ص ٣٣٢

[٢] الحسيني، (محمد صادق)، **القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية**، ندوة العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت٢٠٠٠، ط١، ص٦٥٢.

ولا تقتصر أهمية التحالف الإيراني السوري على طهران في خسارة سوريا لصالح المحيط الإقليمي العربي الذي أثبت جهوزيته وسوريا لعقد إتفاق "سلام" عربي_إسرائيلي بعد مبادرة بيروت عام ٢٠٠٢ التي أطلقها العاهل السعودي في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بيروت. بل تمتد أيضا إلى الخوف على حزب الله اللبناني ومستقبله الذي يشكل "جدار إقليمي للإيرانيين فإذا ما خرجت سوريا جسر الربط الوحيد مع الحزب، فهذا يعني إضعاف قوة الحزب عسكريا وبالتالي سيخسر الإيرانيون ورقة ضغط قوية على "إسرائيل" والولايات المتحدة"[١]

وبذلك يمكن فهم أسباب زج حزب الله في أتون الحرب السورية لأن هذه المعركة التي فرضت عليه هي بالنسبة لقيادة حزب الله معركة حياة أو موت، وبالرغم من أن إمكانيات الإمداد تبقى متاحة من خلال المرافئ البحرية والجوية إلا أن خروج سوريا من هذا المحور سيشكل بداية حصار قاسي لحزب الله ينتهي بالإطاحة بقوته العسكرية والشعبية عبر الحصار الإقتصادي والسياسي والإستنزاف العسكري لموارده المادية والبشرية.

لقد تشكلت الدولة الإسلامية وقامت بين حدود الدولتين العراقية والسورية وباتت "تعمل في البلدين كما لو أنهما بلد واحد"[٢] وشكلت فاصلا بين مناطق النفوذ الإيرانية (العراق وسوريا). كما شكلت تهديداً للعاصمة العراقية بغداد وتمددت جنوب سوريا واقتربت من دمشق بعد أن وصلت قواتها إلى سحم الجولان ما جعل منها تهديداً إستراتيجياً ليس لمناطق النفوذ في العراق وسوريا، بل إن إقترابها من الحدود الشرقية للبنانية سيشكل تهديدا بالغ الخطورة لحزب الله خصوصا من بوابة البقاع الأوسط ذي الأغلبية السنية الفقيرة والمتعطشة للتغيير.

وبالرغم من حجم توسع الدولة الإسلامية إلا أنها لا يمكن لها أن تكون قوة تهديد حقيقية ذلك لأنها تعتمد في العراق على المناطق السنية التي شكلت بيئة حاضنة لها و"رغم وحشية مقاتلي داعش فإن الكثيرين من أهل الموصل يفضلونهم على قوات حكومة المالكي الشيعية"[٣] في حين أنها تسيطر على الصحراء السورية وفشلت في جذب الجمهور السوري لتحويلة إلى بيئة حاضنة له نتيجة وجود حركات إسلامية ذات غالبية

[١] **المجالات الحيوية الشرق أوسطية**،م.س، ص٣٥٩.
[٢] كوبكرن، (باتريك)، **داعش عودة الجهاديين**،م.س ص٥٠.
[٣] م.ن، ص ٥٣.

سورية قادرة على إستقطاب الشارع السوري. بالإضافة إلى الدور الأميركي في لجم الطموح التوسعي للدولة، والدور السعودي الساعي إلى القضاء على هذه الدولة.

كذلك تسعى إيران إلى الحفاظ على التواصل الجغرافي بين العراق وسوريا لضمان تنفيذ إتفاقية وقعتها الحكومات الثلاث (طهران، وبغداد، ودمشق) لمد أنابيب غاز من إيران إلى شواطئ المتوسط عبر العراق وسوريا حيث يقدر حجم ضخ الغاز الإيراني بـــ١١٠ ملايين متر مكعب يوميا[١]

المبحث الثاني: إقتتال الفصائل السنية في سوريا ومصير الدولة الإسلامية

تركز وسائل الإعلام العربية والغربية على السواء على تصوير العلاقة بين السنة والشيعة باعتبارها علاقة صراع، في حين تدفع القوى الإسلامية هذا التصور الصراعي إلى مستوى عقدي سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. ويعود هذا الدفع إلى شد العصب الديني وتوظيفه بشكل واسع لإستقطاب جمهور "المؤمنين" إلى المعركة، فمن شعار لن تسبى زينب مرتين إلى تحريض السنة على الشيعة بإعتبارهم "روافض" يسبون صحابة نبي الإسلام محمد، ليصبح الإحتقان الطائفي بذلك على أشده.

مما لا شك فيها أن الإقتتال الدائر يبرز بشكل كبير الحرب الأهلية بين السنة والشيعة. لكن هل يعني ذلك أن الحرب في جوهرها حرب بين السنة والشيعة؟ إن إستبعاد فرضية تنحو إلى إعتبار أن الاختلاف السني الشيعي هو من الأسباب الأساسية للمعارك يعبر عن سوء تقدير وفهم لحجم الصدام وتداعياته بين السنة على مختلف تفرعاتهم والشيعة على مختلف تفرعاتهم.

"إن الحروب بين المسلمين أنفسهم، كانت هي السمة العامة والطاغية عبر تاريخ المنطقة منذ ظهور الإسلام"[٢]. جذور هذا الصدام عميقة التاريخ العربي_الإسلامي خصوصا في الصدام الحاصل بين العباسيين السنة من جهة والفاطميين الشيعة من جهة أخرى. كذلك في التاريخ الإسلامي بين الصفويين الشيعة من جهة والطورانيين (الأتراك) السنة من جهة أخرى.

---

[1] عربيBBCاتفاق ايراني عراقي سوري لمد انبوب لنقل الغاز الى المتوسط، موقع
http://www.bbc.com/arabic/business/2011/07/110724_iraq_iran_syria_gas.shtml [accessed: 10/7/2017, 3:44 P.M]

[٢] النقاش، (أنيس)، **الكونفدرالية المشرقية صراع الهويات والسياسات**، شبكة أمان للدراسات والبحوث، مكتبة بيسان، بيروت ٢٠١٥، ط١، ص٤١٢.

وإذا كان الصدام التاريخي بين المذهبين قائم على أساس مصلحي وحاجة كل دولة من هذه الدول لفرض نفوذها، إلا أن هذا الصدام ترك ندوباً عميقة في العلاقات الإسلامية_الإسلامية، هذه الندوب تحولت إلى جراح مفتوحة بفعل إعادة إنتاج نفس أدبيات التنافس الإقليمي وبالتالي إستخدام الدين كأداة لفرض النفوذ الإقليمي لهذه الدولة أو تلك.

ومع الأفول الكلي لنجم القومية العربية وسطوع نجم الإسلام السياسي أعادت القوى الإقليمية الفاعلة تركيب تنافسها الإقليمي على خطوط الصدع المذهبية. حيث "تلعب كل من الرياض وطهران لعبة توازن القوى. إنهما تستخدمان الطائفية في تلك اللعبة. إلا أن دوافعهما ليست نزاعات دينية تعود لقرون من الزمن ولكن مجرد سباق على النفوذ الإقليمي"[١]

وكما شهد التاريخ العربي_الإسلامي صدامات بين السنة والشيعة، فهو قد شهد أيضا صدامات بين السنة أنفسهم. فعلى سبيل المثال لا ينظر السلفيون إلى الأشاعرة كأهل سنة وجماعة بل هم "أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث."[٢] ويكفي أن نذكر الصراع بين أهل الرأي وأهل الحديث لتبيان حجم الصراعات بين القوى السنية نفسها. إن هذ الصراعات لم تكن نتاج رياضة فكرية أنتجت تيارات متنوعة بقدر ما كانت إستجابة لمواقف الجماعات المنخرطة في العمل السياسي سواء من موقع المدافع عن السلطة أو المعارض لها.

البعد الوطني في الصراع السني–السني

إضافة إلى الأسباب الدينية والصراعات التاريخية لعب ترسيخ الدولة القطرية دوراً في خلق عنصر جديد في الإنقسامات السنية_السنية فالمسألة لم تبدأ بالصراع بين أبو بكر البغدادي العراقي وأبو محمد الجولاني السوري، وأيمن الظواهري المصري. بل يمكن تلمسها في الحركة الإسلامية الجزائرية إذ إن "إنتصار الحركات الإسلاموية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، لن يؤدي إلى وحدة الحركة الإسلامية، بل

[١] غوس، (غروغوري)، **ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز، الدوحة، رقم ١١، يوليو ٢٠١٤، ص٥

[2] http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=209659 [accessed 14/102017, 12:27pm]

على العكس، سوف يؤدي ذلك إلى بروز "النزاعات الإسلاموية القومية"[1] . لقد بات واضحا وجليا أن الدولة الإسلامية تركز على العنصر العراقي في الحكم، وتستبعد العناصر الأخرى، بل إن الدولة الإسلامية لم تتردد في الإنقلاب على تنظيم القاعدة والعمل على الإطاحة، "شرعيا"، بالمصري أيمن الظواهري، مقابل فرض خليفة عراقي للمسلمين هو أبو بكر البغدادي.

وبذلك فإن الصراع بين الدولة والنصرة يضمر في ذاته ما هو أبعد من صراع هيمنة، إنه يعبر عن بعد يمكن تسميته بالـــ"وطني" حيث الدولة امتازت منذ بدايتها بالتركيز على العنصر العراقي، وعمدت إلى إبعاد العناصر غير العراقية عن مناصب القيادة الفعلية، وذهبت أبعد من ذلك من خلال إستبعاد رمز السلفية الثورية أسامة بن لادن حيث أن "إعلان الدولة لم تُستأمر به القاعدة ولم تُستشر أصلا"[2]. وتغلغلت القيادات العراقية في جسم الدولة الإسلامية في عهد أبي بكر البغدادي الذي سعى عضو قيادة فرقة حزب البعث في السجون العراقية في عهد صدام حسين العقيد سمير الخلفاوي المعروف بـــ"الحجي بكر" إلى إيصاله لرأس التنظيم.

وشهد عهد البغدادي "إنضمام العشرات من الألوية والعمداء في الجيش العراقي المنحل إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وكان لهؤلاء الدور الأكبر في رسم الإستراتيجيات العسكرية للتنظيم، كذلك فإنهم تمكنوا من السيطرة على مجلس شورى المجاهدين، وأصبح لهم اليد الطولى في القرارات التي يتخذها زعيم التنظيم"[3].

إن الدولة الإسلامية المنبثقه من رحمي التنظيم القاعدي من جهة والجيش العراقي المنحل من جهة أخرى، ليست فقط نتاج التغلغل العميق للقوى الإسلامية في النسيج المجتمعي العراقي بل هي أيضا وبشكل جوهري نتاج الدولة الوطنية العميقة القائمة على أسس عسكريتارية.

والحالة الإسلامية العراقية التي تعبر عنها الدولة الإسلامية ليست إستثناء، فجبهة النصرة بقيادة زعيمها السوري أسامة العبسي الواحدي والمكنى بأبي محمد الجولاني لم توفر فرصة الإنشقاق عن تنظيم القاعدة فأعلن في إصدار مرئي فك إرتباط النصرة بتنظيم القاعدة، مبررا أن فك الإرتباط أتى "إنطلاقا من

---

[1] أوليفه روا، تجربة الإسلام السياسي، م.س، ص٣٣.
[2] علوش، (محمد)، **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، م.س، ص١٥٤.
[3] علوش، (محمد)، **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص١٥٨.

مسؤوليتنا في النظر لمصالح أهل الشام وجهادهم وتخفيفا للأعباء عنهم بما لا يخل بثابت من ثوابت الدين وضرورة الحفاظ على الجهاد الشامي وحمايته والإستمرار فيه بكافة الوسائل الشرعية الممكنة والمعينة على تذلك، وتقريبا للفصائل المجاهدة وأملا في تكوين جسم موحد يقوم على الشورى يجمع شمل أهل الشام ويحرر أرضهم وينصر دينهم.."[1].

وفي سياق عرض الجولاني لذرائع الإنفصال عن القاعدة، يشير إلى أن هذا الإنفصال أتى لتوحيد الفصائل ما يعني أن بقية الفصائل السنية التي تحارب الدولة الإسلامية، هي أيضا معارضة لتنظيم القاعدة، أو على أقل تقدير تعتبرها عقبة أمام وحدة الفصائل. أما الملفت في التبريرات التي قدمها الجولاني هو التذرع بالتركيز على الجهاد الشامي، ليتناقض كلياً مع الفكر العالمي أو الأممي للحركة الإسلامية الجهادية. لقد بدا واضحاً أن الجولاني يريد تعزيز موقعه في سوريا دون غيرها ليخرج نفسه بذلك ليس من بيعة تنظيم القاعدة بل من مجال الجهاد العالمي.

وبالرغم من أن تنظيم القاعدة لم يصدر أي موقف من إنفصال الجولاني عنه إلا أن ذلك يبرره خسارة التنظيم لكل قوته في العراق وسوريا، حيث كانت جبهة النصرة آخر القوات التابعة له*. ومع إنفصال النصرة لم يبق للقاعدة أي قوة تحارب بها، وصار الأفضل لها حفاظاً على ماء الوجه عدم التعليق على خطاب الإنفصال.

وإذا كان تنظيم القاعدة لم يصدر موقفه بعد الإنفصال إلا أنه كان أطلقه بالفعل قبل الإنفصال بشهرين في إصدار صوتي لزعيم القاعدة الشيخ أيمن الظواهري، إذ كان عنوان الإصدار "إنفروا للشام" بحد ذاته تأكيد على تمسك التنظيم بسوريا إلا أن كلام الظواهري قطع الشك باليقين لجهة رفضه لفكرة الإنفصال حين سأل قادة النصرة "هل سيرضى أكابر المجرمين عن جبهة النصرة لو فارقت القاعدة، أم سيلزمونها بالجلوس على مائدة القتلة المجرمين، ثم يلزمونها بالإذعان لإتفاقية الذل والمهانة، ثم بالرضوخ لحكومات الفساد والتبعية، ثم بالدخول في لعبة الديمقراطية العفنة..."[2]

[1] كلمة زعيم فتح الشام أبو محمد الجولاني: https://www.youtube.com/watch?v=s_9aqT0yg2o

*يعتبر الحزب الإسلامي التركستاني من القوى المبايعة للقاعدة لكنه لا يشكل قوى يعتد بها في سوريا

[2] كلمة أيمن الظواهري، إصدار إنفروا للشام: https://www.youtube.com/watch?v=FLvolOy7zLU

ولم يتأخر الظواهري في الإجابة عن هذه الأسئلة إذ سارع إلى تلاوة الآية رقم ١٢٠ من سورة البقرة "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من اللّه من ولي ولا نصير". ليضع الظواهري بذلك، إنفصال النصرة عن تنظيم القاعدة وإستنادا إلى النص القرآني بمثابة اتباع "الباطل" الذي سيقود إلى الهزيمة.

وإذا كان الخلاف بين القاعدة والدولة الإسلامية "يدور على مسألة إعلان الدولة في العراق والشام وضم النصرة، ثم على توقيت إعلان الخلافة وإجراءاتها، وهو تحلل من احتكار الظواهري لقيادة الجهاد العالمي"[١] فأيضا تحلل جبهة النصرة من بيعتها لتنظيم القاعدة يندرج في هذا الإطار وبذلك فإن تنظيم القاعدة واجه خلال هذه المرحلة أشرس تحدياته التي لم تكن بمواجهة القوى غير الإسلامية سواء الأنظمة أو "الكفار الصليبيين" بل إن المواجهة كانت مع الإسلاميين السنة أنفسهم وإذا كان أفق التمرد على تنظيم القاعدة محدوداً نظراً لضعف الدولة الإسلامية وتراجع جبهة النصرة التدريجي عن الخطاب الإسلامي المتشدد. إلا أن نقض البيعة لتنظيم القاعدة أصبحت سابقة، يمكن لأي جماعة جهادية أن تقدم عليها إذا استشعرت بتنامي قوتها وعدم حاجتها لتنظيم القاعدة.

البعد العقائدي في الصراع السني–السني

إن الصراع المندلع بين الأجنحة السنية على الساحة اليوم يأتي ضمن نفس الشروط وعلاقة المجموعات بالسلطة الحاكمة. فالمملكة السعودية وإن كانت راعية للسلفية "المحافظة"، فإنها تشن حربا ضروسا ضد السلفية "الثورية".

إن الإطار السلفي الذي تروج له المملكة هو ذلك الذي يرتكز على أساس تحريم الثورة على الحاكم والتي يعد من أبرز رموزها ابن عثيمين، في حين أن السلفية الثورية تستند على الطروحات الثورية التي تجيز الثورة على الحاكم حيث شكل سيد قطب رأس هذا التيار الثوري. إن تمدد التيار السلفي الثوري وإنتشاره بين القوى السلفيه يهدد وجود الأسرة الحاكمة في ظل تصاعد الغضب الإسلامي من الهيمنة الأميركية من

[١] الخطيب (معتز)، **تنظيم الدولة الإسلامية النشأة والتأثير والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة قطر_ وبيروت لبنان، ٢٠١٦، الطبعة الأولى ، ص٢٦.

جهة، ومن العجز السعودي عن مواجهة النفوذ الإيراني المتمدد إلى دمشق عاصمة الأمويين من جهة أخرى.

وتوافق مجمل الحركات الإسلامية المصنفة معتدلة مع رؤية المملكة السعودية لجهة عدم تغيير الحكم بالقوة وفي حين "أن الإسلامويين المعتدلين يلازمون خطاً إصلاحياً، فإن الإسلاموية الراديكالية ستتبنى مفهوم الثورة: أي الإطاحة بنظام سياسي بالقوة لإقامة نظام مؤسس على ايديولوجية مختلفة"[١].

البعد التعبوي للصراع السني–السني

وإذا كان الصراع بين القوى السلفية المحافظ التابعة للسلطة الحاكمة والقوى السلفية الثورية أمراً طبيعياً في التاريخ المعاصر إلا أنه من الملفت الصدام بين الحركات السلفية الثورية نفسها بالرغم من أن الإستراتيجية الجهادية اعتبرت أن "أهم ما يمكن أن نراعيه في تأمين الدعوة إلى إعادة الخلافة الإسلامية هو عدم الدخول في أي صراعات مع أي طرف إسلامي خارج إطار المشروع والتمسك بمبدأ إظهار المثال الحسن"[٢]. ومع ذلك يمكن القول أن المعارك بين القوى الإسلامية السنية لم تكن أقل من المعارك بين هذه القوى والنظام السوري، ولم تكن أقل حدة وشراسة.

وإذا كانت الفصائل السنية حين تقاتل النظام وحلفائه فإنها تروج لمعاركها بإعتبارها حرب بين أهل الكفر وأهل الإيمان، إلا أنها حين تتقاتل مع بعضها البعض تقوم بتوصيف حربها بأنها بين أهل العدل والبغاة. والبغاة هم "الخارجون من المسلمين عن طاعة الإمام الحق بتأويل، ولهم شوكة"[٣]، وبذلك لا يخرج البغاة من الدين الإسلامي بل يبقون مسلمين وذهب الفقه السني بمعظمه إلى إعتبار الخوارج بغاة لا كفار مرتدين إلا بعض جماعات أهل الحديث فـــ"أكثر الفقهاء يرون أنهم بغاة ولا يرون تكفيرهم، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون"[٤].

---

[١] المصدر نفسه، ص٤٧

[٢] (عبد الله)بن محمد، **المذكرة الإستراتيجية المنهج الأساس لعمل القاعدة**، دار التمرد، سوريا، ص٦٦.

[٣] **الموسوعة الفقهية**، الجزء الثامن: بئر بيطرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية_الكويت، طباعة ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م، ص١٣٠

[٤] م.ن، ص.ن.

أما القواعد الفقهية لقتال البغاة مختلفة فتذهب المالكية على سبيل المثال إلى وضع معايير تحد من إلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية فـــ" لا تنصب عليهم الرعادات (المجانيق)، ولا تحرق عليهم البساتين، ولا يقطع شجرهم"[1] وهذا ما اتفق عليه معظم أهل السنة والجماعة.

ولا يجوز في الفقه السني قتل البغاة،

"وإذا قاتلهم الإمام فهزمهم، وولوا مدبرين وأمن جانبهم، أو تركوا القتال بإلقاء السلاح أو بالهزيمة أو بالعجز، لجراح أو أسر، فإنه لا يجوز لأهل العدل أن يتبعوهم، ولا أن يجهزوا على جريحهم، ولا يقتلوا أسيرهم لوقوع الأمن عن شرهم، ولا تسبى لهم ذرية، ولا يقسم له مال لقول علي رضي الله عنه :"لا يقتل بعد الهزيمة مقبل ولا مدبر، ولا يفتح باب، ولا يستحل فرج ولا مال"[2]

والغاية من تجنيب تكفير الجماعات السنية لبعضها البعض، تمكين الفصائل المنتصرة من استيعاب عناصر الفصائل المنهزمة، حيث أن وصفهم بالكفار المرتدين يقتضي شرعا قتلهم، أما القتال وفق قواعد محاربة البغاة فتضمن قطع رأس "الجماعة الباغية" وما يدفع عناصرها المعفى عنهم إلى الإنضواء تحت راية الجماعات المنتصرة ما يكسبها المزيد من القوة.

البعد الإقتصادي للصراع السني–السني

الصراعات بين الحركات الإسلامية لا تقتصر على المواجهة المفتوحة بين الدولة الإسلامية وبقية الفصائل الإسلامية. وما يبدو واضحا من الصدام الذي نشأ بين الدولة الإسلامية في العراق والشام وبين جبهة النصرة، والذي استمر بالرغم من تغير التسميات لكل من الطرفين، إنما هو صراع على السلطة وفرض النفوذ.

---

[1] الزحيلي، (وهبة)، **الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية واللآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية**، الجزء السابع الفقه العام معالم النظام الإقتصادي الحدود والجنايات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة المعدلة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م، ص٥٤٨٣.

[2] **الموسوعة الفقهية**، م.س، ص ١٤١.

لقد جعلت الدولة الإسلامية صراعها "مع الفصائل السنية المنافسة أولوية في استراتيجيته القتالية [...] إلا أن هذه المقاربة نفسها تحمل بذور الفشل والإنهيار [...] وهي تجعل من علاقته بالمجتمع السني مؤقتة واضطرارية، وليست مبنية على خيار استراتيجي واثق وعميق"[١].

ويأتي هذا التكتيك متوافقا مع الإستراتيجيات التقليدية للجماعات الجهادية حيث أول ما تسعى إليه عند السيطرة على مجال جغرافي معين هو تمكين وجودها سواء عبر تصفية الجيوب المقاومة لها، أو تلك التي قد تشكل خطرا مستقبليا عليها.

إلا أن الدولة الإسلامية لم تلتزم بكامل المسار الإستراتيجي فسارعت إلى فرض التشريعات الدينية دون أن تقيم وزنا لمدى جهوزية المجتمعات التي سيطرت عليها لتقبل هذه التشريعات وإذا ما أضفنا عمليات التصفية التي نفذتها الدولة الإسلامية لعدد من الفصائل التي تتشكل من الغالبية السورية من المقيمين في تلك المناطق فإن ذلك يؤشر على وجود حالة تذبذب غير معلنة أو غير واضحة لدى السنة من أبناء المناطق التي سيطرت عليها الدولة الإسلامية فهم يشعرون بالنقمة على النظام السوري من جهة، وعلى الدولة الإسلامية من جهة أخرى.

ولم يكن هذا السلوك الصراعي جديد على الحركات الإسلامية، بل يمكن القول أنه ليس جديدا على أي من التيارات والحركات التي تقود عمليات تغيير في أنظمة الحكم. إلا أن الحركات الإسلامية في سوريا سارعت إلى مواجهة بعضها قبل الإطاحة بالنظام*، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أبرزها أن الدولة الإسلامية تعي تماما أنها لا تستطيع السيطرة على كامل سوريا والعراق وبأن حدودها الممكنة هي ما استطاعت الهيمنة عليه دون إمكانية التوسع لا شمالا ولا جنوبا، ولا شرقا ولا غربا بالإضافة إلى دخول القوى الإقليمية على خط الصراعات لتلبية مصالحها القومية.

لقد ظهر العامل الإقتصادي كأول وأبرز الأسباب التي تسببت في الحرب الضروس بين الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. بعد أن توسعت الدولة عام ٢٠١٣ بشراء ولاءات العشائر المهيمنة على حقول الغاز ما

[١] أبو رمان، محمدوآخرون، تنظيم الدولة الإسلامية النشأة والتأثير والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة قطر_ وبيروت لبنان، ٢٠١٦، الطبعة الأولى.

*دارت إشتباكات عنيفة بين جيش اليرموك وحركة المثنى الإسلامية أثناء هجوم قوات النظام المدعومة بطائرات روسية على منطقة الشيخ مسكين، وانتهت المعارك بسيطرة جيش اليرموك والفصائل المتحالفة معه على مواقع حركة المثنى، التي اندمجت لاحقا مع جيش خالد بن الوليد قبل أن يظهر ولاء للدولة الإسلامية دون وجود بيعة علنية.

أدى إلى إندلاع إشتباكات متفرقة بين عناصر الجبهة والدولة واستمرت هذه الإشتباكات بتعتيم إعلامي إلى أن "تم إعلان الصراع بشكل رسمي وهاجمت النصرة مع الجبهة الإسلامية مواقع الدولة بشكل كامل ومواقع الثروات وسيطرت عليها في بداية الأمر"[١]

وبالرغم من حدة الحرب الإعلامية بين جبهة النصرة (فتح الشام لاحقا) من جهة والدولة الإسلامية من جهة أخرى، إلا أن الحرب المندلعة توقفت على إستعادة الدولة الإسلامية المناطق التي خسرتها في دير الزور والرقة وريف حلب الشمالي وطرد جبهة النصرة من هذه المناطق واتسمت عمليات التوسع بالسرعة ولم تواجه الدولة الإسلامية مقاومة شرسة من جبهة النصرة.

ولم تحقق الدولة الإسلامية من هذه الإنتصارات السيطرة على أراض شاسعة وآبار نفط فقط، بل استفادت في تعزيز أعداد قواتها وزيادتهم بعد أن تعرضت الفصائل السنية المنسحبة أمام الدولة الإسلامية لـــ"موجات من الإنشقاقات المتتالية في صفوف فصائلها المسلحة لمصلحة داعش كما حصل في مدينة البوكمال، وكما حصل في دير الزور وريف إدلب والريف الشمالي لحمص..."[٢]

كذلك فإن المعارك المندلعة بين القوى الإسلامية لا تقتصر فقط بالسيطرة على منابع النفط بل أيضا تمتد للسيطرة على المعابر الحدودية حيث أن هذه المعابر تعتبر واحدة من أهم موارد الدخل حيث تفرض التنظيمات المسيطرة على المعابر" دفع خوات على التجار وناقلي البضائع أثناء عبورهم لحدوده، وتختلف قيمة الخوات بحسب أهمية البضائع[...] وقد كانت إيرادات المعابر الحدودية أحد الأسباب الهامة لما أطلق عليه اسم حرب المعابر بين التنظيم والجماعات المسلحة الأخرى في سوريا"[٣]

البعد السياسي للقوى الإقليمية في الصراع السني–السني

الصراعات السنية_السنية لا تتوقف عند القوى الإسلامية الجهادية كالدولة والقاعدة وجبهة النصر، بل يبرز التنافس بشكل واضح بين التيار الإخواني المدعوم قطرياً وتركياً، وبين التيار السلفي المدعوم

[١] حماد، (نضال)، **خفايا وأسرار داعش**، م.س، ص١٠٣.
[٢] م.ن، ص١٢٧.
[٣] مرتضى، (محمد)، **صناعة التوحش الوهابية والتكفير والغرب**، دار الولاء، بيروت ٢٠١٦، الطبعة الأولى ص٢٨٦.

سعودياً، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن ليست جميع القوى السلفية مدعومة من المملكة، حيث نشهد صراعا بين قوى سلفية كالصراع بين الدولة الإسلامية وفتح الشام (جبهة النصرة سابقا)،

إلا أن أبرز الصراعات يظهر عليها طابع الهيمنة بين تياري الإخوان والسلفية ولعل أبرزها الصراع بين جيش الفسطاط الذي تهيمن عليه أحرار الشام ذات الاتجاه الإخواني والمدعومة تركياً وجيش الإسلام المدعوم سعودياً، أو الصراع بين جيش الإسلام وفيلق الرحمن المدعوم من رجال أعمال قطريين.
ويخوض فيلق الرحمن المتفوق بالأسلحة والضعيف عدديا حرب "بغاة" ضد الجيش الإسلام، ويعرف فيلق الرحمن جيش الإسلام بأنه "فئة باغية على آحاد المسلمين ممتنعة بشوكة ومؤوية لطائفة مفسدة"[1].

ولا يمكن إغفال أن الصدامات التي اندلعت بين الفصائل السنية المقاتلة لم تكن ناجمة عن اختلاف عقائدي فقط بل ناجمة عن صراعات نفوذ وهيمنة، يتركب عليها عنصر التدخل الإقليمي للدول الداعمة لهذا الفصيل أو ذاك، بحيث تصبح العلاقة بين الفصائل علاقة صراعية مع النظام ومحكومة بطموح إقامة الدولة الإسلامية عبر تحكيم الشرع الإسلامي وفق رؤية هذه الجماعات المتناحرة، وهي علاقة نزاع بين بعضها البعض للهيمنة على العدة والعديد والأراضي والثروات الطبيعية.

شبكة العلاقات التنازعية والتصارعية تسهل على الدول التي تريد فرض نفوذ في سوريا للدخول على خط هذه الصراعات من خلال تحسين مواقعها التفاوضية على الجبنة السورية في ظل إنسداد أفق الحلول العسكرية وإن استطاع فريق من الفرقاء السيطرة على مناطق أو مدن مختلفة. وفي هذا السياق فإن فيلق الرحمن وجيش الإسلام تحولا من عدوين إلى صديقين نتيجة التغيير في السياسات الخارجية وشكلا قوة عسكرية استطاعت الحفاظ على غوطة دمشق رغم الهجمات العنيفة للقوات الحكومية ومقاتلين شيعة، ثم عادا للإقتتال مجددا، بعد أن انخفض مستوى ضغط القوات الحكومية على الغوطة.

[1] جيش الفسطاط، القيادة العامة، بيان توضيحي حول الإقتتال الدائر مع جيش الإسلام، ١٠ شعبان ١٤٣٧، الموافق ٢٠١٦/٥/١٧، ص٣.

الدولة الإسلامية من التراث إلى الحاضر

وبالمحصلة فإن معضلة الدولة الإسلامية لا تكمن في حصارها دوليا بقدر ما هي محاصرة من التنظيمات والفصائل السنية المقاتلة نفسها. إذ إن "إعلان الخلافة هو إعلان وراثة داعش لتنظيم القاعدة"[1] لا يعني فقط أن تنظيم القاعدة بات ملزما بمحاربة الدولة الإسلامية ليثبت وجوده، كما لا يعني أن الدولة الإسلامية ستسعى لمحاصرة تنظيم القاعدة ليس فقط في سوريا، بل في نيجيريا، والفيليبين، وفي كل مكان للإسلاميين موطئ قدم فيه وصولا إلى أفغانستان.

إن إعلان الدولة الإسلامية لوفاة تنظيم القاعدة سيفتح الباب أمام الفصائل الجهادية لاسيما العربية للدخول في صراعات على تقاسم التركة القاعدية، وبعد أن كان التنظيم يحتكر الخطاب الجهادي باتت قوى جهادية أخرى تنافسه، وتستخدمه للوصول إلى غاياتها. لقد أسفرت الصراعات السنية_السنية عن سوابق جديدة وخطيرة كإعلان الخلافة من قبل الدولة الإسلامية بقيادة زعيمها أبي بكر البغدادي، وسحب البيعة من قبل جبهة النصرة التي تحولت إلى فتح الشام.

هذه التحديات التي واجهتها القاعدة نتيجة الصراع السني_السني ستفقد جزءاً كبيراً من زخمها في ظل إنحسار الدولة الإسلامية وفنائها المرتقب، وبالرغم من خسارتها الكبيرة في العراق والشام إلا أن الحراك الشعبي العربي لم يفاجئ الأنظمة الرسمية العربية بما انتجه، بل أيضا فاجئ الحركة الإسلامية لاسيما الجهادية، حيث أن التناقضات الوطنية لعبت دورا أساسيا في تعزيز الصراعات بين المنظمات، ما يعني أن النسق الذي تقوم عليه السياسة التنظيمة لتنظيم القاعدة لم يعد ملائماً بعد اليوم، وأن قيادة التنظيم باتت أمام خيارين، إما إيجاد صيغة جديدة لعملها وشكلها التنظيمي، وإما أنها هي الأخرى ستنتهي، ليس لأن الدولة الإسلامية أعلنت وفاتها، بل لأن التطور التاريخي للمنطقة العربية فرض نفسه في نفوس الشباب العربي، ما يضع التنظيم أمام إعادة صياغة خطابه الديني ليتجنب النتائج السلبية للصراعات السنية_السنية على مشروعه.

[1] مرتضى محمد، صناعة التوحش والغرب، الوهابية والتكفير، م.س، ص39

إن حاجة التنظيمات الإسلامية عامة والتنظيمات الجهادية خاصة إلى إعادة إنتاج خطابها لا تقف عند التطورات الحاصلة مع إعلان "دولة الخلافة" وليست مرتبطة فقط بالصراع بين هذه الحركات مع توجه هذه "الدولة" نحو الزوال، بل مرتبط أيضا وبشكل جوهري بمضمون الخطاب الديني الذي يتم تقديمه، خصوصا في ظل ما أبرزه التنقيب في التراث من أسئلة حول مدى مطابقة التراث العربي–الإسلامي مع الإدعاءات التي يقدمها الإسلام السياسي عن هذا التراث.

السرد التاريخي، وتحليل الظروف التي أنتجت هذا التراث، حسب ما تقدم في هذه الدراسة يقود إلى بناء تصور يرى أن خطاب الإسلام السياسي هو خطاب مفارق لما يقوم عليه التراث، بل إن هذه القراءة للتراث تذهب إلى تحميل الخطاب الإسلامي مسؤولية تأويل وتلوين التراث لإخضاعه لخطاب ايديولوجي–ديني لتعبئة أكبر قدر ممكن من الجمهور لمواجهة كل من يعارض هذه الحركات وطموحها في بناء سلطة تصفها بالدينية.

ويجب إعادة قراءة التراث العربي–الاسلامي قراءة نقدية ليس بغرض نقد الخطاب الإسلامي السياسي، بل لفهم المسار التاريخي للفكر العربي الإسلامي إنطلاقا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجت هذا الفكر. إن هذه القراءة تساهم بشكل كبير في الإجابة عن التساؤل التاريخي الذي طرحه العرب: لماذا تأخرنا نحن (العرب)؟ ولماذا تقدموا هم (الغرب)؟

إن تحرير التراث من سلطة "المقدس الديني" من جهة ومن الصورة النمطية التي كرستها القراءات الاستشراقية كفيل بتحرير العقل العربي من حالة التخبط والضياع، حيث أن التراث هو الأداة التي تحدد الهوية الثقافية لشعب معين، ولعل الهوة المعرفية التي نعاني منها على مستوى فهمنا لهذا التراث لعبت دورا في إبراز هويات متناقضة فقويت العصبيات القبلية والدينية على هوية تشكلت خلال ١٤٠٠ عام بسبب طمس التراث وتشويهه وتأويله.

وبالرغم من أهمية التراث في فهم وتحليل الظاهرة الدينية عموما، وحركات الإسلام السياسي خصوصا ولاسيما الحركات الجهادية إلا أن فهم الواقع الذي تمر به المنطقة العربية اليوم يلعب دورا حيويا في فهم هذه الحركات وإيجاد حلول تمنع تحولها إلى حركات "إرهابية".

وإذا كان الدور الأميركي بالغ الأهمية في مسار الأحداث العصيبة التي تمر بها المنطقة العربية إلا أنه لا يمكن إغفال التأثيرات العميقة للبنى المجتمعية في مسار الأحداث. ويمكن الجزم بأن الوعي الاجتماعي يشكل أساس الإفرازات التي تشهدها المنطقة العربية، وهذا الوعي لم يكن منفصلا عن أداء الأنظمة الرسمية العربية من ستينيات القرن الماضي وأداء النظام الرسمي العربي خلال الربع القرن الأخير.

لقد حاولت الأنظمة العربية الثورية خلال فترة الخمسينيات والستينيات إطلاق عملية تحديث واسعة، ولكنها إنتهت إلى الفشل. وبغض النظر عن أسباب فشل عمليات التحدث، إلا أن تداعيات هذا الفشل إنعكست على مستويين:

المستوى الأول: المستوى الرسمي حيث تراجعت أنظمة الدول الثورية عن السير في مشروع التحديث وأبقت على شعاراته، ثم انغمست بشكل واسع في سياسات المؤسسات الدولية النقدية والمالية، وانجرت وراء سياسات صندوق النقد الدولي (التثبيت والتكييف الهيكلي) وشرعت أبواب إقتصاداتها على العالم لتسير في ركب العولمة الإقتصادية التي تحولت مع النيوليبرالية إلى عولمة مالية ريعية تراجع فيه دور الإنتاج. هذا الإنفتاح الإقتصادي قاد إلى زيادة معدلات الفقر وتركيز الثروات بأيدي الفئة المقربة من الحكم وتراجعت التقديمات الاجتماعية. كما أدت هذه السياسات إلى تهميش الشباب حيث "لفتت الإهتمام مسألة البطالة وبطالة الشباب خصوصا التي ظهرت إلى السطح بما هي عامل رئيسي من عوامل تفجر الإنتفاضات"[1]

على صعيد آخر لجأ النظام العربي الرسمي إلى إعتماد سياسة مزدوجة تجاه التراث الديني، فبعد التقاعس الواضح عن مواجهة "إسرائيل" كانت الحاجة الفعلية إلى إنتاج عدو آخر تعطي مواجهته للأنظمة شرعية جديدة، لقد كان الشيعة ضحية هذا الاتجاه حيث بدأت الأنظمة بالتصويب بإتجاه إيران على أنها العدو الجديد التي تريد فرض نفوذها من خلال الشيعة في العراق ولبنان وظهرت نظريات الهلال الشيعي غير المنطقية حيث يفصل شيعة العراق عن شيعة لبنان ألاف الأميال وملايين المسلمين السنة. من جهة أخرى عملت هذه الأنظمة على إنتاج إسلام رسمي يثبت شرعية السلطة من خلال الدين لتساهم بذلك في تعزيز الخطاب الديني كمحرك سياسي واجتماعي. ما أدى إلى تكريس الإحتقان الديني و"لعل البيئة الحاضنة

[1] طرابلسي، (فواز)، **ثورات بلا ثوار**، مرجع سابق، ص ٣١٥.

لخطاب هذه الحركات المتشددة يتجسد أكثر من أي شيء بما تنتجه وتمثله الأنظمة على مستوى الإجتماع والإقتصاد والسياسة"[1]

المستوى الثاني: المستوى الاجتماعي، لقد تفاعل الجمهور مع الخطاب القومي والإشتراكي خلال فترة المواجهة مع الإحتلال الإسرائيلي إلا أن سقوط هذا المشروع إثر نكسة ١٩٦٧ وغياب التجديد في هذا الخطاب واستلابه لصالح النظام الرسمي العربي الجديد دون أي فعل حقيقي على الأرض، بالإضافة إلى نجاح المقاومة الإسلامية في طرد الإحتلال السوفياتي في أفغانستان وإنتصار الثورة الإسلامية في إيران ألهبت الشعور الديني لدى المسلمين العرب بإعتبار "الإسلام" طريق الخلاص.

كما لعبت الجمعيات الدينية الإسلامية الدعوية والسياسية دورا نشطا في تعزيز ميل الجمهور بإتجاه الإسلام، فانتشرت مظاهر الإيمان. واستطاع الإسلام السياسي ترجمة هذه المظاهر المنتشرة في القواعد الاجتماعية إلى مصدر قوة سياسية، عززتها النعرات الطائفية التي أطلقتها الأنظمة العربية بمواجهة إيران، وبدورها طهران لم تتوان عن تعزيز البعد الديني خصوصا من خلال مبدأ تصدير الثورة، ومع تعزز الشعور الديني لدى السنة والشيعة كان لا بد للتاريخ أن يعيد إنتاج المأساة مرة جديدة وينطلق الإقتتال السني_الشيعي، هذه المأساة التي باتت من فرط تكرارها في التاريخ العربي أشبه بمهزلة.

لقد كان الحراك العربي بمثابة اللحظة التاريخية التي أطلق إلى السطح مئات السنين من الحقد المتبادل بين المذاهب الإسلامية وأشعلت حروبا وثورات مشوهه ومركبه في آن. فعموم السنة يدعمون الإنتفاضة في سوريا ويعادونها في البحرين، وعموم الشيعة يدعمون الإنتفاضة في البحرين ويعادونها في سوريا.

بكل الأحوال فإن الصراع بين القوى الإسلامية الخارجة من قمقمها وبين الأنظمة العربية، لا يمكن توصيفه على أنه صراع بين الأصولية والتحديث. ذلك أن الأنظمة العربية الحالية لم ترث فقط فشل عمليات التحديث بل ورثت وعززت الفساد والإستبداد السياسي وبذلك فهي عمليا عقبة في طريق تحديث الدولة العربية حيث "أفرز المعطى السوسيولوجي على المستويين السياسي والإجتماعي العربيين تحالفا واضحا بين الإستبداد والفساد، وبين التسلط والتخلف [...] ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تتنامى

[1] عبد الغني، (عماد)، الإسلاميون والدولة، مرجع سابق ص ٤٩.

الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية"[1]. كما أن الأصوليات الدينية ذهبت إلى الإجتزاء التاريخي للتراث العربي الإسلامي ما نتج عنه تشويه التراث العربي الإسلامي وتزويره إسقاط أصوله وتلوينه.

لم تستطع الأنظمة العربية التعامل مع الحركات الإسلامية إلا من خلال القمع وفشلت فشلا ذريعا، واذا استطاعت هذه الأنظمة قمع هذه الحركات، فإن هذا القمع يبقى مؤقتا ولا بد لهذه الحركات أن تعود مجددا مدعومة بتعاطف وتأييد شعبي واسع، وفي حين كان الحل العسكري يمنى بفشل تلو الآخر في الدول العربية. قدمت تونس نموذجا آخرا، لا يقوم على مواجهة الحركات الإسلامية، بل على دمجها في العملية السياسية الديمقراطية.

إن الثورة التونسية إستطاعت أن تسير بخطى ثابته بإتجاه التحول الديمقراطي، وبالرغم من علمانية الدولة المفروضة بالقوة إلا أن أول إنتخابات نيابية حرة وديمقراطية عام ٢٠١١ إنتهت بفوز كاسح لجماعة الإخوان المسلمين (حركة النهضة) وحصدت ٨٩ مقعدا لكنها تراجعت بشكل كبير جدا في إنتخابات ٢٠١٤ وحصلت على ٦٨ مقعدا فقط.

إن العملية الديمقراطية لم تؤد إلى تراجع التأييد الشعبي لتيارات الإسلام السياسي فحسب، بل دفعت هذه التيارات إلى إعادة إنتاج خطابها من جديد ليتوافق مع طموحات الجمهور. إن إقصاء الحركة الإسلامية عن العمل السياسي يدفع بها إلى المزيد من العنف والتكفير على حساب التفكير، في حين أن دمجها في العملية السياسية الديمقراطية سيشكل لها حافزا على إعادة إنتاج خطاب أكثر تنويرية.

ولعل التجربة المصرية دليل آخر على مرونة حركة الإسلام السياسي التي تصل إلى السلطة عبر صناديق الإقتراع وليس عبر السلاح، حيث أن المظاهرات في عهد الرئيس المدني الأول والوحيد محمد مرسي لم تتوقف طيلة فترة حكمه، في حين أن الرئيس الحالي والآتي من صفوف العسكر استطاع قمع المظاهرات بالرغم من الأزمة الإقتصادية التي تضرب مصر.

إن أهمية إطلاق التجربة الديمقراطية في الدول العربية تكمن في كونها إحد الوسائل المتاحة لمعالجة أزمة ما اصطلح على تسميته "الجماعات التكفيرية" حيث أنه "يمكن القول إن الدولة العربية الإقليمية فشلت

[1] عبد الغني، (عماد)، الإسلاميون والدولة، مرجع سابق، ص٤٣.

تماما، ليس فقط في بناء نماذجها القومية، بل في بناء "الدولة" كمؤسسات وإطار للمواطنة، ومرجعية للحكم والفصل بين المنازعات بين الناس الذين عادوا إلى أصولهم، تماما كما فعل أهل السلطة حين انكشفوا فتحولوا إلى قبيلة سياسية تحتشد حول عصبوية ما"[1]

[1] عبد الغني، (عماد)، الإسلاميون والدولة، مرجع سابق، ص٤٠.

الخاتمة

لقد شهد العرب خلال السنوات الكثيرة الماضية تراكم مؤلم في الهزائم والإنكسارات، لقد هزموا على المستوى الإقتصادي فبات الشباب العربي يقف على أبواب السفارات أملا بحياة لائقة في أوروبا، وهزموا على المستوى القومي، فمازالت فلسطين تحت الإحتلال وتعاني من توسع المستوطنات في الضفة الغربية، والإعتقالات الإدارية وإنتهاك الأماكن المقدسة سواء أثناء حصار كنيسة المهد عام ٢٠٠٢ أو الإقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، والسودان أصبح سودانين والعراق سقط تحت الإحتلال الأميركي، والجولان تحول إلى مستعمرة إسرائيلية.

ربما مبرر هو الميل الجماهيري بإتجاه هذه الحركات بإعتبارها المخلص، وربما أكثر من يعبر عن هذا الميل مقال صحفي في جريدة يسارية ينعي فيها رئيس تحريرها إغتيال زعيم تنظيم القاعدة الشيخ أسامة بن لادن بمقالة عنونها بوردة على بحر العرب:

"لا مكان للعقل هنا. ولا مكان إلا لبعض القلب. حبّ يحفظ ما في الرجل من أشياء جيدة، وهي كثيرة، وحقد يرمي بنفسه على قاتليه، أو المسرورين بقتله، أو المبتهجين لغيابه"[١]

وإذا كان مما لاشك فيه أن إنهيار الدولة الإسلامية بهيكليتها ليس سوى مسألة وقت فإن إعادة إحياء نموذجها أيضا ليس سوى مسألة وقت. فهذه الجماعات الجهادية لا تتوانى عن إعادة إنتاج نفسها بأشكال جديدة، ربما تكون أكثر عنفا، لقد تميزت الدولة الإسلامية عن تنظيم القاعدة بحجم ونوع العنف والإرهاب الذي استخدمته، لا بل عملت أيضا على بث عمليات القتل سواء حرقا، أو غرقا، أو حز الرؤوس، وصولا إلى إصدار مقاطع تدريبية على إستخدام السلاح الأبيض عبر تجارب حية على معتقلين لدى الدولة الإسلامية.

[١] الأمين، إبراهيم، وردة على بحر العرب، جريدة الأخبار http://www.al_akhbar.com/node/11301

العنف غير المسبوق الذي شهده العالم مع الدولة الإسلامية قد يكون مجرد بداية لموجات عنف أشد وأقوى، بأشكال جديدة من التنظيم ولعل العولمة ستلعب دورا فاعلا في انتشار ايديولوجية هذه الجماعات بين صفوف المهاجرين إلى أوروبا التي شهدت العديد من العمليات الأمنية التي طالت مدنيين في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا.

لقد نقلت الدولة الإسلامية العمل الجهادي إلى مستوى جديد، يتماهى مع روح العصر، في ظل نزوع عالمي إلى اللاعقلانية. لقد ظهرت الدولة الإسلامية في عالم يصل فيه دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في أقوى دولة في العالم، واليمين الفرنسي المتطرف يصل للمرة الأولى في تاريخه إلى الدورة الثانية من انتخابات الرئاسة الفرنسية.

حالة العنف المفرط الذي بثته الدولة الإسلامية في فيديوهات مصورة لم يكن نتاج الإسلام السياسي فحسب، بل نتاج مرحلة ما بعد الحداثة. لقد عبرت الدولة الإسلامية عن هذه الحالة بشكل واضح وجلي، فالدولة الإسلامية تدعو المسلمين للهجرة إلى أراضيها، وتمارس سياسات تهجيرية عبر الترهيب لغير المسلمين، في حين كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يأخذ قرارات بمنع دخول مواطني عدد من الدول ذات الغالبية المسلمة إلى بلاده.

إن الدولة الإسلامية، وتيار الإسلام السياسي لا يعيش في القرون التي خلت، بقدر ما هو تيار معاصر يتفاعل مع الفكر المعاصر والمعولم ويتأثر به، ويلبسه لباس الدين. وبذلك فإن الإسلام السياسي وما ينتج عنه من عنف ليس مسؤولية الإسلام والمسلمين فقط، إنه نتاج العولمة والحضارة الغربية أيضا، والدولة الإسلامية ستبقى وتستمر بالتمدد، بالرغم من أن إنهائها عسكريا أمر محتوم. ولكنها باقية كثقافة وتتمدد بفعل العولمة. وتحدي مواجهتها يتطلب مراجعة نقدية للتاريخ الاستعماري الأوروبي وإيجاد حلول مقبولة لما تسبب به، بنفس القدر الذي يتطلب من المسلمين مراجعة نقدية لتراثهم والعودة إليه بإعتباره نقطة إنطلاق نهضة حضارية جديدة.

إن هذه الاتجاهات الإيديولوجية لا يمكن مكافحتها إستنادا إلى العمل العسكري فقط حيث يلعب الواقع الاجتماعي المعيشي دورا في تغذيتها "فلم يكن الربيع العربي مخططاً تقسيمياً يتم تنفيذه ولا مشروعاً

لليبرالية والديمقراطية ولا جزءاً من مشروع الشرق الأوسط الجديد، بل إن جذوره كانت تعتمل وتكمن في الاقتصاد السياسي العربي"[1]

ويلعب الإقتصاد دورا أساسيا في دفع الجمهور العربي الأكثر فقرا وتهميشا للإنخراط في العمل مع التنظيمات الإسلامية، ومعالجة الأزمات الإقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية، وإزاحة العقبات أمام إطلاق عملية التنمية البشرية يلعب دورا مهما في مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف، ولكن يجب الإلتفات إلى أن العنصر الإقتصادي ليس السبب الأساسي الوحيد الذي يساهم في خلق بيئة حاضنة لقوى الإسلام السياسي المتطرفه، بل قد لا يكون لهذا العامل أي دور في دفع المسلمين إلى التطرف، حيث أن عشرات رجال الأعمال يمولون العديد من التنظيمات السلفية، لا بل أن زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن متحدر من أسرة ثرية.

إن مقولة "إنه الإقتصاد أيها الغبي" تحتاج إلى المزيد من المراجعة في دراسة أسباب الصعود القوي للحركات الإسلامية سواء السنية أو الشيعية، المتطرفة أو المعتدلة، إن هذا الصعود القوي للأصولية والسلفية تأسس عمليا في عصر الحداثة، وانتشر وأثبت نفسه في عصر ما بعد الحداثة في ذروة الثورة الرقمية وظهور الأنظمة الإقتصادية الريعية، وإعادة بناء علاقات إنتاج جديدة معولمة.

إن السؤال الأبرز والأهم هو ما سبب اندفاع الجمهور إلى دعم وتأييد تيارات الإسلام السياسي المختلفة، هل هو إيمانهم العميق بقدرة الإسلام على إخراجهم من أزماتهم؟ وعلى أي أساس بنوا هذا الإيمان؟ أم أنه تمسك ببارقة الأمل الأخيرة لهم؟ لا شك أن القوى الإسلامية استطاعت اجتراح إنتصارات عسكرية كبيرة جدا من جنوب لبنان إلى أفغانستان، لكن هل من يتفوق في المستوى العسكري يستطيع التفوق في إدارة المجتمع وتنميته؟

[1] ديبة، (غسان)، **ماركس ضد سبنسر: من أوباما إلى ترامب**: إنه الإقتصاد السياسي أولا، جريدة الأخبار:
http://www.al_akhbar.com/node/278023

لائحة المصادر والمراجع

١- أبو زيد، نصر، **نقد الخطاب الديني**، دار سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.

٢- إبن عثيمين، **شرح العقيدة السفارينية**، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ومدار الوطن للنشر، عنيزة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ ه.

٣- آل الكاشف الغطاء، محمد حسين، **أصل الشيعة وأصولها**، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان، ١٩٩٠، الطبعة الأولى.

٤- أبو زيد، نصر، **التفكير في التكفير** ضد الجهل والخرافة والتزييف ، مكتبة مديولي، القاهرة، ط٣.

٥- ابن تيمية، **قاعدة في المحبة**،المكتب الإسلامي، دار إبن حزم، بيروت_لبنان، ط١، ١٩٩٩م_١٤٢٠هـ.

٦- إبن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ_٢٠٠٤م، المجلد السابع.

٧- إبن باز، عبد العزيز، **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**.

٨- إبن خلدون، **مقدمة إبن خلدون**، دار العودة، بيروت.

٩- أبو هنية، حسن، وآخرون، **تنظيم "الدولة الإسلامية" النشأة والتأثير، والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة_قطر، ٢٠١٦.

١٠- أوغلو، أحمد داود، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة جابر ثلجي، وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة_قطر، وبيروت_لبنان، ٢٠١٠، الطبعة الأولى.

١١- إرليخ، ريز، تقديم نعوم تشومسكي، **داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى.

١٢- ابراهيم، فؤاد، **داعش من النجدي إلى البغدادي: نوستالجيا الخلافة**، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت ٢٠١٥، الطبعة الأولى.

١٣- بدر الدين بن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، رئاسة المحاكم الشرعية، والشؤون الدينية، دولة قطر، ١٩٨٥، الطبعة الأولى.

١٤- د. بن عبد الله السناني، عصام، **حقيقة الولاء والبراء في الكتاب والسنة بين تحريف الغالين وتأويل الجاهلين**، ١٤٢٦ هـ، (لا دار نشر)

١٥- البخاري، **صحيح البخاري كتاب الديات.**

١٦- برهامي، ياسر، **أوثق عرى الإيمان في الولاء والبراء**، دار الخلفاء الراشدين، الإسكندرية، ١٣٢٦هـ _ ٢٠٠٦م.

١٧- بطاطو، حنا، **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** (الكتاب الأول)، تر، عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.

١٨- برونسكي، كاميلا، **الطاقة والإقتصاد في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧.

١٩- جاكسون، روي، **نيتشه والإسلام**،ترجمة حمود حمود، دار جداول للتوزيع والنشر، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الطبعة الأولى.

٢٠- جار الله، موسى، **الوشيعة في نقد عقائد الشيعة**، سهيل أكاديمي، لاهور_باكستان،١٩٨٣، الطبعة الثالثة.

٢١- الجميلي، سلمان، وآخرون، **إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ٢٠٠٤، ط١.

٢٢- حمادة، نضال، **خفاياوأسرار داعش من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين**، بيسان، بيروت ٢٠١٥، ط١.

٢٣- حسن، عمر كامل، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥ الطبعة الأولى.

٢٤- حلمي، مصطفى، **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٢٥- الحسيني، محمد صادق، **القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية، ندوة العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت٢٠٠٠، ط١.

٢٦- روا، أوليفيه، ترجمة نصير مروة، **تجربة الإسلام السياسي**، دار الساقي بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٦.

٢٧- رضا، محمد رشيد، **الخلافة** ، دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨، القاهرة.

٢٨- روبرت آي.روتبرغ، وسيث د.كابلان، **كيف تحولت سوريا من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**، تر: حازم نهار، مراجعة وتقديم د.رضوان زيادة،رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت، تشرين الأول/اوكتوبر ٢٠١٤، الطبعة الأولى.

٢٩- راي تاكية، ونيكولاس غفوسديف، **نشوء الإسلام الراديكالي وانهياره**، لا مترجم، دار الساقي، طبعة أولى بيروت ٢٠٠٥.

٣٠- رشيد أمون، هلا، **رحلة العنف المقدس من الوهابية إلى الدولة الإسلامية**، شركة الشرق الأوسط لتوزيع المطبوعات، ط١، ٢٠١٤.

٣١- الزحيلي، وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية واللآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية**، الجزء السابع الفقه العام معالم النظام الإقتصادي الحدود والجنايات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة المعدلة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٣٢- زلوم، عبد القديم، **نظام الحكم في الإسلام، منقح ومبني على كتاب نظام الحكم في الإسلام، لمؤلفه تقي الدين النبهاني**، دار الأمة، بيروت، ١٩٩٦، ط٤

٣٣- السيد، رضوان، **سياسات الإسلام المعاصر مراجعات ومتابعات**، دار جداول، ط٢، بيروت، ٢٠١٥.

٣٤- السيد، رضوان، **الجماعة والمجتمع والدولة سلطة الأيديولوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي**، دار جداول، بيروت، ٢٠١٥، ط١،

٣٥- شريعتي، علي، **دين ضد الدين**، دار الأمير، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

٣٦- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، **الممل والنحل**، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

٣٧- شحرور، محمد، **الدين والسلطة قراءة معاصرة للحاكمية**، دار الساقي، بيروت ٢٠١٤، ط١.

٣٨- الشنقيطي، أبو منذر، اللجنة الشرعية_ تنظيم القاعدة: **مظاهر الغلو في الولاء والبراء** http://www.tawhed.ws/FAQ/pr?qid=6314&PHPSESSID=0991bc30f6c45ce846ba485190e55d56

٣٩- طرابلسي، فواز، **ثورات بلا ثوار**، رياض الريس للنشر، بيروت ٢٠١٤، ط١.

٤٠- عبدالعاطي، عمر، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة_قطر، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤١- عماد، عبد الغني، **الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٤٢- عمارة، محمد، **إشكاليات الفكر الإسلامي المعاصر، سلسلة الفكر الإسلامي المعاصر: نظرية الحاكمية الإلهية في فكر أبو الأعلى المودودي.**

٤٣- عبد الرزاق، علي، **الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام.**

٤٤- عمارة، محمد، **في النظام السياسي الإسلامي الخلافة ..الدولة المدنية، الشورى، الديمقراطية، المواطنة**، مكتبة الإمام النجدي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٤٥- علوش، محمد، **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٥.

٤٦- عبد الله بن محمد، **المذكرة الإستراتيجية المنهج الأساس لعمل القاعدة**، دار التمرد، سوريا.

٤٧- غوس، غروغوري، **ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز، الدوحة، رقم ١١، يوليو ٢٠١٤.

٤٨- قطب، سيد، **معالم في الطريق**، تم تحميل الكتاب عبر الإنترنيت عن موقع تنظيم القاعدة: www.almaqdese.com .

٤٩- قطب، سيد، **معركة الإسلام والرأسمالية**، الدار السعودية للنشر، الرياض، ط٤، ١٩٦٩.

٥٠- قطب، سيد، **المستقبل لهذا الدين**، تم تحميل الكتاب عبر الإنترنيت عن موقع تنظيم القاعدة almaqdese.com .

٥١- القرآن الكريم

٥٢- قرم، جورج، تر، سلام دياب، **نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الأوسط، تحليل ظاهرة توظيف الدين في السياسة الدولية**، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٤.

٥٣- قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ج٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة ٣٤.
٥٤- القحطاني، محمد بن سعيد، **الولا والبراء في الإسلام**، عن موقع تنظيم القاعدة.
٥٥- كوكبرن، باتريك، **داعش عودة الجهاديين**، دار الساقي بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
٥٦- الكاتب، أحمد، **تطور الفكر السياسي السني، نحو خلافة ديمقراطية**، دار الإنتشار العربي، بيروت ٢٠٠٨، ط١.
٥٧- مروة، حسين، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، الجزء الأول، دار الفاربي، بيروت ١٩٧٩، ط٢
٥٨- المودودي، أبو الأعلى، **نظرية الإسلام السياسي**، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٧.
٥٩- المودودي، أبو الأعلى، **الجهاد في سبيل الله**، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣، ط١.
٦٠- المودودي، أبو الأعلى، **واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم**، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٧.
٦١- مليكان، مصطفى، وآخرون، **عقلانية الدين والسلطة**، تر، أحمد القبانجي، دار الإنتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ط١.
٦٢- مهدي عامل، **في نقد الفكر اليومي**، دار الفارابي بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٩.
٦٣- مرتضى، محمد، **صناعة التوحش، التكفير، والغرب**، دار الولاء، بيروت ٢٠١٦، الطبعة الأولى.
٦٤- الماوردي، أبو الحسن، **أدب الدنيا والدين**، دار إقرأ، بيروت، ط٤، ١٩٨٥.
٦٥- مريام، كاروني **نبؤات قيامية تحرك الطرفين وتدفعهما نحو معركة آخر الزمان**، رويترز ١٠ نيسان ٢٠١٤.
٦٦- **الموسوعة الفقهية**، الجزء الثامن: بئر بيطرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية_الكويت.
٦٧- ناجي، أبو بكر، **إدارة التوحش أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، دار التمرد، سوريا.
٦٨- النقاش، أنيس، **الكونفدرالية المشرقية صراع الهويات والسياسات**،شبكة أمان للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مكتبة بيسان، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
٦٩- هايغهمر، توماس، ترجمة أمين الأيوبي، **الجهاد في السعودية قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، الطبعة الأولى.

٧٠- الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان، **الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء**، كلية الشريعة في الرياض، ١٤٣٢هـ.

٧١- **الأدلة الجلية في في كفر من ناصر الحملة الصليبية على الدولة الإسلامية**، مكتبة الهمة، الدولة الإسلامية، محرم ١٤٣٦ هـ، عبر الرابط:
http://theshamnews.com/wpcontent/uploads/2015/06/bayan.pdf

بيانات تقارير وقوانين

١- جيش الفسطاط، القيادة العامة، بيان توضيحي حول الإقتتال الدائر مع جيش الإسلام، ١٠ شعبان ١٤٣٧، الموافق ٢٠١٦/٥/١٧.

٢- البعثة الدولية للإنتخابات العراقية، التقرير النهائي لإنتخابات ١٥ كان الأول ٢٠٠٥ لمجلس النواب العراقي.

٣- المرسوم التشريعي السوري رقم ٦١ لسنة ٢٠١١.

مراجع أجنبية:

1- Malaenko, **Islam in Russia**.

2- Kissinger.Henry ,**world order**, penguin press, USA, LLC

3- Obama, Barack, interview with George Stephanopoulos on ABC's Good Morning America, 13November 2015:

4- Arkedis, Jim (23 October 2009). "**Why Al Qaeda Wants a Safe Haven**". Foreign Policy

5- Lindholm, Charles, 1996, **the Islamic Middle East: An Historical Anthropology.** Blacwell. UK,

6- Lind,W.S.1991Defendiding western culture. Foreign Policy, 84 Autumn

روابط إلكترونية:

1- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212673

2- http://www.hizb_ut_tahrir.org/index.php/AR/def
3- http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1
4- http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1
5- http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php?art=7638&id=142&sid=1179&ssid=1200&sssid=1202
6- http://www.alukah.net/sharia/0/49049/#ixzz3txIVanIX
7- http://www.assakina.com/center/parties/21860.html#ixzz3wkHko9vs
8- http://www.alarabiya.net/ar/arabandworld/egypt/2015/07/01/10%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%A8_%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8_%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A930%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88.html
9- http://archive.aawsat.com/details.asp?article=219284&issueno=9217#.VpzxrPl97IU
10- http://www.isc.gov.iq/node/283
11- http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/1 تساؤلات_بعد_بيعة_أنصار_الإسلام_لتنظيم_الدولة
12- http://jihadology.net/category/majlis_shura_al_mujahidin_in_iraq/
13- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/9/25 صحوات_العراق_وسرعة_الأفول
14-

15- https://thabat111.wordpress.com/2014/06/29/كلمة_وتفريغ_هذا_وعد_الله_إعلان_قيام_ال/

16- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/8/5/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

17- https://ia601305.us.archive.org/11/items/ftrbso/ftrbso.mp3

18- https://arabic.rt.com/news/796168_سوريا_ضربات_قزوينداعش/

19- http://ia802704.us.archive.org/19/items/Albani_Fatwa_853/Albani_236.mp3

20- http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=209659

Foreign links:

1- http://www.theguardian.com/world/2001/sep/21/september11.usa13

2- http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/the_u.s._approach_to_promoting_democracy_in_the_middle_east

3- http://georgewbushwhitehouse.archives.gov/news/releases/2003/03/20030317_7.html

4- http://www.dailymail.co.uk/news/article3190314/The_secret_ISIS_s_success_100_former_SaddamHussein_era_officers_run_jihadi_group_s_military_intelligence_operations_Iraq_Syria.html

5- https://www.wilsoncenter.org/article/timeline_us_policy_isis

6- http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy_analysis/view/the_islamic_states_saudi_chess_match
7- http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/the_islamic_states_saudi_chess_match

YouTube:

1- https://www.youtube.com/watch?v=s_9aqT0yg2o
2- https://www.youtube.com/watch?v=FLvolOy7zLU
3- https://www.youtube.com/watch?v=xS3jady8bIc&feature=youtu.be
4- https://www.youtube.com/watch?v=9z7nO8FiMEA
5- https://www.youtube.com/watch?v=Prmdig_KvEg
6- https://www.youtube.com/watch?v=QXZ3YpzF4Mw
7- https://www.youtube.com/watch?v=bGJ3oOiVNsY

الفهرس

ملخص التصميم _____ ٢

المقدمة_____ ٣

القسم الأول: الإسلام السياسي إسقاط السياسة وتحييد المجتمع_____ ٨

الفصل الأول: الحاكمية والخلافة بين الأيديولوجية الدينية والتراث العربي الإسلامي___ ١٠

المبحث الأول الحاكمية وتأسيس الكهنوت السياسي_____ ١١

الحاكمية: تحرر من الاستبداد ونموذج العدالة الاجتماعية_____ ١٢

الحاكمية من وجهة نظر إسلامية "معتدلة"_____ ١٧

المبحث الثاني: الخلافة نظام وضعي تاريخيا_____ ١٨

إختيار الخليفة_____ ٢١

صلاحيات الخليفة_____ ٢٤

الفصل الثاني: التكفير استراتيجية التعبئة_____ ٢٩

المبحث الأول: الولاء والبراء_____ ٣٠

تكريس مفهوم البراء من خلال السياسات الأميركية_____ ٣٢

الولاء والبراء عقيدة مستحدثة دون أساس تاريخي_____ ٣٥

المبحث الثاني: تكفير المجتمعات_____ ٣٨

التكفير أدة تكريس هوية مناقضة للغرب_____ ٣٨

التكفير ظاهرة عميقة في التراث العربي الإسلامي_____ ٤٠

التكفير أداة لإسقاط شرعية الأنظمة_____ ٤٣

التكفير أداة لترسيخ هوية إسلامية_____ ٤٦

القسم الثاني: نشأة التنظيم_الدولة وتداعيات إعلان الخلافة_____ ٤٩

الفصل الأول:نشأة التنظيم_الدولة_____ ٥٢

المبحث الأول: العراق من الـ"جيوسياسي" إلى الـ"جيوديني"_____ ٥٤

النزعة المذهبية في العراق من العهد الملكي حتى الغزو_____ ٥٤

الحركة الجهادية بعد الغزو_____ ٥٧

المبحث الثاني: الإنفجار السوري ومل الفراغ _____ ٦٢

تجهيز الأرض السورية لتمدد الدولة الإسلامية_____ ٦١

الفصل الثاني: إعلان الخلافة وتداعياتها_____ ٦٩

المبحث الأول: ردود الفعل الإقليمية والدولية على إعلان الدولة_____ ٧٠

إسرائيل العزلة الثقافية وحاجة التدخل الأمنية_____ ٧٣

الولايات المتحدة ومأزق الفوضى الخلاقة_____٧٥

تركيا: العودة إلى المجال الحيوي العثماني_____٧٨

روسيا تثبيت مواقع استراتيجية في المياه الدافئة_____٨١

السعودية: تحول مصدر الشرعية إلى مصدر تهديد_____٨٣

إيران: الحراك العربي من الصحوة الإسلامية إلى المؤامرة الكونية_____٨٦

المبحث الثاني: إقتتال الفصائل السنية وصير الدولة الاسلامية_____٨٨

البعد الوطني للصراع السني–السني_____٨٩

البعد العقائدي للصراع السني–السني_____٩١

البعد التعبوي للصراع السني–السني_____٩٢

البعد الاقتصادي للصراع السني–السني_____٩٤

البعد السياسي للقوى الإقليمية في الصراع السني–السني_____٩٦

الدولة الإسلامية من التراث إلى الحاضر_____٩٨

الخاتمة: _____١٠٤

لائحة المصادر والمراجع_____١٠٧